# شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش

ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية

## الجزء الاول

قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب


عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي


(صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور)

# شرح المفصل

﴿ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ﴾

﴿ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ﴾

﴿ على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية ﴾

## الجزء الاول

قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

﴿ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ﴾


**ادارة الطباعة المنيرية**

لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي


﴿ صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾

أحمد الله الذي بدأ بالاحسان ، وأحسن خلق الانسان ، واختصه بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ، وجعل له من العقل الصحيح ، والكلام الفصيح ، منبئاً عن نفسه، ومخبراً عما وراء شخصه ، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه *

وبعدُ فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الامام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلا قدرُه، نابهاً ذكرُه ، قد جمعتْ أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت[1] عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل ، استخرت الله تعالى في املاء كتاب أشرح فيه مشكلَه ، وأوضح مجملَه ، وأتبع كل حكم منه حججه وعلله ، ولا أدّعي أنه رحمه الله أخل بذلك تقصيراً عما أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الايجاز كان قادراً على بلاغة الاطناب. قال الخليل بن أحمد رحمه الله: من الابواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القويُّ والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا *

وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون اتمامه عدة موانع، منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته

(١) في نسخة « أغرب » *

السبعون بين القلم والانامل ؛ ومنها أن الزمان فسد حتى علا باقلُه على درجه قسّ ، وانحط قسُّه عن درجة باقل ، فلما شرّف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا والدين ، ملك الاسلام والمسلمين ، سلطان الامة ، ظهير الخلافة ، محيي العدل في العالمين ، سيد الملوك والسلاطين ، أعز الله أنصاره ، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره ، وسرت الرُكبان بأنه خلد الله ملكه أحيا من هذا العلم رميا ، وأعاد ماءه جماماً ونبته جميا ، أمليته حاويا لضروب من فوائد العربية ، وأنفذته خدمة خفت الى مقره الشريف وإن ثقل برجائها ظهر المطية ، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته ، وأستعيذه من الزلل فيما نحوته واعتمدته ، انه وليُّ ذلك والقادرُ عليه *

قال جار الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، وزمخشر قرية من قرى خوارزم ولد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . وقيل له جار الله لكثرة مجاورته بمكة حرسها الله ﴿ اللهَ أَحْمَدُ عَلَى أَنْ جَعَلَنِي مِنَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ﴾ قال الشارح الشيخ الامام العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش النحوى رحمة الله عليه الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدّعي به أحد سواه قبض الله الالسن عن ذلك ، واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيبويه في بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم ، وذهب آخرون الى أنه مشتق ولسيبويه في اشتقاقه قولان : أحدهما أن أصله إلاهٌ على زنة فِعال من قولهم ألَهَ الرجل يَأْلَهُ الاهَةً أي عبد عبادة قال رُؤْبَةُ :

لِلّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ  سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِ (١)

ومعنى الإِلٰه المعبود وقول الموحد ، لا إله إلاّ الله أي لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الالف واللام للتعظيم ودفع الشياع الذى ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظه الله ثم لزمت الالف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة في النداء والقسم نحو قولهم يا ألله اغفر لى وقولهم أنا ألله لأفعلنّ ؛ وقيل العوض الفُ فِعالٍ ؛ والقول الثاني من قولي سيبويه أن أصله لاهٌ ومنه قول الراجز : (٢)

بِحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِبَاحِ  يَسْمَعُهُ لاهُهُ الْكُبَارُ (٣)

أى الاهه ثم أدخلت الالف واللام عليه لما ذكرناه وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما مما أصله الصفة ووزن لاهٍ فَعَلٌ واشتقاقه من لاه يليه اذا تستر كأنه سبحانه يسمى بذلك لاستتاره واحتجابه عن ادراك الأبصار وألفُ لاهٍ منقلبة عن ياء يدل على ذلك قولهم لَهْيَ أبوك ألا ترى كيف ظهرت الياء لما نقلت الى موضع اللام ؛ وتُفَخَّمُ اللام تعظيما الا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء قبلها نحو بالله ورأيت

(١) كذا في الاصول وفي لسان العرب مادة «اله» «تالهي» (٢) كذا بالاصول والبيت ليس من الرجز بل هو من البسيط المخلع (٣) كذا في الاصول. وفي اللسان «يسمعها لاهم الكبار» وقد ساق البيت مستشهدا به على ان الميم من «اللهم» قد تخفف . والبيت للاعشى *

"عَبْدَيِ الله"، وانتصاب اسم الله هنا بوقوع الحمد عليه وانما قدّم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالمحمود سبحانه وتعالى: والعرب تقدّم ما هم ببيانه أعنى نحو قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) وأصل الكلام نعبدك ونستعينك فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه؛ ولو أتى به على أصله وقال احمدُ الله لجاز الا أنه يكون خبراً ساذجاً بلا تخصيص ولا دلالة على العناية به *

والحَمْدُ نوع من المدح وهو الثناء على الرجل بما فيه من حَسَنٍ يقال حمِدْتُ الرجل أحمده حمداً ومَحْمِدَةً ومَحْمَدَةً وهو يقارب الشكر في المعنى، والفرقُ بينهما يظهر بضدّهما فضدُّ الحمد الذمُّ وضد الشكر الكفران وذلك أن الشكر لا يكون الا عن معروف يقال حمِدْتُه على ما فيه وشكرته على ما منه. وقد يوضع أحدهما موضع الآخر لتقارُب معنييهما. وقيل الحمدُ أعمُّ من الشكر فكلُّ شكر حمدٌ وليس كل حمد شكراً، وقوله «على أن جعلنى من علماء العربية» أى صيَّرنى عالماً من علمائها وجعل هذه تتعدى الى مفعولين ويكون الثانى هو الاول فى المعنى ومثله قوله تعالى (إنِّى جاعلك للناس اماماً) ولجعل مواضع أخرُ تكون بمعنى خلق وعمل فتتعدى الى مفعول واحد نحو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) وتكون بمعنى التسمية كقولك جعل حَسني سيئاً وكقوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً) وتكون من أفعال المقاربة بمعنى طفق، تقول من ذلك: جعل يقول وأخذ يقول، والعلماء جمع عالم على حد شاعر وشُعَراء وعاقل وعقلاء ويجوز أن يكون جمع عليم ههنا لأن عليما بمعنى عالم وهو أبلغ فى الصفة وانما قلنا انه جمع عالم مع قلة ما جاء من جمع فاعل على فُعَلاء وذلك من قِبل أن عالماً وعليما لغتان ويقول علماء من ليس من لغته عليم، فعلم بذلك أنه جمع عالم، والمراد بالعربية اللغة وان كانت العربية أعم من اللغة لان اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب. وقوله ﴿ وجَبَلَنِي عَلَى الغَضَبِ لِلْعَرَبِ والعَصَبِيَّةِ ﴾ جبلني أي طبعني يقال جبل الله الخلق على كذا أى طبعهم وهو مأخوذ من الجبلة وهى الطبيعة يقال ذلك للرجل يثبت على أمر ولا ينفصل[1] عنه، والغضب خلاف الرضى يقال غضبت له اذا كان حياً وغضبت به اذا كان مَيتاً، والعصبية التعصب مأخوذ من قولهم عصَبَ القومُ بفلان اذا أحاطوا به وسميت به العصبة وهي قرابة الرجل لابيه وأصل ذلك كله العصب وهو أطنابُ المفاصل لان الاقارب يرتبط بعضهم ببعض كربط العصب المفاصل وقوله ﴿ وَأَبَى لِي أَنْ أَنْفَرِدَ عَنْ صَمِيمِ أَنْصَارِهِمْ وَأَمْتَازَ، وَأَنْضَوِيَ إِلى لَفِيفِ الشُّعُوبِيَّةِ وأَنْحَازَ ﴾ قوله «أبى لى» كره لى يقال أبي يأبى بفتح العين فى الماضى والمضارع وهو فعل نادر ولم يأت منه الا ما كان عينه أو لامه حرفا حلقيًا، يقال «انفرد» بالامر اذا قام فيه وحده من غير مشارك وانفرد عنه اذا تركه وفارق الجماعة مأخوذ من الفرد وهو الوتر. و«الصميم» الخالص من كل شيء وصميم الحر والبرد أشده وأصل الصميم العظم الذي هو قوام العظام، و«الانصار» الاعوان الواحد نصير والنصير والناصر واحد وفعيل يجمع على أفعال كشريف وأشراف وأما فاعل فبابه أن يجمع على فعل كشارب وشَرْب وتاجر وتَجْر «وأمتاز» أفتعل من مزت الشيء أميزه اذا فرزته يقال امتاز القوم أي تميز بعضهم عن بعض والمراد

---

(١) فى نسخة مخطوطة «ينتقل»

انعزل

أنعزل وأخرج من جملتهم ومنه قوله تعالى ( وامتازوا اليوم أيها المجرمون ) أي انعزلوا عن اهل الجنة وكونوا فرقة على حدة . و« أنضوى » أي أدخل معهم وأنتسب اليهم و« الافيف » ما اجتمع من الناس من قبائل شتى كأنه ههنا ضد صميمهم. و« الشعوبية » بضم الشين قوم يصغرون شأن العرب وهو منسوب الى الشعوب وهو جمع شعب وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم ونظيره من النسب الى الجمع قولهم أبناوي في النسب الى أبناء فارس وقيل سموا بذلك لتعلقهم بظاهر قوله تعالى (وجعلناكم شعوبا وقبائل) وقال ابن هبيرة في المحكم : غلبت الشعوبية بلفظ الجمع على جيل من العجم حتى قيل لمحتقر أمر العرب شعوبي وإن لم يكن منهم وأضافوا الى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم أنصاري. و« أنحاز » أي أعتزل وقالوا للذي ينحاز عن القوم ويعتزلهم حوزى . وقوله ﴿ وَعَصَمَنِي من مَذْهَبِهِمْ الَّذِي لَمْ يُجْدِ عَلَيْهِمْ إلاَّ الرَّشْقَ بِأَلْسِنَةِ اللاَّعِنِينَ والمَشْقَ بأَسِنَّةِ الطَّاعِنِينَ ﴾ يقال عصمني من كذا أي منعني ودفع عني و« المذهب » المأخذ وأصله مكان الذهاب كالمطلع لموضع الطلوع ومثله المدخل والمخرج « الذي لم يجد عليهم » أي لم يعطهم يقال أجدى عليه أي أعطاه وأصله من الجدا وهو المطر العام . و« الرشق » الاصابة بالمكروه يقال رشقهم بالكلام اذا نال منهم به وأصله من الرشق بالسهم . و« الالسنة » جمع لسان واللسان يذكر ويؤنث فمن ذكره ذهب الى العضو وجمعه على ألسنة كحمار وأحمرة ، ومن أنثه ذهب الى الجارحة وجمعه على ألسن كذراع وأذرع و « اللاعنون » جمع لاعن جمع السلامة واللعن الطرد والبعد يقال للطريد لعين ورجل لعنة بسكون العين يلعنه الناس كثيراً ولعنة بالتحريك يلعن الناس كثيراً « والمشق » سرعة الطعن « والاسنة » جمع سنان « والطاعنون » جمع طاعن يقال طعن بالقول يَطْعُنُ طعنانا[1] وطعن بالرمح يطعن بالضم طعنا ورجل طعّان في أعراض الناس وفي الحديث « لا يكون المؤمن طعانا » ، والمراد أن هؤلاء الذين يبغضون العرب ولغاتهم لم يكتسبوا بهذا المذهب الا السقوط من أعين الناس والمذمة وقد ألَمَّ بهذا المعنى الحيص بيص في قوله :

لا تَضَعْ من عظيمِ قَدْرٍ وإنْ كُنْـ ❊ ـتَ مُشَارًا إليْهِ بالتَّعْظِيمِ
فالكَبِيرُ العَظِيمُ يَصْغُرُ قَدْرًا ❊ بالتَّجَرِّي على الكَبِيرِ العَظِيمِ
ولَعُ الخَمْرِ بالعُقُولِ رَمَى الخَمْـ ❊ ـرَ بِتَنْجِيسِها وبالتَّحْرِيمِ

وقوله ﴿ وإلى أَفْضَلِ السابِقِينَ والمُصَلِّينَ أُوَجِّهُ أَفْضَلَ صَلَوَاتِ المُصَلِّينَ مُحَمَّدٍ المحفوفِ من بني عَدْنانَ بِجَماجِمِها وأَرْحائِها النازِلِ من قُرَيْشٍ في سُرَّةِ بَطْحائِها ﴾ السابق من الخيل هو الذي يأتي في الحلبة أولا « والمُصلي » الذي يتلوه سمي مصلياً لان رأسه يكون عند صلا السابق ، والصلا مغرز الذنب وكنى بذلك عن الاولين والآخرين من الثقلين. وقوله « أفضل صلوات المصلين » أي دعاء الداعين يريد صلواتهم على محمد ﷺ . ومحمد اسم عربي وهو مُفعَّل من الحمد والتكرير فيه للتكثير كما تقول كرّمته فهو مكرم وعظمته فهو معظم اذا فعلت ذلك مرة بعد مرة وهو منقول من الصفة على سبيل التفاؤل أنه سيكثر حمده وكان كذلك ﷺ . روى بعض نقلة العلم فيما حكاه ابن دريد أن النبي ﷺ لما وُلد أمر عبد المطلب

(١) استشهد على هذا صاحب اللسان بقول ابي زبيد    وأبى المظهر العداوة الا ❊ طعنانا وقول ما لا يقال

بجزور فنحرت ودعا رجال قريش وكانت سنتهم في المولود اذا وُلد فى استقبال الليل كفؤوا عليه قِدراً حتى يصبح ففعلوا ذلك بالنبي ﷺ فأصبحوا وقد انشقت عنه القدرُ وهو شاخص الى السماء فلما حضرت رجال قريش وطعموا قالوا لعبد المطلب: ما سميت ابنك هذا قال: سميته محمداً قالوا: ما هذا من أسماء آبائك قال أردت أن يحمد فى السموات والارض ، يقال رجل محمودٌ ومحمدٌ قال الأعشى :

إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كانَ كَلَالُها إلى الوَاحِدِ الفَرْدِ[1] الجَوَادِ المُحَمَّدِ

فمحمود لا يدل على الكثرة ومحمد يدل على ذلك والذى يدل على الفرق بينهما قول الشاعر :

فَلَسْتَ بِمَحْمُودٍ ولاَ بِمُحَمَّدٍ وَلَكِنَّما أَنْتَ الحَبِطُ[2] الحُبَاتِرُ

وقد سمت العربُ فى الجاهلية رجالا من أبنائها بذلك منهم محمد بن حُمْران الجُعْفِيّ الشاعر وكان في عصر امرىء القيْس وسماه شُوَيعراً ومحمد بن خولي الهمدانى ومحمد بن بلال بن أحيحة وكان زوج سلمى بنت عمرو جدة رسول الله ﷺ أم جده ومحمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ومحمد بن مَسلمة الأنصارى وأبو محمد ابن أوس بن زيد شهد بدراً «والمحفوف» المحوط الذي قد أطيف به يقال حفَّ به أى أطاف قال الله تعالى (وحففناهما بنخل) أي جعلنا النخل مطيفاً بهما ، والأحفة الجوانب الواحد حفاف مثل جراب وأجربة ويقال حف به القوم أى صاروا فى أحفته أى جوانبه ومنه قوله تعالى ( وترى الملائكة حافين من حول العرش) « وعدنان» جد النبي ﷺ الأعلى انتسب اليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال « كذب النسابون فيما بعد عدنان» وهو صلوات الله عليه محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فِهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ، ومدركة لقب واسمه عمرو بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من ولد اسمعيل بن ابراهيم إلا أن الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها إلا الله . و«جماجم العرب» قبائلها التي تجمع البطون فَتُنْسَبُ اليها دونهم نحوُ كلب بن وبرة اذا قلت كلبي استغنيت أن تنسُب الى شيء من بطونه « وأرحاء العرب » القبائل التى تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها والأرحاء فيما ذكر ابو عبيدة ست : اثنتان فى مضر وهما كنانة بن خزيمة وتميم بن مر واثنتان فى ربيعة وهما بكر بن وائل وعبد القيس بن افصى ، واثنتان فى اليمن وهما لحى بن ادد وكلب بن وبرة. وقوله «النازل من قريش فى سرة بطحائها» قريش من ولد النضر ومن لم يكن من ولد النضر فليس قرشياً وكان لقريش عظَمٌ في الجاهلية وشرف في الاسلام بمحمد ﷺ . و«البطحاء» ما اتسع من الارض . و« سرتها» وسطها مأخوذ من سرة الانسان والمراد أنه من صميم قريش ووسط كل شيء أعدله قال الله عز وجل (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) قال العَرْجى :

كَأَنِّى لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطاً وَلَمْ تَكُ نِسْبَتِي فى آلِ عَمْرِو

ومنه واسطة القلادة للجوهر الذى يكون فى وسطها وهو أجودها ، ويقال قريش الاباطح وقريش البطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكة ويقال لغيرهم قريش الضواحى، وقريش البطاح هم الافاضل وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وبنو زُهرة وبنو تَيم بن مرة وبنو سهم وجمح وبنو عدي

(١) كذا في الاصول وفي اللسان مادة «حمد» «الى الماجد القرم» (٢) كذا بالاصل

ابن

ابن كعب وبنو حسل بن عامر بن لؤي وبنو هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر ويقال لهم الأبطحيون أيضاً قال البحتري في المتوكل :

يا ابنَ الأباطحِ مِنْ أرضٍ أباطِحُها ... في ذِرْوَةِ المَجْدِ أعلَى مِنْ رَوابِيها

فهؤلاء قريش الاباطح ؛ و بطحاء الوادي مسيل فيه دقاق الحصى ، وأما قريش الضواحي[1] فهم الذين لم تسعهم الاباطح فنزلوا ضواحي مكة وهم معيص بن عامر بن لؤي وتيم بن غالب بن فهر ومحارب والحارث ابنا فهر . وقوله ﴿ المبعوثِ الى الأسْودِ والأحمرِ بالكتاب العَرَبيِّ المنوَّرِ ﴾ يريد المرسل الى جميع الناس عربيهم وعجميهم فالمراد بالاسود العرب لان الغالب عليهم السمرة والسواد . والمراد بالأحمر العجم لان الغالب عليهم الشقرة والبياض وقيل لعائشة رضى الله عنها الحميراء لبياضها يقال أتاني كل أسود منهم وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربيهم وعجميهم قال الشاعر :

جمَعْتُمْ فأوْعَيْتُمْ وجِئْتُمْ بمَعْشَرٍ ... تَوافَتْ بِهِمْ حُمْرَانُ عَبْدٍ وسُودُها

يريد بعبد عبد بن أبي بكر بن كلاب . وقوله « بالكتاب العربي المنور » المنور ذو النور أي هو ضياء يهتدى به . وقوله ﴿ وَلآلِهِ الطَّيِّبِينَ أَدْعُو اللهَ بالرِّضْوانِ لَهُمْ وَأدْعُوهُ على أهلِ الشِّقاقِ لَهُمْ والعُدْوانِ ﴾ آله ﷺ أهل بيته والالف في آل منقلبة عن همزة هي بدل من هاء أهل ولا يستعمل الآل في كل موضع يُستعمل فيه الاهل فلا يقال آل الاسكاف ولا آل الخياط ولا انصرف الى آلك كما يقال الى أهلك وانما يختص الآل بالاشراف يقال القراء آل الله واللهم صل على محمد وعلى آل محمد قال الله تعالى ( وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ) « وأدعو الله بالرضوان لهم » اللام متعلقة بأدعو لا بالرضوان والمعنى أسأل الله لهم الرضوانَ عنهم وهي في موضع نصب على أنه مفعول له أي من أجلهم وقوله « وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان » أي أدعو الله لنصرتهم على من شاقهم وعدا عليهم والشقاق المخالفة والعدوان الظلم الصراح. وقوله ﴿ وَلِأهلِ الَّذِينَ يَغُضُّونَ مِنَ العَرَبِيَّةِ وَيَضَعُونَ مِنْ مِقْدارِها وَيُرِيدُونَ أنْ يَخْفِضوا مَا رَفَعَ اللهُ مِنْ مَنارِها ﴾ يقال « غض » منه يغض اذا وضع منه ونقص من مقداره والوضع من الشيء الانتقاص منه والحط من قدره من قولهم وضعت الشيء اذا حططته يقال وضعته أضعه وضعاً . وحكي الفراء موضعاً وموضوعاً « ومقدارها » قدرها يقال قدَرٌ وقدْر بفتح الدال وسكونها وهو مبلغ الشيء . والخفض ضد الرفع وهو الانحطاط والله تعالى يخفض من يشاء ويرفع من يشاء « والمنار » الاعلام توضع على الطرق ليهتدى بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن سمي بذلك لانه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدي بها الناس . وقوله ﴿ حيثُ لَمْ يَجْعَلْ خيرَةَ رُسُلِهِ وخَيْرَ كُتُبِهِ فِي عَجَمِ خَلْقِهِ ولَكِنْ فِي عَرَبِهِ ، لا يبْعُدُونَ عَنِ الشُّعُوبيَّةِ مُنابَذَةً لِلْحَقِّ الأبْلَجِ وَزَيْغاً عَنْ سَوَاءِ المَنْهَجِ ﴾ «حيث» ظرف مكان يتعلق بقوله يضعون من مقدارها ويجوز أن يتعلق بقوله يغضون وتعلقه بالاقرب أولى يعني حيث لم يبعث النبي ﷺ في العجم ولا نُزِّل القرآن المجيد بلسان غير العربي

(١) ويقال لهم : قريش الظواهر .

وقوله « لا يبعدون عن الشعوبية » هو خبر لعل ، والبعد ضد القرب يقال بعد بالضم يبعد اذا تباعد وبعد بالكسر اذا هلك فهو باعد وجمعه بعد مثل خادم وخدم . وقوله « منابذة للحق الأبلج » أي مكاشفة ومجاهرة يقال نابذه الحرب أي كاشفه وانتصابه على أنه مصدر في موضع الحال نحو قتلته صبراً وأتيته ركضاً أي منابذين للحق أي مجاهرين « والابلج » الأبيض المشرق قال :

* حتّى بَدَتْ أعلامُ صُبْحٍ أبلجا *

ويقال الحق أبلج أي واضح مضيء والباطل لجلج أي يتلجلج فلا يعرف « والزيغ » الميل يقال قوم زاغة عن الشيء أي زائغون و « سواء المنهج » وسطه وسواء الدار وسطها قال الشاعر :

غَشَيْتُهُ وهوَ في جأْواءَ باسلةٍ عَضْباً أصابَ سَواءَ الرَّأْسِ فانفَلَقا

أي وسط الرأس ، والمنهج الطريق البين . قال ﴿ والّذي يقضَى منهُ العَجَبُ حالُ هؤلاءِ في قِلّةِ إنصافِهِمْ وفَرْطِ جَوْرِهِمْ واعتِسافِهِمْ ﴾ يقضى منه العجب أي يوفى منه العجب حقه يقال وفيت هذا الامر حقه اذا تناهيت فيه وأديته وافياً وهو من قضيت الدَّين قال كُثَيِّر :

قضى كُلُّ ذي دَيْنٍ فوَفَّى غَريمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَريمُها

ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة الا منفية نحو ما قضيت العجب من كذا لانهم يريدون المبالغة في تفخيم الامر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه لعظمه قال الشاعر :

أُنبِئْتُ أنَّ شَبيهَ الوَبْرِ أوْعَدَنِي وما قَضَيْتُ بِهذا المُوعِدِي عَجَبا

هكذا ذكره الأصمعيُّ في كتابه فيما يلحن فيه العامة قال يقولون : قضيت العجب من كذا ، والصواب ما كدت أقضي منه العجب ، ولا يبعد جوازه اذا أريد الاكثار من العجب تفخيما لسببه « والانصاف » خلاف الجور والظلم « والفرط » مجاوز الحد « والجور » الميل عن القصد « والعسف » الاخذ على غير قصد يقال عسف واعتسف اذا مال عن طريقه . قال ﴿ وذلكَ أنّهُمْ لا يَجِدُونَ عِلماً مِنَ العُلومِ الإسلاميّةِ فِقْهِها وكَلامِها وعِلْمَيْ تَفسيرِها وأخبارِها إلاّ وافتقارُهُ إلى العَرَبيّةِ بيِّنٌ لا يُدْفَعُ ومَكْشُوفٌ لا يتقنَّعُ ﴾ المراد بالعلوم الاسلامية الفقه وأصول الدين والأخبار عن الرسول ﷺ وعلوم الكتاب العزيز وانما اقتصر على الفقه والكلام لان الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة كأنه احترز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة فان أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت الى العربي فمعاني هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة الا بمعرفة ألفاظها والوصلة الى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية . وقوله « وذلك بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع » أي الافتقار الى العربية ظاهر لا يمكن جحوده وبادٍ لا يسع ستره . قال ﴿ ويَرَوْنَ الكلامَ في مُعْظَمِ أبوابِ أُصولِ الفِقْهِ ومَسائِلِها مَبنيّاً على عِلْمِ الاعرابِ والتفاسيرِ مَشْحونةً بالرِّواياتِ عن سِيبَوَيْهِ والأخفَشِ والكِسائيِّ والفَرّاءِ وغَيرِهِمْ مِنَ النَّحْويّينَ البصريّينَ والكوفيّينَ ﴾ وهذا ظاهر من كلامه مستغن عن التفسير وقوله ﴿ والاستظهارِ في مآخِذِ النُّصوصِ بأقاويلِهِمْ والتَّشبُّثِ بأهدابِ فَسْرِهِمْ وتأويلِهِمْ ﴾ الاستظهار الاستعانة وهو

استفعال

استفعال من الظهير وهو المعين و « المآخذ » جمع مأخذ وهو اسم مكان كالمقتل والمخرج لمكان القتل والخروج و « النصوص » جمع نص وهو الكتاب والسنة وهو بمعنى منصوص عليه وأصل النص الرفع يقال نص الناقة ينصها اذا رفعها فى السير ونص الحديث اذا رفعه وعزاه الى صاحبه ونص العروس اذا أقعدها على المنصة وهو ما ينص من كرسى أو دكة أو غير ذلك أى يرفع و « التشبث » التعلق يقال تشبث به اذا تعلق به و « الأهداب » جمع هدب وهو طرف الثوب يقال تعلق بأهداب الأدب وأذياله اذا كان له منه حظ و « الفسر » الكشف والتفسير تفعيل منه « والتأويل » تفعيل من آل يؤول اذا رجع والفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهراً فى المراد أو غير ظاهر والتأويل انما هو صرف اللفظ عن الظاهر الى غيره مما يحتمله اللفظ فاذاً كل تأويل تفسير وليس كل تفسير تأويلا . قال ﴿ وَبِهَـذَا اللِّسَانِ مُنَاقَلَتُهُمْ فى العِلْمِ وَمُحَاوَرَتُهُمْ وَتَدْرِيسُهُمْ وَمُنَاظَرَتُهُمْ وَبِهِ تَقْطُرُ فى القَرَاطِيسِ أَقْلَامُهُمْ وَبِهِ تَسْطُرُ الصُّكُوكَ وَالسِّجِلَّاتِ حُكَّامُهُمْ ﴾ « المناقلة » المحادثة يقال ناقلته الكلام اذا حدثته وحدثك « والمحاورة » المجاوبة وهو مداولة الجواب ومراجعته و« التدريس » مصدر درّس يدرّس تدريساً التضعيف فيه للتعدية وكان قبل التضعيف يتعدى الى مفعول واحد نحو درستُ القرآن والدرسَ ودرّسته اياهما ، و« المناظرة » المجادلة وهو مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر فيما يُفْلِجُ به على صاحبه وقيل هو من النظير وهو المثل فمعنى المناظرة المماثلة فيما هم فيه . قوله « وبه تقطر » الهاء ترجع الى علم العربية والنحو وتقطر تسيل يقال قطر الماء وغيره يقطر وقطرته أنا يكون متعدياً وغير متعد كرجع ورجعته و« القراطيس » جمع قرطاس وهو مايكتب فيه يقال قرطاس وقُرطاس بكسر القاف وضمها ويقال قرطس أيضاً حكاها أبو زيد و « تسطر » تكتب وأصله الصف يقال بني سطراً وغرس سطراً وسميت الكتابة تسطيراً لانها تعمل صفوفا قال الراجز * إنى وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا * و« الصكوك » جمع صك وهو الكتاب ، و « السجلات » جمع سجل وهو الكتاب أيضاً مأخوذ من السجل وهو الدلو المملوءة لانها تتضمن أحكاماً و« الحكام » القضاة . قال ﴿ فَهُمْ مُلْتَبِسُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَيَّةً سَلَكُوا غَيْرَ مُنْفَكِّينَ مِنْهَا أَيْنَمَا وَجَّهُوا كَلٌّ عَلَيْهَا حَيْثُ سَيَّرُوا ﴾ « ملتبسون بالعربية » أى مخالطون وممازجون لها من قولهم تلبستُ بالامر والثوب أى خالطته ، وقوله « أية سلكوا » أى أيَّ طريق وأى سبيل لان السبيل يذكر ويؤنث قال الله تعالى ( قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ ) وأيٌّ قد تؤنث اذا أضيفت الى مؤنث وترك التأنيث أكثر فيها ، وقوله « سلكوا » أى مضوا ونفذوا يقال : سلكت الشيء فى الشيء اذا أنفذته فيه ، وطعنة سُلْكَى اذا واجهه بها . وقوله « غير منفكين » أى غير زائلين يقال انفك وزال وبرح بمعنى واحد ، وقوله « أينما وجهوا » معناه توجهوا يقال وجه وتوجه بمعنى واحد ومثله نكّب وتنكب وبيّن وتبين وفى المثل « أينما أوجه ألق سعداً » ومنه صوّح النبت وتصوّح وقدّم وتقدم . وقوله « كلٌّ عليها حيث سيروا » الكل العيال والثقل قال الله تعالى ( وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ ) وسيروا بمعنى ساروا والتضعيف للتكثير كقولهم موّت الشاة وربّض الغنم ألا ترى ان الفعل غير متعد كما كان قبل التضعيف قال ﴿ ثمَّ إنهم فى

تَضَاعِيفِ ذَلِكَ يَجْحَدُونَ فَضْلَهَا وَيَدْفَعُونَ خَصْلَهَا وَيَذْهَبُونَ عَنْ تَوْقِيرِهَا وَتَعْظِيمِهَا وَيَنْهَوْنَ عَنْ تَعَلُّمِهَا وَتَعْلِيمِهَا وَيُمَزِّقُونَ أَدِيمَهَا وَيَمْضَغُونَ لَحْمَهَا فَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ الشَّعِيرُ يُؤْكَلُ وَيُذَمُّ ﴾

« التضاعيف » جمع تضعيف وهو مصدر ضعفته اذا زدته مثله أو أكثر ، يقال : أضعفته اضعافا وضاعفته مضاعفة وضعفته تضعيفاً كله بمعنى واحـد ، وانما جمع والمصادر لاتثنى ولا تجمع لانه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والاشغال ؛ و« يجحدون » أي ينكرون ولا يكون الجحود الا مع علم الجاحد قال الله تعالى ( وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوًّا ) والفضل الزيادة والخير والمعنى انهم ينكرون زيادة نفعها وخيرها ، « ويدفعون خصلها » الخصل الغلب في النضال والسباق يقال تخاصل القوم اذا تراهنوا فى الرمى وأحرز فلان خصله اذا غلب ، وقوله « ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها » أي يعرضون عن ذينك من أمرها يقال ذهبت اليـه اذا قصدته وذهبت عنه اذا أعرضت عنه و« التوقير والتعظيم » واحد قال الله تعالى( مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ) أى عظمة وحسن عطف أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما ومثله قوله تعالى ( فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ) والوهن والضعف واحد ومثله قوله الشاعر

أَلَا حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ ... وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

والنأي والبعد واحد ومثله * وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً * والكذب والمين واحد ، وقوله « وينهون عن تعلمها وتعليمها » التعلم مصـدر تعلم والتعليم مصدر علّم والتكرير فيـه للتعدية لانه بمعنى المعرفة وتعلم مطاوع علم يقال علمته فتعلم ، وقوله « ويمزقون أديمها » التمزيق التخريق يقال مزقت الثوب أمزقه مزقا ومزقته تمزيقاً اذا كثر ذلك منه و« الاديم » الجلد وجمعه أدم كأفيق وأفق والافيق الجلد قبل دباغته وهذا النوع من الجمع اسم جنس وليس بتكسير ألا ترى أنك تذكره فنقول هو الأدم والأفق ولو كان تكسيراً لكان مؤنثاً كما تقول هي الثياب والجفان، والادمة باطن الجلد والبشرة ظاهره يقال رجل مؤدم مبشر أى قد جمع بين لين الادمة وخشونة البشرة ، وقوله « ويمضـغون لحمها » أى يأكلون لحمها بالغيبة والعيب من قوله تعالى ( أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ) والمضغ ادارة الطعام فى الفم يقال مضغ يمضغ ويمضغ بالضم والفتح فالضم على الاصل والفتح لمكان حرف الحلق الا ان الضم هو الاصل وأجود ههنا لقرب الغين من الفم ، والمثل السائر « الشعير يؤكل ويذم » يضرب هذا المثل لكل من ينتفع به ويجازى بالقبيح وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويغني عن جوع وهو مذموم ، وقوله ﴿ وَيَدَّعُونَ الاسْتِغْنَاءَ عَنْهَا وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا فِي شِقٍّ مِنْهَا ﴾ « يدعون » يزعمون وهو يفتعلون من الدعوى ومنه قول امرئ القيس * لَا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرّ(١) * والشق الناحية والجانب والمعنى أنهم يتبرؤون منها ويدعون الاستغناء عنها . قال ﴿ فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَمَا بَالُهُمْ لَا يُطْلِقُونَ اللُّغَةَ رَأْساً وَالإِعْرَابَ وَلَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُمُ الأَسْبَابَ ﴾ « فما بالهم » فـما حالهم وأصل الطلاق الارسال والتخلية يقال ناقة طالق ونعجة طالق اذا

(١) اصل هذا البيت : فلا وأبيك ابنة العامرى * لا يدعى الناس انى افر

كانت

كانت مرسلة ترعى حيث شاءت ويقال طلقت المرأة تطليقاً وطلقت هي طلاقا ولا يقال طلُقت بالضم(١) و« اللغة » عبارة عن العلم بالكلم المفردة ، و« الاعراب » عبارة عن اختلاف أواخرها لابانة معانيها، وقوله « لا يقطعون بينهما » أي بين اللغة والاعراب « وبينهم » أي بين هؤلاء القوم أي الشعوبية ، و« الاسباب » الوُصلات واحدها سبب مثل قلم وأقلام وأصل السبب الحبل يشد به الشيء ثم جعل كل ماجر شيئاً سبباً له؛ وقوله ﴿ فيَطمِسُوا مِنْ تَفْسِيرِ القُرْآنِ آثارَهما وينفضُوا مِنْ أُصولِ الفِقهِ غُبارَهما ﴾ يقال طمس الطريق انمحى ودرس وطمسته يستعمل متعدياً وغير متعد يطمس ويطمس بالكسر والضم والكسرُ في المتعدي والضم في اللازم هو القياس الا ان اللغات تداخلت ؛ يريد أنه لابد في التفسير من استعمال العربية والاستضاءة بدلالة ألفاظها اذ كان منزّلا باللسان العربي فلا بد من معرفة ألفاظ العرب والاطلاع على مواضعها اذ الالفاظ أدلة المعاني فكذلك أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لانه يبتني على معرفة الكتاب والسنة ولا يُعرف معناهما الا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطاً في صحة الاجتهاد . قال ﴿ ولا يتكلموا في الاستثناء فانه نحو وفي الفرق بين المعرف والمنكر فانه نحو وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف العهد فانهما نحو وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظائرها ﴾ يشير بذلك الى شدة فاقة الفقيه الى معرفة العربية ألا ترى أن الرجل اذا أقر فقال لفلان عندي مائة غير درهم برفع غير يكون مقراً بالمائة كاملة لان غير هنا صفة للمائة وصفتها لا تنقص شيئاً منها وكذلك لو قال له عليَّ مائة إلا درهم كان مقراً بالمائة كاملة لان إلا تكون وصفاً كغير . قال الله تعالى ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ) ولو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهماً بالنصب لكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً لانه استثناء والاستثناء اخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله الأول وكذلك لو قال ماله عليَّ مائة الا درهمين لم يلزمه شيء كما لو قال ماله عليَّ ثمانية وتسعون درهماً ولو رفع فقال ماله عندي مائة الا درهمان لكان مقراً بدرهمين والمسائل في ذلك كثيرة ، ومن ذلك لو قال ان دخلت الدار فأنت طالق فانه لا يقع الطلاق الا بدخول تلك الدار المعينة ولو قال ان دخلت داراً فأنت طالق وقع الطلاق بدخول أي دار دخلتها لانه علق الطلاق بدخول دار منكورة ولشياعها تم وفي الاول علق الطلاق بدخول دار معهودة فلا يقع الطلاق الا بدخولها ، وأما الفرق بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعنى وأما اللفظ فشيء واحد وذلك أنك اذا قلت الرجل وأردت العهد فانه يخص واحداً بعينه . ومعنى العهد أن تكون مع انسان في حديث ثالث غائب ثم يقبل الرجل فتقول وافى الرجل أي الذي كنا في حديثه وذكره قد وافى . وان أردت تعريف الجنس فانه يدل على العموم والكثرة ولا يكون مخبراً عن احاطة بجميع الجنس لان ذلك متعذر غير ممكن فاذا قلت العسل حلو والخل حامض فانما معناه العسل الشائع في الدنيا المعروف بالعقل دون حاسة المشاهدة حلو ، وكذلك الخل ، والذي يدل على أن الالف واللام اذا أريد بهما الجنس تعمان قوله تعالى ( ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) فصحة الاستثناء من الانسان تدل على ان المراد به الجماعة ، ومن ذلك حروف العطف نحو الواو والفاء وثم فان الواو معناها

(١) ابن الاعرابي : طلقت بالضم من الطلاق اجود وطلقت بفتح اللام جائز . لسان العرب

الجمع المطلق من غير ترتيب والفاء تدل على ان الثانى بعد الأول بلا مهلة وثم كذلك الا ان بينهما تراخياً . فعلى هذا اذا قال لزوجته أنت طالق ان دخلت الدار وكلمت فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا بدخول الدار والكلام لا تطلق بأحدهما دون الآخر فان دخلت الدار ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم تدخل الدار لم تطلق ولكن اذا جمع بينهما طلقت ولا يبالي بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول أى ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا وعمرا فيجوز أن يكون عمرو فى الرؤية قبل زيد . قال الله تعالى ( واسجدى واركعى مع الراكعين ) وكذلك ان قال لعبده ان دخلت الدار وكلمت زيداً فأنت حر فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقعا ولا فرق فيه بين وقوع الاول قبل الثانى أو الثانى قبل الاول فى اللفظ ، ولو قال ان دخلت فكلمت عمراً لا يقع العتق الا بالجمع بينهما مرتباً الكلام بعد الدخول بلا مهلة ولو قال ذلك بثم لكان في الترتيب مثل الفاء الا أنه يكون بينهما تماد وتراخ ، ومن ذلك حروف الجر نحو من واللام فان الرجل اذا حلف وقال والله لا آكل من طعام زيد فانه يحنث بأكل اليسير منه ولو قال لا آكل طعام زيد فانه لا يحنث الا بأكل الجميع وكذلك لو كان عنده عبد فقال هو لزيد بفتح اللام والرفع لم يلزمه شىء ولو قال لزيد بكسر اللام والخفض لكان مقراً له به لان اللام اذا فتحها كانت تأكيداً وكان مخبراً أن العبد اسمه زيد واذا كسر اللام كانت لام الملك الخافضة وكان مخبراً أنه ملكه قال ﴿ وفي الحذف والاضمار وفى أبواب الاختصار والتكرار وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفى الفرق بين إن وأن واذا ومتى وكلما وأشباهها مما يطول ذكرها فان ذلك كله من النحو ﴾ ومن ذلك مسائل الطلاق اذا قال : أنت طالق طلقت منه وان لم ينو ولو أتى بلفظ المصدر فقال أنت طلاق لم يقع الطلاق الا بنيته لانه ليس بصريح انما هو كناية على ارادة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل على حد ماء غور أى غائر ، ومنهم من يجعله صريحاً يقع به الطلاق من غير نية كاسم الفاعل لكثرة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرة استعماله فى الطلاق حتى صار ظاهراً فيه قال الشاعر

فَانْ تَرْفُقِي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَنُ ... وانْ تَخْرُقِي يا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ
فأَنْتِ طَلَاقٌ (١) والطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ... ثَلَاثاً ومَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ
فَبِينِي بِها إنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ ... فما لِامْرِئٍ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ مُقَدَّمُ

فأوقع الطلاق موقع طالق على ما ترى ويجوز ان يكون على حذف مضاف أى ذات طلاق كما يقال صلى المسجد والمراد أهل المسجد واسأل القرية وهو كثير ، واعلم ان هذه المصادر اذا أجريت مجرى أسماء الفاعلين ووضعت موضعها فلك فيها وجهان أجودهما أن تتركها على لفظ واحد فى الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول أنت طلاق وأنتما طلاق وأنتم طلاق وأنتن طلاق وهذا رجل عدل ورجال عدل ونسوة عدل والآخر أن تثنى وتجمع فتقول عدلان وعدول وأنشد ابن الاعرابى

(١) كذا فى بعض النسخ المخطوطة وهو الموافق لرواية مغنى اللبيب بشرح الدماميني ج ١ ص ١١٥ وفى بعض النسخ « الطلاق »

طَمِعْتُ بِلَيْلَى أَنْ تَرِيعَ وَإِنَّمَا يُقَطِّعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ الْمَطَامِعُ
وبَايَعْتُ لَيْلَى فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ شُهُودٌ عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ

فجمع عدلا ومقنعا كما ترى وقد روى قوله والطلاق عزيمة ثلاث على ثلاثة أوجه الطلاق عزيمة ثلاثا برفع عزيمة ونصب الثلاث والطلاق عزيمة ثلاث برفعهما والطلاق عزيمة ثلاث بنصب العزيمة ورفع الثلاث فاذا نصب الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلاثا ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدأ وخبرا فكأنه قال والطلاق مني جد غير لغو ، واذا رفعهما كانت الثلاث خبراً ثانياً أي الطلاق الذي يقع بمثله الطلاق هو الثلاث أو يكون موضحاً للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير ، ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال والطلاق الذي ذكرته ونويته عزيمة ثلاث فسره بهذا الدليل هذا اذا نوى الثلاث ودليل على ذلك قوله فبيني بها فهذا دليل على ارادة الثلاث والبينونة ، وأما اذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى اضمار فعل كأنه قال والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة ويجوز أن يكون التقدير والطلاق اذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكبا أحسن منه ماشيا والمراد اذا كان ماشيا ، كما تقول هذا بسراً أطيب منه رطباً أي هذا اذا كان بسراً أطيب منه اذا كان رطبا ، وقوله «ومن يخرق أعق وأظلم» قد حذف الفاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ أيضا والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة ، ومن ذلك الفرق بين ان المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة وذلك أن المكسورة معناها الشرط والمفتوحة معناها الغرض والعلة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار لم يقع الطلاق حتي تدخل الدار لان معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود ولو فتح أن لكانت طالقاً في الحال لان المعني أنت طالق لان دخلت الدار أي من أجل أن دخلت الدار فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطاً فى وقوع طلاقها كما كان فى المكسورة وكذلك لو شدد أن يقع الطلاق فى الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن ، ومن ذلك اذا ومتى وكلما تستعمل فى الشرط كما تستعمل إن إلا أن الفرق بين هذه الأشياء وبين إن أن إن تعلق فعلا بفعل واذا وكلما للزمان المبين فاذا قال أنت طالق ان دخلت الدار أو قال أنت طالق اذا دخلت الدار لم تطلق حتي تدخل الدار ، أما ان فشرط لا يقع الطلاق الا بوجود ما بعدها وأما اذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق اذا جاء وقت كذا وكذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت ان واذا فى هذا الموضع فى وقوع الطلاق وتفترقان فى موضع آخر فلو قال اذا لم أطلقك أو متى لم أطلقك فأنت طالق وقع الطلاق على الفور بمضى زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق ، ولو قال ان لم أطلقك فأنت طالق كان كأنه على التراخي يمتد الى حين موت أحدهما وذلك لأن إذا ومتى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أي وقت ولهذا تقع جواباً عن السؤال عن الوقت فاذا قيل متى ألقاك فيقال اذا شئت كما تقول يوم الجمعة أو يوم السبت ونحوهما وليست كذلك إن ، ألا ترى أنه لو قيل متى ألقاك لم يقل في جوابه إن شئت وانما تستعمل ان فى الفعل ولهذا يجاب بها عن سؤال عن الفعل فاذا قيل هل تأتيني فيقال فى الجواب ان

شئت ، ومتى حالها كحال اذا فى أنها للزمان وليس فى هذه الكلم ما يقتضى التكرار الا كلما وذلك أنك اذا قلت كلما دخلت الدار فأنت طالق طلقت بكل دخول الى أن ينتهى عدد الطلاق لان ما من كلما مع ما بعده مصدر فاذا قال كلما دخلت فمعناه كل دخول يوجد منك فانت به طالق وكل معناه الاحاطة والعموم فلذلك يتناول كل دخول ، وقوله ﴿ وهَلاَّ سَفَّهُوا رَأْيَ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِيمَا أَوْدَعَ كِتَابَ الأَيْمَانِ ﴾ وهو صاحب الامام أبى حنيفة رضى الله عنهما وذلك أنه ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير فى كتاب الايمان منه مسائل فقه تبتنى على أصول العربية لاتتضح الا لمن له قدم راسخ فى هذا العلم ، فمن مسائله الغامضة أنه اذا قال أى عبيدي ضربك فهو حر فضربه الجميع عتقوا ، ولو قال أى عبيدي ضربته فهو حر فضرب الجميع لم يعتق الا الاول منهم فكلام هذا الحبر مسوق على كلام النحوي فى هذه المسألة وذلك من قبل أن الفعل فى المسألة الاولى عام وفى المسألة الثانية خاص وانما قلنا ذلك لان الفعل فى المسألة الاولى مسند الى عام وهو ضمير أي وأى كلمة عموم وفى المسألة الثانية خاص لان الفعل فيه مسند الى ضمير المخاطب وهو خاص اذ الراجع الى أى ضمير المفعول والفعل يصير عاماً بعموم فاعله وذلك أن الفاعل كالجزء من الفعل وانما كان كذلك لان الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول فكأنه أحد أجزائه التى لايستغنى عنها ، ويدل على ذلك أمور الاول منها أنه متى اتصل بالفعل الماضى ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وضربنا وذلك لئلا يجتمع فى كلمة أربع حركات لوازم لو قيل ضربت ولا يلزم ذلك فى المفعول لانه فضلة فهو كالاجنبى من الفعل ، الثانى أنك تقول قامت هند وقعدت زينب فتؤنث الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علم التأنيث الا لتأنيثها فى نفسها نحو قائمة وقاعدة واما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا فلولا ان الفعل والفاعل كـكلمة واحدة لما جاز ذلك ، الثالث أنك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين فالنون فى هذه الافعال علامة الرفع وقد تخلل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل وهو الالف والواو والياء فى يضربان ويضربون وتضربين فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيء واحد لما جاز الفصل بين الفعل واعرابه بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك فى المفعول ، ومن ذلك أنهم قد قالوا كنتىٌّ فنسبوا الى كنت قال الشاعر

فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصْبَحْتُ عاجِناً وشرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لما جازت النسبة اليه اذ الجمل لاينسب اليها وقد قالوا لاتحبذه بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتحادهما فبان بما ذكرناه أن الفعل والفاعل عندهم شيء واحد فلذلك لما كان الفاعل فى أي عبيدى ضربك عاماً صار الفعل عاماً ولما كان الفاعل فى أى عبيدى ضربته خاصاً لانه كناية عن المخاطب صار الفعل خاصاً ، ولولا خوض هذا الامام فى لجة بحر هذا العلم النفيس ورسوخ قدمه فيه لما ألمَّ بفقه هذه المسألة ونظائرها مما أودعه كتابه فجاحد فضل هذا العلم مكابر والمنكب عنه خاسر ، وقوله ﴿ ومَا لَهُمْ لَمْ يَتَرَاطَنُوا فِي مَجَالِسِ التَّدْرِيسِ وحَلَقِ المُنَاظَرَةِ ثُمَّ نَظَرُوا هَلْ تَرَكُوا لِلعِلْمِ جَمَالاً وأُبَّهَةً وهَلْ أَصْبَحَتِ الخَاصَّةُ بِالعَامَّةِ مُشَبَّهَةً وهَلِ انْقَلَبُوا هُزْأَةً لِلسَّاخِرِينَ وضُحْكَةً

للناظرين

لِلنَّاظِرِينَ هذا ﴾ التراطن التكلم بكلام العجم قال الشاعر ¤ أصواتُهم كتراطن الفُرْس(١)¤و « مجالس التدريس » أماكنه وهو جمع مجلس لمكان الجلوس والتدريس مصدر درّس يدرس تدريساً والتضعيف فيه للتعدية تقول درست العلم درساً ودرسته تدريساً صار بالتضعيف يتعدي الى مفعولين وقيل سمى ادريسَ لكثرة دراسته كتاب الله تعالى وكان اسمه أخنوخ «وحلق المناظرة» الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها قيل لهم ذلك لتحلقهم واستدارتهم تشبيها بحلقة الخاتم والدرع يقال حلقة بسكون اللام والجمع حلق بفتح الحاء واللام وهو جمع على غير قياس ، قال الاصمعى الجمع حِلق بكسر الحاء وفتح اللام كبدرة وبدر وقصعة وقِصع وحكى يونس حلقة فى الواحد بفتح الحاء واللام والجمع حلق بالتحريك أيضاً قال ثعلب كلهم يجيزه على ضعفه قال أبو يوسف سمعت أباعمرو الشيباني يقول ليس فى الكلام حلقة بالتحريك الا جمع حالق الذى يحلق الشعر على حد كافر وكفرة و « المناظرة » مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر ويفكر فيما يفلج به على صاحبه وقيل هو من النظير لان كل واحد منهما نظير صاحبه فى النظر و « الجمال » الحسن يقال قد جمل الرجل بالضم جمالا وهو جميل وجمال بالتشديد للمبالغة وامرأة جميلة وجملاء عن الكسائى وأنشد

فَهِيَ جَمْلَاءُ كَبَدْرٍ طالِعٍ    بَذَّتِ الخَلْقَ جميعاً بالجَمَالْ

« والابهة » الجلال « والخاصة » خلاف العامة « والهزأة » بسكون الزاي الرجل يهزأ به والهزأة بالتحريك الذى يكثر استهزاؤه بالناس والهزأ السخرية يقال هزأ به واستهزأ ومثله الضحكة والضحكة فالاسكان للمفعول والتحريك للفاعل ، وقوله ﴿ فانَّ الاِعْرَابَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا ﴾ « أجدى » أنفع وهو أفعل من الجدا وهو العطية وأصل الجدا المطر العام وهو مثل يضرب لمن يكثر الانتفاع به لان العصا كلما كسرت حصل منها منافع وأصله ان غنية الكلابية كان لها ولد شاطر كان يلاعب الصبيان فيشجونه فتأخذ أَرْشَ الشجاج حتى استغنت من ذلك فقالت

أَحْلِفُ بالمَرْوَةِ يَوْماً والصَّفَا    إِنَّكَ أَجْدَي مِنْ تفَارِيقِ العصا

سئل أعرابى عن قولهم : أجدى من تفاريق العصا ، فقال : ان العصا تقطع سواجير للأسارى والكلاب ثم تقطع السواجير أوتادا ثم تقطع الأوتاد أشظة فان جعلوا رأس الشظاظ كالفلكة صار مهاراً للبختي فان فرق المهار صار منه توادٍ وهي خشبات تشد على خلف الناقة اذا صرت فان كانت العصا قناة فكل شقة منها جلاهق وهو قوس البندق وان فرقت الشقة صارت سهاما واذا فرقت السهام صارت حظاء والحظاء جمع حظوة وهو السهم الصغير فان فرقت الحظاء صارت مغازل فان فرقت المغازل شعب بها المشعب أقداحه المصدوعة . فكيف تشظت آلت الى نفع فضرب فى الانتفاع بها المثل ، وفى قوله «أجدى من تفاريق العصا» نظر وذلك أن أفعل من كذا لا يستعمل الا مما يستعمل منه ما أفعله ، والتعجب لا يكون مما هو على أربعة أحرف ، والجيد أن يقال : أنفع من تفاريق العصا ، ويجوز ان يحمل على رأى من يقول ما أعطاه للدراهم وأولاه للخير وقوله ﴿ وآثاره الحسنة عديد الحصا ﴾ الآثار ما بقى من رسم

(١) الشعر لطرفة بن العبد واصل البيت    فأثار فارطهم غطاطا جثما ¤ اصواتهم كتراطن الفرس

الشيء وسنن رسول الله ﷺ آثاره وواحد الآثار أثر وأثر بفتح الهمزة والثاء وكسر الهمزة وسكون الثاء والمراد به منافع الاعراب ، والعديد والعدد واحد يقال عددت الشيء اذا أحصيته ويقال هو عديد الحصا والتراب مبالغة في الكثرة قال ﴿ ومن لم يتق الله فى تنزيله فاجترأ على تعاطى تأويله وهو غير معرب ﴾ التنزيل مصدر نزل ينزل تنزيلا مثل كلم يكلم تكليما ، والمراد به ههنا المفعول بمعنى منزله والمصدر يستعمل بمعني المفعول كثيراً نحو ضرب الأمير أى مضروبه وخلق الله أي مخلوقه ، واجترأ أقدم وهو افتعل من الجراءة وتأويله تفسير ما يؤل اليه وهو غير معرب أي ليس بذى معرفة بالاعراب يقال رجل معرب أى ذو حظ منه وقوله ﴿ ركب عمياء وخبط خبط عشواء ﴾ هو مثل يضرب لمن يصيب مرة ويخطىء أخرى والمراد بركب عمياء أى ناقة عمياء والخبط الضرب يقال خبط البعير بيديه الأرض خبطاً اذا ضربها ومنه قيل خبط عشواء وهي الناقة التى فى بصرها ضعف فهى تخبط اذا مشت لا تتوقى شيئاً . قال الخليل : العشواء هى الناقة التى لا تبصر ما أمامها فهى تخبط بيديها كل شيء وقد يكون ذلك من حدتها فهى ترفع طرفها ولا تتعمد موقع يديها قال ﴿ وقال ماهو تقول وافتراء وهراء وكلام الله منه براء ﴾ والتقول الباطل وهو مصدر تقول تقولا وهو بناء للدخول فى أمر وليس منه كقولهم تقيس وتنزر اذا انتمى الى قيس ونزار وليس منهم والافتراء الاختلاق افتعال من الفرية والخلق وهو الكذب والهراء المنطق الفاسد يقال منه أهرأ الرجل فى منطقه وقيل الهراء الكثير . قال ذو الرُّمة :

لهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَوَاشِي لاَهُرَاءٌ ولاَ نَزْرُ

والبراء بمعني البريء يقال براء وبرىء مثل طوال وطويل قال ﴿ وهو المرقاة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن ﴾ المرقاة الدرجة والبيان الكشف عن الشيء والبيان الفصاحة المراد به ههنا علم الكلام المنثور نحو الجناس والطباق ونحوهما ، والمطلع المظهر قال أطلعته على الأمر اذا أريته اياه والمراد أنه وصلة الى فهم معانى كتاب الله عز وجل ومعرفة فوائده وقوله ﴿ الكافل بابراز محاسنه ﴾ الكافل الكافى من كفل اليتيم اذا كفاه . ومنه قوله تعالى ( وكفلها زكرياء ) أي عالها وكفاها المؤونة وهو ههنا بمعنى التكفل ولذلك عداه بالباء والابراز مصدر أبرزه يبرزه اذا أظهره ، والمحاسن المآثر وهو ضد المساوى الواحد حسن جاء على غير بناء واحده كالمذاكير كان قياس واحده محسن ، وقوله ﴿ الموكل باثارة معادنه ﴾ الموكل أى المعتمد من الوكيل يقال وكلته بكذا أوكله والفاعل موكل والمفعول موكل ، والاثارة الاظهار من أثرت الحديث اذا نقلته عن غيرك والمراد أن النحو طريق الى ظهور مافى القرآن من حسن وبديع ، والمعادن جمع معدن بكسر الدال ومعدن كل شيء مركزه والمراد أنه المعتمد فى بيان أصوله ، وقوله ﴿ فالصادُّ عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك الصاد ﴾ المعرض والمانع يقال صد عن الشيء صدوداً أى أعرض والساد فاعل من سددت الشيء سداً اذا منعت النفوذ فيه ، والطرق جمع طريق والخير ضد الشر ، والسلوك النفوذ والمعنى أن المانع من تعلم النحو كساد طرق الخير ووجوه البر أن ينفذ فيها ، وقوله ﴿ والمريد بموارده أن تعاف وتترك ﴾ المريد فاعل من الارادة وهى المشيئة والموارد الطرق . قال الشاعر :

أميرُ المؤمنينَ على صِراطٍ إذا اعوجَّ الموَارِدُ مستقيمِ

أى المائل منه والمعرض عنه كالمائل من طرق الخير والمريد بطرقه أن تعاف أى تكره وتترك ؛ وقوله «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب الى معرفة كلام العرب» ندبنى دعانى يقال ندبته الى الحرب أو غيره اذا دعوته اليه ؛ والأرب والأربة والمأربة الحاجة وخص المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين : أحدهما أن الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب ؛ والنحو قانون يتوصل به الى كلام العرب : والأمر الثانى أنه وسيلة الى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الاسلام ؛ وقوله «وما بى من الشفقة والحدب على أشياعى من حفدة الادب» الشفقة بمعنى الحذر يقال أشفقت عليه اذا خشيت عليه وأشفقت منه اذا حذرته ، والمصدر الاشفاق والشفقة الاسم ؛ والحدب التعطف يقال حدب عليه وتحدب اذا تعطف والأشياع الأحزاب. والأعوان والحفدة الخدم واحدهم حافد على حد كافر وكفرة . وقوله «لانشاء كتاب فى الاعراب محيط بكافة الابواب» الانشاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة اذا اخترع ذلك : وقوله بكافة الابواب شاذ من وجهين : أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالا وههنا قد خفضها بالباء على أنه قد ورد منه شيء فى الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقى الخطيب والخويرى وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجأوا الى القياس (١) والاستعمال ماذكرناه والوجه الثاني أنه استعمله فى غير الأناسى والكافة الجماعة من الناس لغة . قال «مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعى ويملأ سجالهم بأهون السقى» الأمد الغاية والسجال جمع سَجل وهو الدلو . قال الخليل السجل الدلو الملأى ؛ وقوله «فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الاعراب مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول في الاسماء . القسم الثانى فى الافعال . القسم الثالث فى الحروف . القسم الرابع فى المشترك» قلت انما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويجرى ذلك مجرى الأبواب فى غيره قوله «وصنفت كلا من هذه الاقسام تصنيفاً» معناه ميزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شيء «وفصلت كل صنف منها تفصيلا» أى جعلته فصولا ، وقوله «حتى رجع كل شيء فى نصابه» نصاب كل شيء أصله «واستقر فى مركزه» أى فى موضعه ومركز الجند موضعهم كأنه موضع ركزهم الرماح «ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة» أدخر أفتعل من الذخر فأبدل من الذال دالا غير معجمة وأدغم فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهور والتاء حرف مهموس فكرهوا تجاورهما مع ما بينهما من التنافى وابدال الذال دالا لانها توافقها فى الجهر وتوافق التاء فى المخرج تقريباً لأحدهما من الآخر والمعنى انى لم أبق شيئاً مما عندى من الفوائد إلا أودعته اياه «ونظمت من الفرائد المتناثرة» نظمت أى جمعت من قولهم نظمت الخرز واللؤلؤ فى خيط

(١) صحح الشهاب الخفاجى ان يقال جاءت الكافة ، واطال البحث فيه فى شرح الشفاء . وقال شارح اللباب انه استعمل مجرورا واستدل له بقول عمر بن الخطاب «على كافة بيت مال المسلمين» وقال ابراهيم الكورانى . من قال من النحاة . ان كافة لا تخرج عن النصب فحكمه ناشيء عن استقراء ناقص انظر شرح السيد مرتضى للقاموس فى مادة « كف »

والخيط النظام والفرائد جمع فريدة وهو الكبار من الدر . والمتناثرة المتبددة والمراد انى جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرقاً فى غيره وعبرت عنه بأحسن عبارة ؛ وقوله ﴿مع الايجاز غير المخل﴾ الايجاز الاقلال يقال كلام وجز ووجيز وموجز وموجَز اذا قل مع تمام المعنى وما أحسن قول ابن الرومى يصف امرأة بطيب الحديث

وحَدِيثُهَا السِّحْرُ الحَلَالُ لَوَ انَّهُ ... لَمْ يَجْنِ قَتْلَ المُسْلِمِ المُتَحَرِّزِ
إنْ طَالَ لَمْ يُمْلِلْ وإنْ هِيَ أوْجَزَتْ ... وَدَّ المُحَدَّثُ أنَّهَا لَمْ تُوجِزِ
شَرَكُ القُلُوبِ وفِتْنَةٌ ما مِثْلُها ... لِلْمُطْمَئِنِّ وعُقْلَةُ المُسْتَوْفِزِ

المخل المهمل يقال أخل بكذا اذا أهمله وتركه كأنه مأخوذ من الخلل وهو الفرجة بين الشيئين . ﴿والتلخيص غير الممل مناصحة﴾ التلخيص الشرح والتبيين يقال لخصت له المعنى اذا شرحته وبينته له ؛ والملل السآمة يقال مللت الشيء أمله اذا سئمته والمعنى انى أوجزت العبارة من غير ترك شيء من الفوائد وبينته بشرحي من غير املال بطول العبارة والمناصحة المفاعلة من النصح وهو خلاف الغش ، وقوله ﴿لمقتبسيه﴾ أى لمستفيديه يقال أقبست الرجل علماً وقبسته ناراً واقتبست منه علماً وناراً . قال الكسائي : أقبست الرجل علماً وناراً سواء وقبسته فيهما ، وقوله ﴿أرجو﴾ أي آمل تقول رجوته أرجوه رجواً وارتجيته أرتجيه ارتجاء وترجيته أترجاه ترجياً ؛ وقوله ﴿أن أجتنى منها ثمرتى دعاء يستجاب وثناء يستطاب﴾ يقال جنيت الثمرة واجتنيتها اقتطفتها وثمر جني حين يقطف والثمرة واحد الثمار والثمر جنس وثمرة كل شيء ما ينتجه والدعاء مصدر دعا يدعو والدعوة المرة الواحدة والمستجاب المقبول والثناء الكلام الجميل والمستطاب الطيب ؛ وقوله ﴿ والله عز سلطانه ولى المعونة على كل خير والتأييد والمليّ بالتوفيق فيه والتسديد ﴾ قلت لما أضاف كلا الى خير استغرق الجنس لان معنى الكل الاحاطة والعموم فصار كما لو أدخل عليه الالف واللام كأنه قال والله ولى المعونة على الخير والتأييد فيستغرق الجميع فاعرف ذلك ●

## ﴿ فى معنى الكلمة والكلام ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهى جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف . والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا فى اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو فى فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة ﴾

قال الشارح أيده الله موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوى اعلم أنهم اذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر ؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لانه يتضمن مافوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة ، « فاللفظة » جنس الكلمة وذلك أنها

تشتمل المهمل والمستعمل فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بازاء معنى نحو صص وكق ونحوهما فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لانه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظة لانه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه رحمه الله فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة ، ولو قال عوض اللفظة عرض أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لانها تتضمنها ؛ والاشياء الداله خمسة الخط والعقد والاشارة والنصبة واللفظ فحد باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال ، وقوله « الدالة على معني » فصلٌ فصله من المهمل الذى لا يدل على معنى ؛ وقوله « مفرد » فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالالف واللام فانه يدل على معنيين التعريف والمعرَّف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان اذ كان مركباً من الالف واللام الدالة على التعريف فهى كلمة لانها حرف معنى والمعرف كلمة أخرى ، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معني ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاى مثلا لم يدل على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فانك لو أفردت اللام لدلت على التعريف اذ كانت أداة له كالكاف فى كزيد والباء فى بزيد ومن ذلك ضربا وضربوا ونحوهما فان كل واحد من ذلك لفظة وفى الحكم كلمتان الفعل كلمة والالف والواو كلمة لانها تفيد المسند اليه فلو سميت بضربا وضربوا كان كلمة واحدة لانك لو أفردت الالف والواو لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية ؛ وقوله « بالوضع » فصل ثالث احترز به من أمور : منها ماقد يدل بالطبع ؛ وذلك أن من الالفاظ ماقد تكون دالة على معني بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أُخ فانه يفهم منه استغراقه فى النوم وكذلك قوله عند السعال أح أح فانه يفهم منه أذى الصدر ؛ فهذه ألفاظ لانها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم لان دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح ، الامر الثانى الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه وذلك أن اللفظة اذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية لان دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع ، ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجمل نحو برق نحرُه وتأبط شراً فان هذه الاشياء جمل خبرية وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعني فكانت مفردة بالوضع فاعرفه ؛ وفى الكلمة لغتان كلمة بوزن نبقة ولبنة وهى لغة أهل الحجاز وكِلمة بوزن كِسرة وسدرة وهى لغة بني تميم وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قلة لانه جمع على منهاج التثنية والكثير كلم وهذا النوع من الجمع جنس عندنا وليس بتكسير وقد تقدم نحو ذلك * قال صاحب الكتاب ﴿ وهى جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف ﴾ قال الشارح : الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ (١) العام وكل لفظ عمَّ شيئين فصاعداً فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فانه جنس الانسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعام جنس وما تحته نوع وقد يكون جنساً لانواع ونوعا لجنس

(١) هذا اسم الجنس الجمعى ويقابله اسم الجنس الافرادى نحو رجل وكتاب . واسم الجنس المطلق وهو مايستعمل في القليل والكثير نحو عسل وماء

كالحيوان فانه نوع بالنسبة الى الجسم وجنس بالنسبة الى الانسان والفرس واذ قد فهم معنى الجنس فالكلمة اذاً جنس والاسم والفعل والحرف أنواع ولذلك يصدق اطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة كما يصدق اسم الحيوان على كل واحد من الانسان والفرس والطائر فاعرفه * قال صاحب الكتاب : ﴿والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى﴾ قال الشارح : اعلم ان الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الاخري ، فالمراد بالمركب اللفظ المركب فحذف الموصوف لظهور معناه ، وقوله من كلمتين فصل احترز به عما يأتلف من الحروف نحو الاسماء المفردة نحو زيد وعمرو ونحوهما ، وقوله : أسندت احداهما الى الاخرى ، فصل ثان احترز به عن مثل معدي كرب وحضرموت ، وذلك أن التركيب على ضربين تركيب إفراد وتركيب إسناد فتركيب الافراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بازاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بازاء حقيقتين وهو من قبيل النقل ويكون فى الاعلام نحو معدى كرب وحضرموت وقالى قلا ولاتفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو معدى كرب مقبل وحضرموت طيبة وهو اسم بلد باليمن ، وتركيب الاسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب احداهما الى الاخرى فعرّفك بقوله أسندت احداهما الى الاخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة اذا كان لاحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة وانما عبر بالاسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الاسناد أعم من الخبر لان الاسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهى والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرا وان كان مرجع الجميع الى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معني قولنا قم أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهى فاعرفه * قال صاحب الكتاب ﴿وهذا لا يتأتي إلا فى اسمين أو فى فعل واسم ويسمى الجملة﴾ قال الشارح قوله : وهذا اشارة الى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فان ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك والله إلهنا لان الاسم كما يكون مخبرا عنه فقد يكون خبرا أو من فعل واسم نحو قام زيد وانطلق بكر فيكون الفعل خبرا والاسم المخبر عنه ولا يتأتى ذلك من فعلين لان الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده الى محدث عنه ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم لان الحرف جاء لمعني فى الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لاينعقد مع غيره كلاما ولم يفد الحرف مع الاسم إلا فى موطن واحد وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الامالة ، واعلم أنهم قد اختلفوا فى لفظ الكلام فذهب قوم الى أنه مصدر وفعله كلم جاء محذوف الزوائد ومثله سلم سلاماً وأعطى عطاء قالوا والذى يدل على أنه مصدر أنك تعمله فتقول عجبت من كلامك زيدا فاعمالك اياه فى زيد دليل على أنه مصدر اذ لو كان اسما لم يجز إعماله وقد أعمل . قال الشاعر * وَبعدَ عطائكَ المائةَ الرِّتاعا * فأعمل العطاء فى المائة . وقال الآخر :

أَلاَ هَلْ إِلَى رَيَّا (١) سَبِيلٌ وَسَاعَةٍ تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا
فَأَشْفِيَ نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بِهَا فَإِنَّ كَلَامِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

وذهب الاكثرون الى انه اسم للمصدر وذلك أن فعله الجاري عليه لايخلو من أن يكون كلم مضاعف العين مثل سلم أو تكلم ، فكلم فعل يأتى مصدره على التفعيل وتكلم مثل تفعل يأتى مصدره على التفعل فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم قال الله تعالى ( وكلم الله موسى تكليما ) وقال ( صلوا عليه وسلموا تسليما ) والكلام والسلام اسم للمصدر ولا يمتنع أن يفيد اسم الشيء مايفيده مسماه قال الله تعالى ( ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئاً ) وقد يطلق الكلام بازاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر :

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلاً

فاذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعني واذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو المحصل المعني المتكلم به واذا كان اسما للمصدر كان عبارة عن التكليم الذى هو عبارة عن فعل جارحة اللسان ، ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها كما أن الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال كل زيدٌ قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع الجملة الفعلية ، وأما الكلم فجماعة كلمة كلبنة ولبن ونفنة (٢) ونفن فهو يقع على ما كان جمعاً مفيداً كان أو غير مفيد فاذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم لانه ليس بجمع اذ كان من جزأين وأقل الجمع ثلاثة ، ولو قلت ان زيداً قائم وما زيد قائم كان كلاماً من جهة افادته وتسمى كلماً لانه جمع ، وأما القول فهو أعم منهما لانه عبارة عن جميع ماينطق به اللسان تاماً كان أو ناقصاً والكلام والكلم أخص منه ، والذى قضى بذلك الاشتقاق مع السماع ألا ترى أن اشتقاق الكلام من الكلْم وهو الجرح كأنه لشدة تأثيره ونفوذه فى الانفس كالجرح لانه ان كان حسناً أثر سروراً فى الانفس وان كان قبيحاً أثر حزناً مع أنه فى غالب الامر ينزع الى الشر ويدعو اليه قال الشاعر ﴿ وَجَرْحُ اللِّسَانِ كَجَرْحِ الْيَدِ ﴾ وقال الآخر :

قَوَارِصُ تَأْتِينِي وَتَحْتَقِرُونَهَا وَقَدْ يَمْلَأُ الْقَطْرُ الانَاءَ فَيَفْعَمُ (٣)

وغير المفيد لاتأثير له فى النفس ، وأما القول فهو من معنى الاسراع والخفة ولذلك قيل لكل مامذل (٤) به اللسان وأسرع اليه تاماً كان أو ناقصاً قول ﴿

(١) فى نسخة ليلى

(٢) الثفنة من البعير والناقة الركبة الى ان قال وفى الصحاح هو مايقع على الارض من اعضائه اذا استناخ وغلظ كالركبتين وغيرهما ثم قال والجمع ثفن وثفنات اه لسان العرب

(٣) يفعم كيظرف معناه يمتلىء قال في اللسان فعم يفعم فعامة وفعومة فهو فعم ممتلىء الى ان قال وفعمه يفعمه وافعمه ملأه ﴿

(٤) المذل الضجر والقلق اه لسان فيظهر ان المعنى لكل ما تحرك به اللسان الخ

## ﴿ القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسماء ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ الاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ﴾

قال الشارح قد أكثر الناس فى حد الاسم فأما سيبويه فانه لم يحده بحد ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل وفرس ؛ وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم ؛ ونحا أبو العباس قريباً من ذلك فقال : فأما الاسماء فما كان واقعاً على معان نحو رجل وفرس وزيد ؛ وقد حده أبو بكر محمد بن السرى فقال : الاسم ما دل على معنى مفرد كأنه قصد الانفصال من الفعل اذ كان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان ، فان قيل اليوم والليلة قد دلت على أزمنة فما الفرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر والفعل ليس زمانا فقط ؛ « فان قيل » فأين وكيف ومَن أسماء دلت على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قادح في الحد ، فالجواب أن هذا انما يكون كاسراً للحد أن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال فأما وقد نقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا ، وذلك أن مَن يدل على معنى الاسمية بمجردها واستفادة الاستفهام انما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنك اذا قلت مَن عندك أصله أمن عندك فهما فى الحقيقة كلمتان الهمزة اذ كانت حرف معنى ومَن الدالة على المسمى لكنه لما كانت من لا تستعمل الا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للزومها اياها وصارت مَن نائبة عنها ولذلك بنيت فدلالتها على الاسمية دلالة لفظية ودلالتها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسم معرب نحو زيد وعمرو وهو يدل على ما دل عليه من من غير نيابة لكان قادحاً فى الحد ، وقد حده السيرافى بحد آخر فقال كلمة دلت على معنى فى نفسها من غير اقتران بزمان محصل فقوله كلمة جنس للاسم يشترك فيه الأضرب الثلاث الاسم والفعل والحرف ؛ وقوله تدل على معنى فى نفسها فصل احترز به من الحرف لان الحرف يدل على معنى فى غيره وقوله : من غير اقتران بزمان محصل ؛ فصل ثان جمع بها المصادر الى الاسماء ومنع الافعال أن تدخل فى حد الاسماء لان الاحداث تدل على أزمنة مبهمة اذ لا يكون حدث الا فى زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض وإما غير ماض ، وقد اعترضوا على هذا الحد بمضرب الشول(١) وخفوق(٢) النجم وزعموا أن مضرب الشول يدل على الضراب وزمنه وذلك وقت معلوم وكذلك خفوق النجم ، وقد أجيب عنه بأن المضرب وضع الزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب فقولنا مضرب الشول كقولنا مشتي ومصيف وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول كقولهم أتى وقته وذهب وقته والضراب انما فهم من كونه مشتقا من لفظه والحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره مما هو من لوازمه ألا ترى أن ضارباً يفهم منه الضرب لانه من

(١) جمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها للقاح اى ترفعه فذلك آية لقاحها وترفع مع ذلك رأسها وتشمخ بانفها وهى حينئذ شامذ اه لسان

(٢) خفق النجم يخفق واخفق غاب وقيل هو اذا تلألأ فاضاء اه منه

لفظه

لفظه والمفعول لانه يقتضيه ولم يوضع لواحد منهما بل وضع للفاعل لا غير ، وأما قول صاحب الكتاب في حده ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران فقوله ما دل ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لانه أقرب الى المحدود اذ ما عام يشمل كل دال من لفظ وغيره والكلمة لفظ والاسم المحدود من قبيل الالفاظ لكنه وضع العام موضع الخاص ، وقوله : فى نفسه ، فصل احترز به عن الحرف اذ الحرف يدل على معنى فى غيره ، وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل ثان احترز به عن الفعل لان الفعل يدل على معنى مقترن بزمان ؛ وحاصل هذا الحد راجع الى الاول وهو ما دل على معنى مفرد ويرد على هذا الحد المصادر وسائر الأحداث لانها تدل على معنى وزمان وذلك أن أكثر النحويين يضيف الى ذلك الزمان المحصل لان زمن المصادر مبهم وربما أوردوا نقضاً مقدم الحاج وخفوق النجم ، والحق أنه لا يحتاج الى التعرض لقوله : محصل ، لانا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وانما الزمان من لوازمها وضروراتها ؛ وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز عنها ألا ترى ان جميع الافعال لا بد من وقوعها فى مكان ولا قائل أن الفعل دال على المكان كما يقال إنه دال على الزمن ، وأما خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على أنا نقول المضرب والمقدم زمن الضراب والقدوم وانما يبين باضافته الى الحاج والشول وذلك الزمن معلوم بالعرف لا مفهوم من اللفظ ألا ترى أنك لو أخليته من الاضافة فقلت أتيت مقدما لم يفهم من ذلك زمان فعلمت أن هذه الالفاظ مجردة عن الاقتران أنفسها « وأما اشتقاق الاسم » فقد اختلف العلماء فيه فذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو . وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة وهى العلامة ، والقول على المذهبين أنه لما كان علامة على المسمى يعلوه ويدل على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم والدينار والوسم على الاموال ، ذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو وهو العلو لا من السمة التى هى العلامة ؛ قال الزجاج جعل الاسم تنويهاً للدلالة على المعنى لان المعنى تحت الاسم ؛ وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة التي هي العلامة وكلاهما حسن من جهة المعنى الا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول أسميته اذا دعوته باسمه أو جعلت له اسما والاصل أسموته فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة على حد أدعيت وأغزيت ولو كان من السمة لقيل أوسمته لان لام السمو واو تكون آخراً وفاء السمة واو تكون أولا ومن ذلك قولهم فى تصغيره سُمَيٌّ وأصله سميو فقلبوا الواو ياء وأدغمت على حد سيد وميت ولو كان من الوسم لقيل فيه وسيم فتقع الواو الاولى (١) مضمومة فان شئت أقررتها وان شئت همزتها على حد وقتت وأقتت وفى عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على ما قلناه ؛ ومن ذلك قولهم فى تكسيره أسماء وأصله أسماوٌ فوقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة بعد أن قلبت ألفا ولو كان من الوسم لقيل فيه أوسام فلما لم يقل ذلك دل على صحة مذهب البصريين وأنه من السمو فان ادعى القلب فليس ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحة ؛ وفى الاسم لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضم الهمزة

---

(١) فى بعض النسخ المخطوطة « اولا »

وسم بكسر السين من غير همزة وقالوا سم بضم السين قال الشاعر * باسم الذى فى كل سورة سُمُه * وقال الآخر :

وعامنا أعجبنا مُقَدَّمُهْ يُدْعَى أبَا السَّمْحِ وقِرْضَابٌ (١) سُمُهْ

يروى بضم السين وكسرها وقد ذكر فيه لغة خامسة قالوا سمى بزنة هدى وعلى وأنشدوا * والله أسماك سُمًا مباركا * ولا حجة فى ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال سم ونصبه لانه مفعول ثان فان صحت هذه اللغة من جهة أخرى فمجازها أنه تمم الاسم ولم يحذف منه شيئاً كما تمم الآخر فى غداً فقال * إنَّ مع اليوم أخاه غَدْوَا * قال صاحب الكتاب : ﴿وله خصائص منها جواز الاسناد اليه ودخول حرف التعريف عليه والجر والتنوين والاضافة﴾ قال الشارح ختم الله بالصالحات أعماله : الخصائص جمع خصيصة وهى تأنيث الخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت اسما للشىء الذى يختص بالشىء ويلازمه فيكون دليلا عليه وامارة على وجوده كدلالة الحد الا ان دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة وذلك أنك اذا قلت الرجل ذات الالف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسما والحد يدل على ضروب الاسماء كلها والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل على ذلك فليس باسم والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل ما دخل عليه الالف واللام فهو اسم فهذا مطرد فى كل ماتدخله هذه الاداة ولا ينعكس فيقال كل مالم تدخله الالف واللام فليس باسم لان المضمرات أسماء ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالب الاعلام والمبهمات وكثير من الاسماء نحو أين وكيف ومن لا تدخل الالف واللام شيئاً من ذاك وهى مع ذلك أسماء ، ومن خواص الاسم « جواز الاسناد اليه » فالاسناد وصف دال على أن المسند اليه اسم اذ كان ذلك مختصاً به لان الفعل والحرف لايكون منهما اسناد وذلك لان الفعل خبر واذا أسندت الخبر الى مثله لم تفد المخاطب شيئاً اذ الفائدة انما تحصل باسناد الخبر الى مخبر عنه معروف نحو قام زيد وقعد بكر والفعل نكرة لانه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتى بالخبر الذى لايعلمه ليستفيده ، ولا يصح أن يسند الى الحرف أيضاً شىء لان الحرف لامعنى له فى نفسه فلم يفد الاسناد اليه ولا اسناده الى غيره فلذلك اختص الاسناد اليه بالاسم وحده ، ومن خواص الاسم « دخول حرف التعريف » وانما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام على عادة النحويين لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصلا الى النطق بالساكن وعند الخليل أن التعريف بالالف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين نحو هل وبل فقال حرف التعريف ليشمل المذهبين ، والوجه الثانى أنه احترز به من اللغة الطائية لان لغتهم ابدال لام التعريف ميما نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر فعبر بحرف التعريف ليعم اللغة الطائية وغيرها

(١) قال فى اللسان وقرضب الرجل اذا اكل شيئا يابسا فهو قرضاب حكاه ثعلب وانشد
* وعامنا اعجبنا مقدمه * يدعى أبا السمح وقرضاب سمه * مبتركا لكل عظم يلحمه *

وانما كان التعريف مختصاً بالاسم لان الاسم يحدث عنه والمحدث عنه لايكون الا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لانه لما كان معناه فى الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجزء الشيء لايوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر :

فَيُسْتَخْرَجَ (١) الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ     وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيُتَقَصَّعُ

فشاذ فى القياس والاستعمال والذى شجعه على ذلك أنه قد رأى الالف واللام بمعنى الذى فى الصفات فاستعملها فى الفعل على ذلك المعنى ، ومن خواص الاسم «الجر» وذلك أنه لايكون فى الفعل ولا الحرف أما الحروف فلانها مبنية لا يدخلها الجر ولا شيء من أنواع الاعراب ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فيحكم على محلها باعراب ذلك الموضع وأما الفعل فمنه ماهو معرب وهو المضارع الاانه لايدخله الجر وسنوضح علة امتناعه منه فى موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، ومن خواص الاسم « التنوين » والمراد بالتنوين ههنا تنوين التمكين نحو رجل وفرس وزيد وعمرو ولايكون ذلك الا فى الاسماء فهو من خواصها لانه دخل للفرق بين ماينصرف ومالا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصاً بها ولم يرد مطلق التنوين ألا ترى أن من جملة التنوين تنوين الترنم ولا تمتنع الافعال منه نحو قوله * وَقُولِى إنْ أصبتُ لقدْ أصابَنْ * ونحو قوله * دَايَنتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقضَنْ * فبين بذلك أنه ليس المراد مطلق التنوين ، ومن خواص الاسم الاضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً اليه وذلك مختص بالاسماء اذ الغرض من الاضافة الحقيقية التعريف ولا معنى لتعريف الافعال ولا الحروف فأما المضاف اليه فقد يكون فعلا نحو قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الشاعر * على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا * فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهى اسم ولا ينعكس ذلك *

## ومن أصناف الاسم اسم الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ماعلق على شيء وعلى كل ما أشبهه ﴾

---

(١) المضارع فى قوله فيستخرج منصوب بعد فاء السببية واليربوع دويبة تحفر الارض والياء فيه زائدة فانه لم يوجد على وزن فعلول الا صعفوق على مافيه ولليربوع جحران احدهما يقال له القاصعاء وهو الذى يدخل فيه والآخر النافقاء وهو الذى يكتمه ويظهر عنده وهو موضع يرققه فاذا اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اى خرج وقوله بالشيخة بالخاء المعجمة هذه الرواية الصحيحة وهى رملة بيضاء فى بلاد بنى اسد وحنظلة وقوله اليتقصع من تقصع اليربوع دخل فى قاصعائه وهو صفة لجحر المجرور والعائد محذوف اى من جحره الذى يتقصع فيه وروى اليتقصع بالبناء للفاعل فيكون ال فيه صفة لليربوع ولا حذف فيه — ومعنى البيت على مايؤخذ من الابيات السابقة انه اذا انخرق الطهوى وهو صاحب هذه الابيات يقول للتغلبى بن ديسق لما بلغه انه هجاه انكم ان حاربتمونا جئنا كم بجيش يحيط بكم فيوسعكم قتلا واسرا ولاتعتمدون على الخلاص منه ولو احتلتم بكل حيلة كاليربوع الذى يجعل النافقاء حيلة لخلاصه من الحارس فاذا اكر عليه الحارس اخذوا عليه من نافقائه وقاصعائه فلا يبقى له مهرب اصلا اه من خزانة الادب ملخصا

قال الشارح اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد اذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الامر الذى وقع به تشابه تلك الاشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الامر الذي وقع به التشابه فان ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطىء كالحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور والاسد فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحياة (١) الموجودة فى الجميع وكذلك اذا قلت انسان وقع على كل انسان باعتبار الآدمية وكذلك اذا قلت رجل وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهى الذكورة والآدمية وهذا معنى قوله ما علق على شىء وعلى كل ما أشبهه فان دل الاسم المفرد على أشياء كثيرة ولم يدل على الامر الذى تشابهت تلك الاشياء به فانه يسمي المشترك مثل اسم العين الواقع على العضو الذي يبصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب وعلى عين الركية (٢) ؛ واعلم ان الشمول تارة يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور والاسد وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فانهما وان لم يكن لهما فى الوجود مشارك فهما شاملان بالقوة فانا لو قدرنا خلق نيرات تماثل الشمس والقمر لأطلق عليها اسم الشمس والقمر باعتبار النور ، قال ﴿ وينقسم الى اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر ﴾ قال الشارح المراد باسم العين ماكان شخصاً يدركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المرئيات والمعانى عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدرى علم وقدر وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر ، « وكلاهما ينقسم الى اسم هو صفة وغير صفة » فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية وبصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين ومثال جريانها قولك هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك الباقي ؛ « فان قيل » اشترطتم فى الصفة أن تكون مأخوذة من فعل فابالك حكمت على بصرىّ ومغربى بأنهما صفتان وليسا من فعل قيل لما أضفتهما حدث فيهما معنى الفعل لانهما صارا فى معني منسوب أو معزو ؛ والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعني أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد الا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لايدل الا على شىء واحد وهو ذات المسمى ، ولما قسم الأعيان والمعانى الى صفات وغير صفات مثل بالامرين فرجل وفرس من أسماء الاعيان غير الصفات وعلم وجهل من أسماء المعانى وراكب وجالس من صفات الاعيان ألا ترى أنها تجرى صفات على أسماء الاعيان نحو قولك رجل راكب وغلام جالس ، ومفهوم ومضمر من صفات المعانى ألا تراك تقول هذا معني مفهوم وحديث مضمر أى غير باد للافهام ؛

(١) بالحياة هكذا بالنسخ التى رأيناها ولعله بالحيوانية فانها القدر المشترك بين انواع الحيوان وافراده

(٢) الركية البئر تحفر والجمع ركى وركايا ولامها واو لأنها من ركوت اى حفرت اهـ من لسان العرب

والمراد

والمراد أن المعانى توصف كما توصف الاعيان فاعرفه *

## ومن أصناف الاسم العلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وهو ماعلق على شيء بعينه غير متناول ماأشبهه ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم أو لقباً كبطة وقفة »

قال الشارح اعلم ان العلم هو الاسم الخاص الذى لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه و بين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول ماماثله فى الحقيقة والصورة لانه تسمية شيء باسم ليس له فى الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بازاء حقيقة شاملة ولا لمعنى فى الاسم ولذلك قال أصحابنا إن الأعلام لا تفيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست أسماء الاجناس كذلك لانها مفيدة ألا ترى أن رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم مايجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جملا كان ذلك تغييرا للغة وانما أتي بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت اذا أردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك أجمع ، والعلم مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنه علامة عليه يعرف به ، « وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمرو وكنية كأبي عمرو وأم كلثوم ولقب كبطة وقفة » والكنية لم تكن علماً فى الاصل وانما كانت عادتهم أن يدعوا الانسان باسمه واذا ولد له ولد دعي باسم ولده توقيراً له وتفخيما لشأنه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استقبحوا أن يكني الانسان نفسه وقد يكنون الوليد فيقولون أبو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سن الايلاد يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وهي التورية ؛ والكنية من الاعلام وهي جارية مجرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على أنها أعلام قول الشاعر :

مازِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وأُغْلِقُهَا  حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بنَ عَمَّارِ

فحذف التنوين من أبي عمرو لانه لو لم يكن علما لما حذف بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار ؛ وأما « اللقب » فهو النبز كقولهم قفة وبطة لقبين فقفة لقب وبطة لقب والقفة كاليقطينة تتخذ من الخوص يشبه بها الكبير يقال شيخ كالقفة وقيل الشجرة البالية ؛ وهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع الى معنى واحد وهو العلم ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه *

قال صاحب الكتاب « وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب إما جملة نحو برق نحره وتأبط شراً وذرّى حباً وشاب قرناها ويزيد فى مثل قوله

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

وإما غير جملة اسمان جعلا اسما واحداً نحو معديكرب و بعلبكّ وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ﴿

قال الشارح « الاسم العلم يكون مفردا ومركبا » فالمفرد هو الاصل لان التركيب بعد الافراد وذلك نحو زيد وعمرو والمراد بالافراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل و بعده والمركب من الاعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك « والمركب على ثلاثة أضرب جملة » وهو كل كلام عمل بعضه فى بعض نحو ذرّى حباً من قوله

إنَّ لَهَا لَرَكَباً (١) إرْزَبَّا كَأَنَّهُ جَبْهَةُ ذَرَّى حَبَّا

ومثله تأبط شراً سمى بذلك لانه تأبط حية فسمى بذلك وهى جملة من فعل وفاعل ومفعول ؛ ومن الجمل المسمى بها شاب قرناها قال الشاعر

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللّهِ لاتَنْكِحُونَهَا بَنِى شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

ومنه برق نحره وهو اسم رجل وهو فعل وفاعل ومثله يزيد فى قوله

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

وهو فعل سمى به وفيه ضمير فاعل ولذلك حكاه مرفوعا ولو كانت التسمية بالفعل وحده لكان من قبيل مالا ينصرف نحو تغلب ويشكر ؛ والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت ورجل فداد شديد الصوت ، وبني يزيد منصوب على البدل من أخوالى ؛ ولهم فديد جملة من مبتدأ وخبر فى موضع المفعول الثالث ؛ ولهم يتعلق بمحذوف وعلينا يتعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب ؛ ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالنهيق والنذير فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه ، وظلماً مصدر فى موضع الحال أو مفعول له والعامل فيه فعل محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير حملوا علينا أو شدوا علينا ظلماً ؛ ويجوز أن يكون ظلما نصباً على أنه مفعول ثالث أي ذوى ظلم ويكون لهم فديد فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظلماً ، وفى نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه تزيد بالتاء المعجمة بنقطتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية قال علقمة

رَدَّ الْقِيَانُ (٢) جِمَالَ الْحَىِّ فاحْتَمَلوا فَكُلُّهُمْ بِالتَّزِيدِيَّاتِ معكومُ

(١) الركب بفتحات الفرج والاءرزب الضخم فالمعنى ان لهذه المرأة لفرجا ضخما كانه جبهة ذلك الرجل المسمى بذرى حبا ــ كذا يؤخذ من اللسان

(٢) القيان جمع قينة وهي الامة المغنية وقيل الامة مطلقا مغنية اوغير مغنية وقول علقمة رد القيان جمال الحى فاحتملوا الخ اراد بالقيان الاماء وانهن رددن الجمال الى الحى لشدافتابها عليها ــ والتزيديات جمع تزيدى منسوب الى تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة واليه تنسب البرود التزيدية وهى برود فيها خطوط تشبه طرائق الدم ــ ومعكوم مأخوذ من عكم المتاع يعكمه من باب ضرب اذا شده بثوب ــ واحتمل القوم وتحملوا ذهبوا وارتحلوا ــ وحاصل معنى البيت ان القوم لما عزموا على المسير امروا القيان برد الجمال الى الحى لشد اقتابها عليها فردونها اليه ثم شدت عليها اقتابها

واما

وانما سموا بالجمل ليشبهوا حال المسمى بها بحال من يوصف بالجملة وهذا يقتضى الحكاية لانه يجرى مجري المثل فحكوا الكلام كما كان فى أول حال ، الثانى من المركبات اسمان رُكب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعديكرب . ويشبه بما فيه تاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ومن هـذا النوع سيبويه ونفطوَيه وعمرَوَيه الا انه مركب من اسم وصوت أعجمى فانحط عن درجة اسماعيل وابراهيم فبني على الكسر لذلك ، الثالث من المركبات المضاف وهو ضربان اسم غير كنية نحو ذى النون وعبد الله وامرئ القيس وكنية نحو أبى زيد وأبى جعفر وقد مضى الكلام عليه قبل ❊

قال صاحب الكتاب ﴿ والمنقول على ستة أنواع منقول عن اسم عين كثور وأسد ومنقول عن اسم معني كفضل وإياس ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة ومنقول عن فعل إما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما أمر كإصمتَ في قول الراعى

أشْلَى سَلوقيَّةً باتتْ وباتَ بها ❊ بوحش إصمِتَ فى أصلابها أوَدُ

وأطرقا في قول الهذلى :

على أطرقا باليات الخيا ❊ م إلاَّ الثُمامَ وَإلاَّ العِصِي

ومنقول عن صوت كبَبَّة وهو نبزُ عبد الله بن الحارث بن نوفل ومنقول عن مركب وقد ذكرناه ﴾

قال الشارح اعلم أن الاعلام على ضربين منقول ومرتجل والغالب عليها النقل ومعني النقل أن يكون الاسم بازاء حقيقة شاملة فتنقله الى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يتسمى بها في الاصل، وهو على ثلاثة أضرب منقول عن اسم ومنقول عن فعل ومنقول عن صوت، فأما الاول وهو النقل عن الاسماء فضربان عين ومعني فالعين يكون اسماً وصفة فالمنقول عن الاسم غير الصفة نحو رجل سمي بأسد أو ثور أو حجر هى فى الاصل أسماء أجناس لانها بازاء حقيقة شاملة وانما نقلتها الى العلمية فصارت لذلك تدل على مخصوص بعد أن كانت تدل على شائع ، والمنقول عن الصفة نحو مالك وفاطمة فهذان الاسمان وصفان فى الاصل لانهما أسماء فاعلين تقول هذا رجل مالك فهو فاعل من الملك قال الله تعالى ( مالك يوم الدين ) وقال تعالى ( قل اللهم مالك الملك ) وفاطمة فاعلة من فطمت الام ولدها فهى فاطمة وكذلك حاتم ونائلة حاتمٌ فاعل من حتمت الامر اذا أحكمته أو من الحتم وهو القضاء ونائلة فاعلة من نلته نولا ونوالته أى أعطيته فهذه فى الاصل أوصاف لانها أسماء فاعلين ثم نقلت فصارت أعلاماً كما صار أسد وثور كذلك ، وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فانها تقر فيه بعد النقل نحو الحارث والعباس ، وما نقل منها مجرداً من الالف واللام لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم ونائلة وما فيه الالف واللام بعد النقل فاشعار فيه بتبقية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكام الصفة كما قال الاعشى ❊ أتانى(١) وَعيدُ الحُوص

---

وحمل عليها من البرود التزيدية فصارت كل الجمال مشدودة بهذه البرود لشدها عليها فوق الاقتاب ــ والبيت هكذا
ردا القيان جمال الحى فاحتملوا ❊ فكلها بالتزيديات معكوم اهـ من اللسان والموجود فى النسخة فكلهم
بضمير جمع المذكر والمعنى لا يستقيم عليه كما هو ظاهر اهـ مصححه

(١) تمامه ❊ فياعبد عمرو لو نهيت الاحاوصا ❊ والبيت من قصيدة لاعشى قيس نفر فيها عامر بن الطفيل قاتله الله

مِنْ آلِ جعفرِ * فجمعه جمع الصفة كما تجمعه قبل النقل على حد أحمر وحمر ، قال الخليل كأنهم جعلوه الشيء بعينه يريد أنهم لحوا اتصافه بمعني ذلك الاسم ؟ وأما ما نقل من الاسماء وهو معنى نحو فضل وإياس وزيد وعمرو فهذه كلها معان لانها مصادر فى الاصل ففضل مصدر فضَلَ يفضل فضلا واياس مصدر آسه يؤوسه إياساً وأوساً اذا أعطاه وزيد مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة فأما قوله :

وأنتم معشرٌ زَيْدٌ على مِائةٍ فأجمعوا أمرَكُم طُرّاً فكيدُونى

فانه مصدر وصف به على حد قولك رجل عدل وماء غور ؛ وأما الثانى وهو ما نقل من الفعل فقد نقل من ثلاثة أفعال الماضى والمضارع والامر فالماضى نحو شمّرَ اسم رجل وهو منقول من شمر إزاره اذا رفعه وشمر فى الامر اذا خف ومنه ناقة شِمِّيرٌ أي سريعة ومثله خضم بن عمرو بن تميم قال الشاعر :

لوْلا الإلهُ ماسكنّا خَضَّمَا ولا ظَلِلنا بالمشاءِي قُيَّما

أى بلاد خضَّمَ يعنى بلاد تميم ، ومن المسمين بالماضى كسب وهو من الكسبة وهو العدو السريع وهو رباعى ومثله ترجم من قولهم ترجم عن الشيء ، وأما دئل فقبيلة أبي الاسود فان سيبويه لم يذكره فى أبنية الاسماء وذكر الاخفش أنه قد جاء فى المعارف والمعارف غير معول عليها فى الابنية لانه يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام وذكر الاخفش أنه اسم دُوَيبةٍ تشبه ابن عرس وأنشد :

جاءوا بجيشٍ لو قِيسَ معرَسهُ ما كانَ إلاّ كمُعرَّسِ الدُئِلِ

فعلى ذلك(١) تحتمل قبيلة أبي الاسود أن تكون من هذا فتكون كأسد ونور ، والآخر أن يكون منقولا من الفعل مثل شمَّرَ وخضم من قولك دأل يدأل وهو مشى فيه بغى ونشاط كأنه قيل دُئلَ فى هذا المكان كما يقال سِيرَ فيه وعدِيَ فيه ثم سمى به مفرداً ؛ وأما المضارع فنحو يشكر وتغلب ويزيد وهو كثير ، وأما الامر فنحو قولهم فى الفلاة إصمت وإصمتة قال الشاعر (٢)

أشلَى سَلوقيَّةً باتَتْ وباتَ بِها بِوَحشِ إصمتَ فى أصلابِها أوَدُ(٣)

قوله أشلى أى دعا يقال أشلى الكلبَ اذا دعاه وآسده اذا أغراه بالصيد والضمير فى أشلى يعود الى

---

على ابن عمه علقمة الصحابى رضى الله تعالى عنه — والحوص والاحاوص جمع احوص من الحوص وهو ضيق فى مؤخر العين واراد بالحوص والاحاوص اولاد الاحوص بن جعفر وهم عمرو وعوف وشريح والاحوص اسمه ربيعة سمى احوص لضيق كان فى عينه وعبد عمرو هو عبد بن عمرو بن الاحوص وجواب لو فى قوله فيا عبد عمرو لو نهيت الخ محذوف اى لو نهيتهم لكان خيرا لهم ويجوز ان تكون لو للتمنى على سبيل التهكم فلا جواب لها وانما وجه الكلام الى عبد عمرو لانه كان رئيس الحوص حينئذ وانما قال الاعشى ذلك لان علقمة كان قد توعده بالقتل بدليل قوله فى القصيدة بعد هذا بابيات

* فان تتعدنى اتعدك بمثلها * وسوف ازيد الباقيات القوارصا * والقوارص الكلمات المؤذية يريد انى ازيدك على الايعاد قصائد الهجو اه من الخزانة ملخصا

(١) فى نسختين فعلى هذا (٢) فى نسخة قال الشاعر الراعى

(٣) زاد فى نسخة البيت للراعى كما ذكروا واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من قصيدة يمدح بها عبد الله بن معاوية واولها

طاف الخيال باصحابى وقد جحدوا * من ام علوان لا نحو ولا صدر

الصائد وسلوقية منسوبة الى سلوق وهى قرية باليمن ينسب اليها السيوف والكلاب والضمير فى باتت يعود الى سلوقية والضمير فى بات يعود الى الصائد ، واصمت فلاة بعينها كأنه فى الاصل فعل أمر من صَمَت يصْمُت اذا سكت كأن إنساناً قال لصاحبه اصمت يسكته ليسمع حساً أو يكون فى فلاة يسكت المرء فيها صاحبه خوفاً فسمى المكان بالفعل خالياً من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموع فى مضارع صمت يصمت بالضم والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الاسماء كما قطعت الهمزة فى التسمية وذلك أن همزة الوصل انما حقها الدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتداراً فأما الاسماء التى ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على أسماء قليلة نحو ابن وابنة واثنين واثنتين وامريء وامرأة وابنم واست وليس هذا منها واذا نقل الفعل الى الاسم لزمته أحكام الاسماء فقطعت الالف لذلك وربما أنثوا فقالوا أصمتة ايذاناً بغلبة الاسمية بعد التسمية وشجعهم على ذلك تأنيث المسمى وهو المفازة والاصلاب جمع صلب وهو الظهر والأود الاعوجاج والمراد أنها ذات هبوط وصعود وهى موحشة فأما أطرقا فى قول الهذلى

عَلَى أَطْرِقَا بالِيَاتِ الخِيا ... مِ إلاَّ الثُّمامُ وإلاَّ العِصِي

فان البيت لابى ذُؤيب الهذلىّ من قصيدة أولها

عرفتُ(١) الديارَ كَرَقْمِ الدُّوِى ... يُزَبِّرُها الكاتبُ الحِمْيَرِى

وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة وتروى مقيدة ساكنة وهى من المتقارب فمن أطلقها كانت من الضرب الأول ووزنه فعولن عصى يو ومن قيدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعل عصى ، وأطرقا اسم بلد قال الأصمعى سمى بقوله أطرق أى اسكت كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه أطرقا أى اسكتا لنسمع فسمى المكان أطرقا ، وموضع على أطرقا نصب على الحال من الديار وكذلك باليات الخيام نصب على الحال أيضا والمراد عرفت الديار على اطرقا أى فى هذه الحال ، وقوله إلا الثمام وإلا العصى يروى الثمام بالرفع والنصب فمن نصب فلا اشكال فيه لانه استثناء من موجب ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف والتقدير الا الثمام وإلا العصى لم تبل ومن نصب الثمام ورفع العصى فانه حمله على المعنى وذلك أنه لما قال بليت الا الثمام كان معناه بقى الثمام فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ ؛ ومثله قول الآخر

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ ... من المال إلا مُسْحَتاً او مُجَلَّفُ(٢)

ألا ترى أنه رفع أو مجلف على معنى بقى من المال مسحت ، ونحو منه قوله

---

(١) الدوى جمع دواة وهى المحبرة وقوله يزبرها مضارع زبر مضاعف زبر يقال زبر الكتاب يزبره ويزبره من بابى نصر وضرب زبرا كتبه والبيت فى اللسان هكذا

* عرفت الديار كخط الدوى ☆ حبره الكاتب الحميرى * اه من اللسان ملخصا

(٢) البيت للفرزدق والمسحت المهلك والمجلف الذى بقيت منه بقية اه لسان

غداة (١) أحلَّتْ لابن أصرمَ طَعْنَــةٌ ● حُصَــيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ

وذلك أنه رفع الخمر على توهم رفع العبيطات لأنه اذا أحلتها الطعنة فقد حلت هي ، ومن قيد القافية جاز أن يكون المعنى مرفوعاً كالمطلقة على ما ذكرناه وجاز أن يكون منصوباً بالعطف على التمام إلا أنه أسكن للوقف وما فيه الالف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور ، وفي أطرقا ضمير وهو الالف التي هي ضمير التثنية « فان قيل » فاذا سمي به وفيه ضمير فانه يكون جملة فينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية في المركبات نحو تأبط شراً وشاب قرناها فالجواب أن اطرقا له جهتان جهة كونه أمرا وجهة كونه جملة فأورده ههنا من حيث أنه أمر ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة لجاز ، وقد روى بعضهم علا أطرقا بضم الراء كأنه جعله جمع طريق ويجعل علا فعلا من العلو وفيه ضمير كأنه قال السيل علا أطرقا وعلى هذا يكون قد أنث الطريق لان فعيلا وفعالا انما يجمعان على أفعل اذا كان مؤنثاً نحو عناق وأعنق وعقاب وأعقب ويكون باليات الخيام صفة أطرق ، وقيل أطرقا بالكسر جمع طريق في لغة هذيل ويقوي هذه المقالة رواية من قال أطرقا بالضم ومجاز ذلك أن يكون مقصوراً من أطرقاء كأنه جمع فعيلا على أفعلاء كصديق وأصدقاء ثم حذفت الالف الاولى التي للمد فعادت ألف التأنيث الي أصلها وهو القصر وينبغي أن تكتب الالف بالياء على حد كتبها في حبارى وسماني ولا شاهد فيه على هذين الوجهين والثالث الصوت قد نقل الصوت الى العلم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث ببة فببة صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها

لأُنْــكِحَنَّ بَبَّهْ ● جاريةً خِــدَبَّهْ (٢)

مُــكْرَمَــةً مُحَبَّهْ ● تُحِبُّ أهلَ الكَعْبَهْ

فغلب عليه فسمي به ●

قال صاحب الكتاب ﴿ والمرتجل على ضربين قياسي وشاذ فالقياسي نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة ﴾

قال الشارح اعلم ان المرتجل في الاعلام ما ارتجل للتسمية به أي اخترع ولم ينقل اليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدة والخطبة اذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية واشتقاقه من الرجل كأن الشاعر والخطيب أنشأها وهو على رجله في حال الانشاء « وهو على ضربين » كما ذكر « قياسي وشاذ » والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلا له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وغطفان وفقعس وحنتف فهذه الاسماء مرتجلة للعلمية لانها لم تكن موضوعة بازاء شيء من الأجناس ثم نقلت منه الى العلمية وانما بنيت صيغها من أول مرة للعلميــة وكون القياس قابلا لها من حيث أن لها نظيرا في كلامهم « فحمدان » في العلم كسعدان اسم نبت وصفوان للحجر الأملس « وعمران » كسرحان وهو الذئب وحرمان وعصيان

(١) في اللسان عبط الذبيحة يعبطها عبطا نحرها من غير داء ولا كسر وهي سمينة فتية الى ان قال وقال ابن برزخ العبيط من كل اللحم وذلك ما كان سليما من الافات الا الكسر ثم قال قال ابن الاثير العبيط الطرى غير النضيج والسدائف جمع سديف وهو السنام المقطع وقيل شحمه اه (٢) خدبة ضخمة

مصدرين « وقعس » مثل سلهب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو قعس بن طريف « وحنتف » اسم رجل أيضا وهما حنتفان حنتف وأخوه سيف ابنا أوس بن جرى اليربوعى وليس فيهما خروج عن مقتضى القياس من اظهار تضعيف أو تصحيح معتل نحو حيوة ومكوزة ، ومن المرتجل المعدول نحو عمر وزفر وزحل كله مرتجل لانه لا يعدل إلا فى حال التعريف « وأما الشاذ » فما كان بالضد مما ذكر مما يدفعه القياس فمن ذلك « محبب » اسم رجل القياس فيه محب بالادغام نحو مقر ومرد لانه مفعل من المحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحببت ولوكان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهدد ملحقا بجعفر واظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس فى كلام العرب تركيب م ح ب فلذلك كان من الشاذ ، ومن ذلك « موهب » فى اسم رجل و« موظب » فى اسم مكان وكلاهما شاذ لان مافاؤه واو لا يأتى منه مفعل بفتح العين انما هو مفعل بكسرها نحو موضع وموقع ومورد وموجل وموعد ، ومن الشاذ « مكوزة ومزيد » قياسهما مكازة ومزاد كمفازة ومعاش (١) تقلب الواو والياء فيهما ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما ومثله فى الشذوذ مريم ومدين لا فرق بين الأعجمى والعربى فى هذا الحكم ، ومن الشاذ « حيوة » اسم رجل وأصله حية مضاعف الياء لانه ليس فى الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لان القياس يقتضى اذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياء على حد سيد وميت وأما أن تجتمع الياءان فتقلب الياء واوا فلا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه الى لقبه فقيل هذا سعيد كرز وقيس قفة وزيد بطة واذا كان مضافا أو كنية أجري اللقب على الاسم فقيل هذا عبدالله بطة وهذا أبو زيد قفة ﴾

قال الشارح اعلم أنك اذا لقبت مفردا بمفرد أضفته اليه نحو « سعيد كرز » كان اسمه سعيدا ولقبه كرزا فلما جمع بينهما أضيف العلم الى اللقب وكذلك « قيس قفة وزيد بطة » وانما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وامرئ القيس وأبى بكر وأم جعفر وليس فى كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم الى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبهه فاذا أضفت الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا أضفته الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريف بالاضافة وجعلت الالقاب معارف لانها قدجرت مجرى الاعلام وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالالف واللام قبل التلقيب كما أنا اذا قلنا الشمس كان معرفة بالالف واللام واذا قلنا عبد شمس كان من قبيل الأعلام « فان قيل » كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشىء واحد وهل هو إلا اضافة الشيء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أضيف الى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يضاف الى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح ونحو قوله

(١) في نسخة ومثار

* اليكم ذوى آل النبي تطلّعت * والاضافة على هذا حقيقية بمعنى لام الملك والاختصاص فقولك قيس قفة أى المختص بهذا اللقب أو كأن هذه اللفظة ملكت اللقب ، فان كان العلم مضافاً أفردوا اللقب كقولهم عبد الله بطة ليصير بمنزلة أبي بكر زيد فيكون من قبيل عطف البيان فعبد الله كأبى بكر وبطة كزيد فلم يخرج عن حد استعمالهم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالاعلام فى الاناسى وذلك نحو أعوج ولاحق وشدقم وعليان وخطة وهيلة وضمران وكساب ﴾

قال الشارح اعلم ان الاعلام وضعت على الاشخاص ليتميز بعضها من بعض والاشخاص على ضربين آدمية وغير آدمية فالآدمية قد تقدم شرحها وغير الآدمية على ضربين « منه ما يتخذ ويؤلف كالخيل والابل والغنم والكلاب » فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاماً ليمتاز كل شخص باسم ينفرد به كالاناسى وذلك نحو « أعوج » وهو فرس مشهور للعرب كان في الجاهلية سابقا ينسب اليه الخيل الاعوجية قال الشاعر

نَجَوْتَ وَلَمْ يَمْنُنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةٌ … سِوَى جَيِّدِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَ

« ولاحق » وهو فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان رحمه الله مشهور واسم فحل كان لغنى أيضا « وشدقم » وهو فحل من الابل كان للنعمان « وعليان » جمل كان لكليب بن وائل قال * ودُونَ عِلْيَانَ خَرْطُ القَتَادِ *

« وخُطَّةٍ وهَيْلَةٍ » وهما عنزا سوء وقيل هيلة شاة كانت لقوم من العرب من أساء اليها درت له بلبنها ومن أحسن اليها وعلفها نطحته فكانت العرب تضرب بها المثل وفي المثل (١) لعن الله معزى خيرها خُطَّةٌ وقال الكميت يخاطب الابرش الكلبي

فإِنَّكَ والتَّحَوُّلَ عَنْ مَعَدٍّ … كَهَيْلَةَ قَبْلَنَا والحَالِبِينَا

« وضمران » وهو كلب « وكساب » وهي كلبة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج الى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الارض وغير ذلك فان العلم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أولى به من بعض فاذا قلت أبو براقش وابن دأية وأسامة وثعالة وابن قترة وبنت طبق فكأنك قلت الضرب الذي من شأنه كيت وكيت ، ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة والثعلب وثعالة وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان ، وقد صنعوا في ذلك نحو صنيعهم فى تسمية الاناسى فوضعوا للجنس اسما وكنية فقالوا للأسد أسامة وأبو الحارث وللثعلب ثعالة وأبو الحصين وللضبع حضاجر وأم عامر وللعقرب شبوة وأم عريط ، ومنها ما له اسم ولا كنية له كقولهم قثم للضبعان وما له كنية ولا اسم

(١) المعزى يصرف في حال تنكيره لان الفه للالحاق بدرهم ونحوه لا للتأنيث كما هو قول سيبويه وهو اسم جمع والاثنى ماعزة ومعزاة والمثل في اللسان هكذا قبح الله عنزاً خيرها خطة ثم قال قال الاصمعي اذا كان لبعض القوم على بعض فضيلة الا انها خسيسة قيل قبح الله معزى خيرها خطة وخطة اسم عنز كانت عنز سوء اه من اللسان

له كأبي براقش وأبي صبيرة وأم رباح وأم عجلان ﴾

قال الشارح اعلم ان العلم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام فانه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو فالعلم فيه يختص شخصا بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أسامة وثعالة فان هذين الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد ومن الثعلب وانما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالاناسي وذلك لان لكل واحد من الاناسي حالا مع غيره من معاملة أو مبايعة فاحتاج الى اسم يخصه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذه الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وابلهم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد(١) منها لقباً يخصه دون غيره نحو أعوج ولاحق وذلك أنه قد يختص بزيادة حسن أو فضل عدو فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفراده بالالقاب الخاصة ليخبر عن كل واحد بما فيه من المعنى أو يؤمر له بزيادة نظر، وأما هذه السباع التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع فاذا قلت « أسامة » أو « ثعالة » أو « ابن قترة » فكأنك قلت هذا الضرب الذي رأيته أو سمعت به من السباع أو غيره وهي أعلام معارف لا محالة يدل على أنها معارف أن ما كان منها مضافاً فتعريفه بين بترك صرف ما أضيف اليه نحو ابن قترة وحمار قبان وما كان منها مفرداً فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتين للتعريف ألا ترى أن ابن مخاض وابن لبون وابن ماء لما كن نكرات دخلت فيما أضيفت اليه الالف واللام لتعرف شيئاً من شيء كما تفعل في الخيل والكلاب قال الشاعر :

وَابْنُ اللَّبُونِ(٢) إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

وقال الآخر

وَجَدْنَا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً كَفَضْلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

قال الآخر

مُقَدَّمَةً قَزًّا كَأَنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرَّعْدُ

ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا أسامة مقبلا ورأيت ثعالة مولياً ولو كانت نكرات لم يقع الحال بعدها ؛ واعلم ان هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا الا ان تعريفها أمر لفظي وهي من جهة المعني نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها شخصاً بعينه

(١) في نسخة شخص (٢) يقال للبعير بن اذا قرنا في قرن واحد قد لزا وكذلك وظيفا البعير يلزان في القيد اذا ضيق والقرن الحبل يشد به البعيران — البزل جمع بزول يقال بزل البعير يبزل بزولا فطر نابه اى انشق فهو بازل ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة ثم قال سمي بازلا من البزل وهو الشق وذلك ان نابه اذا طلع يقال له بازل لشقه اللحم عن منبته شقا — القناعيس جمع قنعاس وهو الجمل الضخم العظيم ويقال رجل قنعاس شديد منيع ورجل قناعس بالضم اى عظيم الخلق والجمع القناعس بالفتح اه ملخصا من اللسان

دون غيره الا أن الشياع لم يكن لانه بازاء حقيقة شاملة بل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بازاء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك « أبو براقش » وهو طائر ذو ألوان من سواد و بياض يتغير فى النهار ألواناً يضرب به المثل فى التلون قال الشاعر :

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِـيـنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
كَأَبِي بَرَاقِشَ كُلَّ لَوْ * نٍ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ

ومن ذلك قولهم « ابن دأية » للغراب قيل له ذلك لانه يقع على دأية البعير فينقرها والدأية من البعير الموضع الذى يقع عليه خشب الرحل فيعقره ، وقالوا « ابن قترة » لضرب من الحيات الى الصغر كأنه سمي بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قترة والجمع قتر كأنه منقول منه ، وقالوا « بنت طبق » لضرب من الحيات وأصله الداهية وقيل بنت طبق سلحفاة تزعم العرب أنها تبيض تسعا وتسعين بيضة وتبيض بيضة تنقف عن أسود ، وقالوا « ابن مقرض » لدويبة دون الفأر ولونها الى الغبرة وقيل هى الدلق واسمها بالفارسية دله تقتل الحمام ، وقالوا « حمار قبان » وهو دويبة مستطيلة ذات أرجل والمسموع فيها ترك الصرف فعلى هذا يكون فعلان من قب فى الارض اذا ذهب فيها وربما صرفها بعضهم فيجعلها فعالا من قبن وهو مثل قب فيكون كحسان ان جعل من الحسن كانت النون أصلا وانصرف وان جعلته من الحس لم ينصرف قال الشاعر :

ياعَجَباً لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا حِمَارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبَا

فتقول فى الجماعة رأيت حمر قبان ، وقالوا « سام أبرص » لضرب من العظاء فسام اسم فاعل من السم كأنه ذو سم وأبرص أفعل من البرص قيل له ذلك لبياض لونه ، وقالوا « ابن آوى » وهى دابة قريبة من الثعلب وتسمى بالفارسية شغال والجمع بنات آوى ، وآوي منه لا ينصرف لانه على زنة أفعل معرفة ، وقالوا « ابن عرس » لدابة دون السنور سوداء فى عنقها بياض والجمع بنات عرس وحكي الاخفش بنو عرس أيضاً وعرس ههنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالا نحو قوله هذا ابن عرس مقبلا ، وقالوا « للضبع » حضاجر وقثام وجعار وأم عامر فحضاجر جمع حضجر وهو العظيم البطن قال الشاعر

حِضَجْرٌ كَأُمِّ التَّوْأَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهِلَّةَ عاشِرِ

أراد أنه عظيم البطن كامرأة متئم تم لها تسعة أشهر ودخلت فى العاشر واتكأت على مرفقيها فنتأ بطنها وعظم فكأن الضبع سميت بذلك لعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها فصار علماً ، وجعار وقثام معدولان كحذام وقطام وقالوا للذكر من الضباع قثم كعمر وزفر وقيل لها جعار وقثام لتلطخها بجعرها و الجعر نجو كل ذات مخلب من السباع ويقال للأمة قثام لنتنها كما يقال دفار ، وقالوا « أم عجلان » لطائر أسود أبيض أصل الذنب من تحت وربما كان أحمر واسمه الفتاح ، « وقد أجروا هذه الاشياء مجرى الأناسى فمنها ماله اسم جنس ولقب وكنية » كالاسد والثعلب فأسد وثعلب من أسماء الاجناس كرجل وفرس وأسامة وثعالة علمان كطلحة وحمزة شبهوهما بما سمى من المذكرين وفيه تاء

التأنيث « وأبو الحارث وأبو الحصين » كأبى القاسم وأبى الحسين ومثله « ضبع وحضاجر وأم عامر » وكذلك « عقرب وشبوة وأم عرْيطٍ » فضبع وعقرب أسماء جنس وحضاجر وشبوة علمان قال الشاعر

هَلاَّ غَضِبْتَ لِبَيْتِ جـا ... رِكَ إذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرْ

كما قالوا للمرأة دنانير ومصابيح وشبوة كية وعزة « وأم عِرْيط وأم عامر » كنيتان كأم هانئ وأم سلمة « ومنها ماله علم ولا كنية له » كقولهم للضبعان « قثم » فقولهم قثم بمنزلة عمر وزفر ونحوهما من المعدول ، ومن ذلك « حمار قبّان » وهو بمنزلة عبدالله وامرئ القيس ونحوهما من الاسماء المضافة « ومنها ماله كنية ولا علم له » كقولهم « أبو براقش وأبو صبيرة وأم رباح » للقرد فى لغة أهل اليمن « وأم عجلان » وهذه كلها كني ولا علم لها « وابن عرس » يجرى مجري الكنية وهو معرفة ألا ترى أنه لايدخل عليه الالف واللام فلا يقال ابن العرس ، ومن الكني « أم جبين » لدابة قدر الكف وربما جاء فى الشعر الفصيح أم الجبين قال الشاعر

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كالقَرَنْبَى ... إلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا المَلِيلِ

يَقُولُ المُجْتَلُونَ عَرُوسُ تَيْمٍ ... سِوَى أُمِّ الجُبَيْنِ ورَأْسِ فِيلِ

فأم جبين تجري مجرى أم زيد وأم الجبين تجري مجرى أم الحارث وأم الهيثم *

﴿ فصـل ﴾ قال صاحب الكتاب « وقد أجروا المعانى في ذلك مجري الاعيان فسموا التسبيح بسبحان والمنية بشعوب وأم قشعم والغدر بكيسان وهو فى لغة بنى فهم قال

إذَا مادَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ ... إلَى الغَدْرِ أدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ المُرْدِ

ومنه كنوا الضربة بالرجل علي مؤخر الانسان بأم كيسان والمبرة ببرة والفجرة بفجار والكلية بزوبر قال * عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا * وقالوا فى الاوقات لقيته غدوة وبكرة وسحر وفينة ، وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية »

قال الشارح اعلم انهـم قد علقوا الاعـلام على المعانى أيضا كما علقوها على الاعيان الا ان تعليقها على المعانى أقل وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان أقعد فى التعريف من المعـانى وذلك لان العيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعانى لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق مابين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بيّن ، فمن ذلك قولهم « سبحان » هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وانما هو واقع موقع التسبيح الذى هو المصدر فى الحقيقة جعل علماً على هذا المعنى فهو معرفة لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون قال الاعشى

أقُولُ لَمَّا جاءَنِى فَخْرُهُ ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

فلم ينونه لما ذكرناه من أنه لاينصرف فان أضفته فقلت سبحان الله فيصير معرفة بالاضافة وابتز منه تعريف العلمية كما قلنا فى الاضافة نحو زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد سلب العلمية فأما قوله

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ ... وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ(١)

(١) الجودى جبل بالموصل وقيل بالجزيرة . والجمد جبل بين مكة والبصرة

الجلد المكان المرتفع وفى تنوين سبحان هنا وجهان أحدهما أن يكون ضرورة كما يصرف مالا ينصرف فى الشعر من نحو أحمد وعمر والوجه الثانى أن يكون أراد النكرة ، وأما قولهم للمنية « شعوب » فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فان جعلته اسما للموت انصرف لانه مذكر ، قال أهل اللغة سميت بذلك لانها تشعب أي تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام فقيل الشعوب ويحتمل ادخال الالف واللام عليها أمرين أحدهما أن تكون زائدة على حد زيادتها فى قوله * باعد أم العمرو من أسيرها * ويحتمل وهو الامثل أن يكون روعى مذهب الوصفية فيها كأنه صفة في الاصل ألا ترى أنها على أمثلة الصفات نحو أكول وضروب فاذاً اللام فيها بمنزلتها فى العباس والحارث ويؤيد هذا ماقالوه فى اشتقاقها أنها سميت بذلك لانها تشعب أى تفرق ومن قال شعوب بلا لام غلب جانب العلمية وعرّاها فى اللفظ من مذهب الوصفية كما فعل من قال عباس وحسن وان لم يعر من ذلك فى المعنى ، وقد كنوا عنها « بأم قشعم » على نحو صنيعهم فى الاعيان وانما كنوا عن المنية بأم قشعم لان الرجل اذا قتل اجتمعت عليه القشاعم وهى النسور ، ومن ذلك « كيسان » وهو علم على الغدر معرفة لاشارتك به الى المعنى المخصوص فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون ، وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الانسان « بأم كيسان » لان ذلك يدل على تولية وغدر مأخوذ من الكيس لان الغدر فى الحرب والنكوص انما يكون من الاكياس لان الاقدام والشجاعة نوع تهوُّر ، وأما البيت الذى أنشده وهو قوله

إِذَا مَادَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ ... إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمِ الْمُرْدِ

أورده ابن الاعرابى فى نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ورواه ابن دريد للنمر بن تولب فى بنى سعد وهم أخواله وكانوا أغاروا على إبله فقال

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمُ ... غَرِيباً فَلَا يَغْرُرْكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدِ

اذا مادعوا كيسان الخ وبعده

فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُصْغًى إِنَاؤُهُ ... اذَا لَمْ يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدِ

وقيل هي لفسان بن وعلة فشاهد على تسمية الغدر بكيسان يهجو قوماً وصفهم بانهماك الكبير والصغير فى الغدر فالعقلاء منهم وهم الكهول أسرع اليه من ذوي الجهل وهم المرد الشباب ، ومن الاعلام على المعاني قولهم « بَرَّة وفجار » أما برة فعلم على المبرة وأنشد سيبويه

انَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

فبرة اسم للخطة التى هى المبرة وفجار علم على الفجرة والاصل أن يكون فجار معدولا عن فجرة أو فاجرة علماً كما ان حذام وقطام معدولان عن حازمة وقاطمة علمين ويؤيد ذلك انه قرنها بقوله برة فكما أن برة علم بلا ريب فكذلك ماعدل عنه فجار ولو عدل عن برة هذه لكان القياس بَرَاوِ كفجار ، ومن ذلك زَوْبَر يقال أخذ الشيء بزوبره أى كله قال الطرمَّاح

وانْ قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

والمعنى

والمعنى وان قال غاو من تنوخ أى غير رشيد قصيدة بها جرب أى عيب من هجاء ونحوه عدت على بزوبر أي نسبت الى بكمالها وجعل زوبر علماً على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه ؛ ومن الاسماء المعلقة على المعانى « غدوة وبكرة وسحر » اذا أردت ذلك من يوم بعينه فهى معارف ؛ فغدوة وبكرة لاينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جعلا علماً على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظى ألاترى أنه لافرق بين غدوة وغداة فى المعنى وغداة نكرة ، وأما سحر فمعرفة اذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الالف واللام فان أردت التنكير صرفته قال الله تعالى ( الا آل لوط نجيناهم بسحر ) ومثله « فينة » وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة أى الحين بعد الحين تريد الندرى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة فى الاصل ؛ ومثله قولهم للشمس إلاهة والإلاهة فى اعتقاب تعريفين عليه ، ومن الاسماء المعلقة على المعانى « أسماء العدد » وهى معرفة لانها عدد معروف القدر ألا ترى أن ستة أكثر من خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة واذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاماً على هذه المقادير ، وقد يدخلها اللام فيقال الثلاثة نصف الستة والسبعة تعجز عن الثمانية واحداً فتكون مما اعتقب عليه تعريفان ، فاذا قلت عندى ستة كان المراد الجنس المعدود لا نفس العدد لان العدد لا يكون عندك ، واعلم ان هذه الاسماء مبنية على السكون لانها لم تقع موقع الاسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة ، والاعراب فى أصله انما هو للفرق بين اسمين معنى كل واحد منهما يخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الاسماء على الحد الذى يستوجب به الاعراب سكنت وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو صه ومه فان أوقعتها موقع الاسماء أعربتها وذلك قولك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فأعربت هذه الاسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن الاعلام الامثلة التى يوزن بها فى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف ووزن طلحة وإصبع فعلة وإفعل ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الامثلة التي يوزن بها الاسماء والافعال من الاعلام الخاصة المعلقة على المعاني لاشارتك بها الى معنى معرفة وتنزلها منزلة اسم غير صفة وان مثلت به الصفة فان أوقعته موقع نكرة كان اسماً منكورا وان أوقعته موقع معرفة كان اسماً معرفة ثم ينظر فان كان فيما فى حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه مايمنع الصرف كان منصرفاً مثال ذلك أنا نقول كل أفعل يكون صفة لاينصرف فتصرف افعل هذا لان كلا توجب له التنكير كقولك كل رجل وهو اسم ليس بصفة فليس فيه الاعلة واحدة وهى وزن الفعل فانصرف لذلك وان كان الممثل به لا ينصرف لان الذى مثلت به أحمر وبابه فيه علتان وزن الفعل والصفة ولا يمتنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثل به لان كل واحد منهما له حكم نفسه فى الصرف وتقول أفعل اذا كان اسما نكرة فانه ينصرف فلا ينصرف أفعل هذا لانه فى موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفاً

نحو أفكل وأيدع لانهما اسمان نكرتان فليس فيهما علة سوى وزن الفعل فانا اذا قلنا « فعلان الذى مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف » فان المثال فى هاتين المسألتين والممثل به لا ينصرفان جميعاً الا ان المانع للصرف فى المثال غير المانع فى الممثل . وذلك أن المثال الذي هو فعلان لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون وكذلك قولك أفعل صفة فالمثال الذى هو أفعل هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والممثل به نحو سكران لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أحمر لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والممثل به له حكم فى الصرف يخصه ، وتقول « طلحة وإصبع فعلة وإفعل » ووزن طلحة فعلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث وافعل مثال إصبع لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اعلم واسلم والممثل به الذي هو اصبع ينصرف لانه نكرة(١) ليس فيه الا وزن الفعل وحده فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يغلب بعض الأسماء الشائعة على أحد المسمين به فيصير علماً له بالغلبة وذلك نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصعق وابن كراع وابن رألان غالبة على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوهم الي أحد من أخوتهم ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الأسماء ليست أعلاماً على الحقيقة لان العلم كل اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع ولا يدل على وجود معنى ذلك الاسم فى مسماه ألا ترى انك تسمى جعفرا وزيدا لجعفر اسم نهر قال الشاعر :

الَى بَلَدٍ لاَبَقَّ فِيهِ ولاَ أذَى وَلاَ نبطيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرَا

وزيد مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة وأنت اذا سميت رجلا بأحدهما فلم تسمه لانه نهر أو زائد على غيره وهذه الاسماء أعنى ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وغيرها مما ذكره فى الاصل شاملة كل مولود لهم والاسم اذا غلب واشتهر صار كالمتواضع عليه وجرى مجرى العلم فى افادة التعريف وذهاب الوهم الى شخص بعينه حتى لا يقال لكل من كان ابناً لعمر وعباس ابن عمر وابن عباس حتى يقيد باسمه أو صفته « فابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « وابن عباس » غلب على عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضى الله عنه « وابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود « وابن الزبير » غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل فى الفقه يقال فقه العبادلة وقوله « العبادلة » تكسير عبد الله لانه ركب من المضاف والمضاف اليه اسم رباعى نحو عبدل ثم جمعوا على عبادلة كصيارفة وصياقلة وقد يفعلون مثل ذلك فى النسب قالوا عبدري وعبشمى فى النسب الى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا الى عبدر وعبشم فعلى هذا قياس تكسيره عبادرة وعباشمة وليس ذلك بقياس ، وقالوا « ابن الصعق » والصعق رجل من كلاب معاصر النعمان بن المنذر واسمه خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب كان يطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب فى جفانه فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته فقال بعض أهله

(١) فى نسخة منكر

وان

وإنَّ خُوَيْلِدًا فابْكِي عليهِ قَتِيلُ الرِيحِ في البَلَدِ التَهامِي

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه حتى اذا قيل الصعق لا يفهم سواه ولا يسبق الوهم الى غيره ممن أصابته صاعقة وعرف ابنه يزيد بابن الصعق لشهرته وكان أفضل ولده مالا وأغزرهم جودا وأكثرهم حروبا ووقائع فلذلك اذا قيل ابن الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بنى أبيه الا بقيد أو قرينة ، وكذلك اذا قالوا « ابن رألان » هو ابن رألان الطائى السنبسى لا يسبق الوهم الى غيره من اخوته ، ومن ذلك « ابن كراع » العكلى لا ينصرف الوهم الى غيره من بنى كراع وذلك لغلبة الاستعمال فجرت هذه الاسماء مجرى الاعلام فى التعريف وان لم تكنها لما ذكرناه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللازم فى نحو(١) النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة ألا ترى أنهما هكذا معرفين باللام اسمان لكل نجم عهده المخاطب والخاطب ولكل معهود ممن أصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التى ذكرها بالالف واللام من قبيل الاعلام فى الشهرة وافادة التعريف وهى على ضربين منها ما يلزمه الالف واللام ولا يفارقانه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخير فى اثباتها واسقاطها فالاول نحو قولهم « النجم للثريا والصعق لخويلد » والنجم أصله نجم لواحد النجوم ثم أدخل عليه الالف واللام فقالوا النجم لاى نجم كان بين المتخاطبين فيه عهد ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال قال الهذلى

فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رَابِئِ الضُرَباءِ خَلْفَ النَّجْمِ لا يَتَتَلَّعُ

فالنجم ههنا الثريا وقال الاصمعى هو الجوزاء وأنكره الرياشى ، يصف حمرا وردن الماء بليل ، والعيوق كوكب يطلع بحيال الثريا والرابئ الامين الحافظ يقعد خلف ضارب القداح كلما نهد قدح حفظه كيلا يبدل ، والضرباء جمع ضارب أو ضريب يقول فوردن يعني الحمر والعيوق من النجم مقعد رابئ الضرباء ومقعده خلفهم وهذا فى زمن الحر لان العيوق لا يكون من النجم بهذه الحال إلا فى زمن الصيف فالنجم علم على الثريا كما ترى فاذا أطلق النجم فلا ينصرف الا اليه الا بقرينة ، وأما الثريا فتصغير الثروي فعلى من الثروة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهى سبعة أو نحوها قال الشاعر

خَلِيلَيَّ إنِّى لِلثُرَيَّا لَحَاسِدٌ وإنِّى عَلَى رَيْبِ الزَّمانِ لَوَاجِدُ
تَجَمَّعَ مِنْها شَمْلُها وهْىَ سِتَّةٌ وأَفْقِدُ مِنْ أَحْبَبْتُهُ وهْوَ واحِدُ

وأصلها ثريوا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الاول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء على حد سيد وميت ثم دخلت عليها الالف واللام للعهد ثم غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائر ما يوصف بالثروة والكثرة ، وكذلك « الصعق » أصله صعق من قولهم صعق الرجل فهو صعق على حد حذر فهو حذر وفهم فهو فهم فهو وصف عام لكل من أصابته صاعقة ثم دخلته الالف

(١) فى نسخة فاللازم نحو بدون لفظة فى

واللام لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أصيب بالصاعقة على حد دخولها في النجم والثريا ثم غلب على خويلد حتى صار علماً وان كان تعريفها في الاصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان في أنهما لا تنزعان ﴾

قال الشارح يشير الى أن التعريف في ابن عمر وابن عباس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنك لو نزعت الالف واللام من هذه الاسماء لزال التعريف كما لو حذفت المضاف اليه من ابن كراع وابن رألان ونحوهما بطل التعريف لان تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف في النجم والثريا ونحوهما بالالف واللام فلذلك قال « فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان » يعني من حيث أن التعريف في الموضعين بهما لا بالوضع *

قال صاحب الكتاب ﴿ وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين مايوصف بالدبور والعوق والسموك والثروة ﴾

قال الشارح : ومما جرى بالغلبة مجرى الاعلام ولزمته اللام قولهم الدبران والعيوق والسماك للنجوم المعروفة فانها أوصاف في الحقيقة مشتقة بمعنى الفاعل وازمته اللام لانهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران مأخوذ من دبر اذا تأخر بمعنى الدابر وهم يزعمون أن الدبران يتبع الثريا خاطباً لها ونظيره من الصفات الصليان وهو النشيط مأخوذ من السيف الصلت ، « والعيوق » مأخوذ من عاق يعوق بمعنى العائق قالوا عاق الدبران عن الوصول الى الثريا زعموا أن الدبران جاء خاطباً وساق مهرها كواكب صغاراً معه تسمى القلاص قال الشاعر

أمَّا ابنُ طَوْقٍ فَقَدْ أوْفَى بِذِمَّتِهِ كَما وَفَى بِقِلَاصِ النَّجْمِ حادِيها

والعيوق بينهما في العرض الى ناحية السماك فكأنه يعوقه عنها ونظير العيوق من الصفات القيوم ، و« السماك » من سمك اذا ارتفع والسماء سامكة أي مرتفعة ومنه النجوم السوامك ومعنى السماك السامك فهذه الاسماء وان كانت بمعنى فاعل فالدبران بمعنى الدابر والعيوق بمعنى العائق والسماك بمعنى السامك فلا يجوز اطلاقه على كل مايطلق عليه فاعل فلا يقال الدبران لكل مايقال فيه الدابر وكذلك العيوق والسماك وذلك لان الاسمين قد يكونان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف فيختص أحد البناءين شيئاً دون شيء للفرق ألا ترى انهم قالوا عِدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو ع د ل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لايشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسماك والعيوق ولا يطلق عليه الدابر والعائق والسامك وان كانت بمعناها للفرق ، ومما يجرى هذا المجرى في لزوم الالف واللام أسماء الايام نحو الثلاثاء والاربعاء بمعنى الثالث والرابع واختص بهذا الزمان كما اختص العيوق وبابه فلا يقال لكل ثالث ورابع ثلاثاء وأربعاء فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يعرف باشتقاق من هذا النوع فلمحق بما عرف ﴾

قال

قال الشارح يريد انك لا تجـد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام لازمة الا وهو مشتق صفة فان جاء اسم عربي قد لزمته اللام ولا يعرف أصله الذى اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتق حملا على ما ظهر من ذلك لان عدم اطلاعنا على ذلك جهل بما علم غيرنا *

قال صاحب الكتاب ﴿ وغير اللازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفة في أصله أو مصدراً ﴾

قال الشارح هذه الاسماء أعنى الحارث والعباس وما كان مثلهـما تدخلهما اللام ولا تلزم لزومها في نحو الدبران والعيوق والسماك والصعق وذلك أن تعريف نحو الدبران والصعق وأخواتهما فى الحقيقة باللام فلو نزعت منها لتنكرت ولذلك لم يجز نزعها منها ، وأما « الحارث والعباس » ونحوهما فان تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام والذى يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العـلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وذلك لان ابناً مضاف الى العلم فجرى مجرى أبي عمرو بن بكر ولو كان العـلاء معرفا باللام لوجب اثبات التنوين كما يثبت مع ما يعرف باللام نحو جاءنى أبو عمرو بن العـلاء واذا ثبت أنها أعلام فهى غير محتاجة فى تعريفها الى اللام الا انها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعباس من قولك مررت برجل حارث بمعنى الكاسب كأنه يحرث لدنياه وكذلك عباس والعباس المحبوب الذي يعبس فى الحرب وكذلك تقول رجل مظفر وهو مفعل من ظفره الله ، وأما « الفضل والعـلاء » فهما وان كانا مصدرين فى الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغة كما قالوا ماء غور ورجل عدل فجرى لذلك عندهم مجرى الاوصاف الغالبة ، وهذه الصفات المنقولة ضربان أحـدهما مانقل وفيه الالف واللام من نحو الحسن والعباس وما أشبههما والآخر مانقل ولا لام فيه من نحو سـعيد ومكرم فأما ما نقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السـعيد ولا المكرم لان العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وأما مانقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما أدخل فيه الالف واللام بعد النقل فمراعاة لمذهب الوصفية قال الخليل جعلها الشىء بعينه أى لم يجعلها كأنه سمى بها وانما جعلها أوصافاً مفيدة معنى الاسم فى المسمى كما تكون الصفة فاقرار اللام الايذان ببقايا أحكام الصـفة ومن لم يثبت اللام وقال حارث وعباس ومظفر خلصها اسما وعراها من مذهب الوصفية فى اللفظ وان لم تعر من روائح الصفة على كل حال ألا ترى انهم سموا الخبز جابراً قالوا لانه يجبر الجائع وقالوا للبلد واسط قال سيبويه سموه بذلك لانه وسط مابين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وان لم تدخله اللام ، وقوله « وما كان صفة فى أصله أومصدراً » يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدراً موصوفاً به على سبيل المبالغة نحو الفضل والعلاء من نحو هذا رجل فضل وعلاء ولا يريد كل مصدر ألا ترى أن نحو زيد وعمرو أصلهما المصـدر ولا تدخلهما اللام *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الـكتاب ﴿ وقد يتأول العلم بواحد من الامة المسماة به فلذلك من التأول يجري مجرى رجل وفرس فيجترأ على اضافته وادخال اللام عليه قالوا مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة قال

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقال أبو النجم باعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقال الآخر رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

وقال الاخطل وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ ... أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وعن أبي العباس اذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد وهو قليل ﴾

قال الشارح : اعلم أن العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر الا أنه ربما شورك فى اسمه أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فحينئذ يجترأ على اضافته وادخال الالف واللام عليه كما يفعل ذلك فى الاسماء الشائعة فالاضافة نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتاً تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر * علا زيدنا يوم النقا الخ * فالشاهد فيه أنه أضاف زيداً الى المضمر فجرى فى تعريفه بالاضافة مجري أخيك وصاحبك ، والنقا الكثيب من الرمل وكتبه بالالف لانه من الواو بدليل ظهورها فى التثنية نحو نقوان ومن قال نقيان كتبه بالياء ، يذكرهم بوقعة جرت فى ذلك المكان وكانت الغلبة لهم ، ومن ذلك قول أبي النجم (١)

* باعد أم العمرو من أسيرها الخ * الشاهد فيه ادخال اللام على العمرو يريد بأسيرها نفسه كأنه فى أسرها لعشقه إياها ، ومن ذلك قول ابن ميادة (٢) * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا الخ * الشاهد فيه قوله اليزيد والمراد به يزيد وأما الوليد فهو من باب الحسن والعباس ، ومن ذلك قول الاخطل

* وقد كان منهم حاجب الخ * الشاهد فيه ادخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الاعرابى

يَالَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي ... مَكَانَ مَنْ أَشْتَى (٣) عَلَى الرَّكَائِبِ

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر

يَزِيدُ سُلَيْمٍ سَالِمُ الْمَالِ وَالْفَتَى ... فَتَى الْأَزْدِ لِلْأَمْوَالِ غَيْرُ مُسَالِمِ

فقال يزيد سليم فأضافه لما كان ثم شريك فى الاسم يوهم (٤) تنكيره وأضافه للتعريف وقوله سالم المال يهجوه بذلك وينسبه الى البخل ، ومثله فى الاضافة قوله

يَاعُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّهْ ... اُكْسُ بُنَيَّاتِي وَأُمَّهُنَّهْ

ومن ذلك مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوهم مات وخلف لهم تراثاً ناطقاً وصامتاً فأتوا أفعى نجران حكيم الزمان فجعل القبة لحمراء والذهب لمضر والافراس لربيعة والشاة لانمار وأضيف كل واحد الى ماحكم له به تعريفاً له بذلك ، واعلم ان هذه الاعلام متى أضفتها

(١) فى نسخة زيادة انشده الخليل فى كتاب العين (٢) فى نسخة واسمه الرماح بن ابرد وميادة امه (٣) فى نسخة امسى بدل اشتى (٤) فى نسخة توهم تنكيره فاضافه للتعريف

سلبتها

سلبتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها بعد تعريفاً اضافياً وجرت مجري أخيك وغلامك فى تعريفها بالاضافة فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو فى قول من قال رأيت زيد عمرو ومررت بزيد عمرو لقلت من زيد عمرو بالرفع لاغير ولم تجز الحكاية فلا تقول من زيد عمرو بالنصب ولا من زيد عمرو بالجر كما لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت من صاحب عمرو بالرفع ، والذي يدل على ان الاسم لا يضاف الاوهو نكرة أن مالا يمكن تنكيره من الاسماء لاتجوز اضافته نحو الاسماء المضمرة وأسماء الاشارة لاتقول هو بكر ولا هؤلاء زيد كما تقول غلام زيد وأصحاب بكر لان تعريف هذه الاسماء لايفارقها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها واذ قد علمت أن العلم متى أضفته ابتززته تعريفه وكسوته تعريفاً اضافياً فتعلم انه اذا أضيف الى نكرة فهو نكرة نحو مررت بزيد رجل وعمرو امرأة الا انه يحدث فيه نوع تخصيص اذ جعلته زيد رجل ولم نجعله زيداً شائعاً فى الزيدين كما انك اذا قلت غلام رجل استفيد منه انه ليس لامرأة ، وأما ادخال اللام عليه فقليل جداً فى الاستعمال وان كان القياس لا يأباه كل الاباء لانك اذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنكر أن تدخل عليه لام التعريف وقد جاء فى الشعر وما أقله نحو ماتقدم من الابيات وذلك انه لما اعتقد فيه التنكير لمشارك له في الاسم اما توهماً أو وجوداً عرفه باللام ، ومن ذلك الحكاية عن أبى العباس أنه اذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فيقول المجيب فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد فمجازها ماذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلته فى الكلام وما ورد من ذلك فى الشعر فضرورة وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ماجاء منه على انها زيادة على حد زيادتها فى اللات والعزى والذى والتي والآن ، وأما قول الشاعر ＊ يأبى الظُّلامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ ＊ فان الزفر هنا صفة وليس بعلم ومعناه السيد والنوفل الكثير العطاء فلو سميت رجلا بزفر هذا بعد خلعك منه اللام لوجب صرفه لانه حينئذ كصرد ونغر وجعل وما لا ينصرف معدولا عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه كزحل وقثم وجشم ، وانما كثرت الاضافة فى الاعلام ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحهم تعريفها باللام لوجهين أحدهما ان الاضافة قد تجدها فى أنفس الاعلام كثيراً واسماً نحو عبد الله وعبد الصمد وذى الرمة وأبى محمد وسائر الكنى فلم يتناف اللفظان أعنى العلم والاضافة والوجه الثانى ان الاضافة قد تكون منفصلة فى كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تعالى ( هدياً بالغ الكعبة ) (وهذا عارض ممطرنا) وعامة أسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحسن الوجه وليست اللام كذلك لانه لا ينوى فيها الانفصال ولا تجد اللام معرفة فى الاعلام كما تعرفها الاضافة ، فأما الصعق والدبران فانهما ليسا أعلاماً في الحقيقة على ماتقدم وانما تعريفها باللام وأما الحارث والعباس ونظائرها فان تعريفهما بالعلمية وانما دخلت اللام لانها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأقرت بعده ايذاناً بمعنى الوصفية وقد تقدم ذلك ＊

＊ فصل ＊ قال صاحب الكتاب ＊ وكل مثنى أو مجموع من الاعلام فتعريفه باللام الا نحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعات قال

وَقَبْلِيَ مَاتَ الخَالِدَانِ كِلاَهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ المُضَلَّلِ

أراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المضلل ، وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل وقيس بن عناب وقيس بن هزمة الكعبان والعامران والقيسان قال * أنا ابن سعد أكرم السعدينا * وفى حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه هؤلاء المحمدون بالباب وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك الاسامتان والاسامات ونحو ذلك ﴾

قال الشارح : اعلم انك اذا ثنيت الاسم العلم ينكر وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية فى الاصل فيجري مجرى رجل وفرس فقيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرق بينهما أن الزيدين والعمرين مشتركان فى التسمية بزيد وعمرو والرجلان والفرسان مشتركان فى الحقيقة وهى الذكورية والآدمية الا ترى انك لو سميت امرأة أو فرساً بزيد وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد لقلت الزيدان فى التثنية لاشتراكهما فى اللقب مع اختلاف الحقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاءنى زيدان كريمان ورأيت زيدين كريمين ومررت بزيدين كريمين فكريمان نكرة لامحالة وقد جرى وصفاً عليه فعلمت بذلك أنه نكرة فاذا أردت التعريف كان بالألف واللام والاضافة نحو الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل فاذاً لاتكون التثنية الا فيما يصح تنكيره فأما المضمرات من نحوهما وأنتما والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هاتان وهذان فكلها صيغ صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية على ماسنذكر فى موضعه ، وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التثنية والجمع وذلك انما جاء في الاماكن من الجبال والبقاع التى لايفارق بعضها بعضاً نحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعات «فأبانان» جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانا متصلين لايفارق واحد منهما صاحبه وحال كل واحد منهما فى الخصب والقحط واحد لايشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جريا مجرى الشيء الواحد نحو يثرب ويذبل فخصا باسم علم كما خص يثرب ويذبل بذلك قال الشاعر

لَوْ بِأَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا رُمِّلَ (١) مَاأَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ

وحال عمايتين وهما جبلان متناوحان حال أبانين قال الشاعر

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ وَيَذْبُلٍ سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلاَ الأَوْعَالاَ

ومثل ذلك من الجمع عرفات وهى معرفة لانها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون بعض ويدل على أنها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفات مباركا فيها فانتصاب الحال بعدها يدل على أنها معرفة ، وفيها لغتان الصرف وتركه والصرف أفصح من حيث كان جمعاً لمواضع مجتمعة كأن كل موضع منهم عرفة فجعلت مكانا واحداً ووضع لها اسم خاص وتنوينها فى الحقيقة تنوين مقابلة والتاء للجمع لا لمجرد التأنيث قال الله تعالى ( فاذا أفضتم من عرفات ) بالتنوين ، وحال أذرعات كحال عرفات قال امرؤ القيس :

(١) اى لطخ

تنورتها

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها بيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِها نَظَرٌ عالِي

يروى بالصرف وتركه على ما ذكر ، وكذلك يقولون هذان أبانان بينين فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيد واقفا وربما قيل لكل واحد منهما أبان ، وما عدا ما ذكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحو قولك الزيدان والعمران فأما الاسماء التي ذكرها وهي الخالدان والكعبان وسائر ما مثل به فشاهد على ما ادعاه من أنهم اذا ثنوا الاسم أو جمعوه بنكر فاذا أرادوا تعريفه فباللام فمن ذلك الخالدان وأنشد

* وقبلي مات الخالدان الخ * والصواب فقبلي بالفاء وهو للاسود بن يعفر وقبله

فإِنْ يَكُ يَوْمِي قَدْدَنى وأَخَالُهُ كَوَارِدَةٍ يَوْماً إِلَى ظِمْءٍ مَنْهَلِ

والشاهد فيه قوله والخالدان والمراد خالد بن قيس من بنى جحوان من بني أسد وخالد بن قيس بن نضلة بن المضلل وهو من بنى أسد أيضاً ، وقال ابن السكيت في اصلاحه الخالدان خالد بن نضلة بن جحوان بن فقعس وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الاصغر بن منقذ بن طريف بن عمر بن قعين ، ووجه الشاهد فيه أنه لما ثني الخالدان بنكرا وإذا أريد تعريفهما عرفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية ، يقول ان كان قد دنا يومى فلست بأول الموتى قد مات قبلي الخالدان وكانا سيدين واخال أظن انه قد قرب وبقى منه كما بقى من مسير الابل الى الماء للشرب ، والمناهل المواضع التى يجتمع فيها الماء الواحد منهل ، ومثله الكعبان وهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة ابن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر من بنى صعصعة ، والعامران عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو أبو على وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بني ملاعب الاسنة وهو أبو براء ، وقالوا القيسان وهما من طيء قيس بن عتاب بن أبي حارثة من بني عتود وقيس بن هزمة بن عتاب وقد روي عناب بالنون وعتاب بالتاء وهو المشهور ابن أبى حارثة ، وأما قول الآخر وهو رؤبة

* أنا ابن سعد أكرم السعدينا * فالرواية بنصب اكرم على الفخر والمدح ولو خفضت على النعت لجاز ، وقال السعدينا لان السعود فى العرب كثير منهم سعد بن مالك في ربيعة وسعد بن ذبيان فى غطفان وسعد بن بكر فى هوازن وسعد بن هذيم فى قضاعة ورؤبة من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم وفيهم الشرف والعدد ، وأما المحمدون فى حديث زيد بن ثابت فهم محمد بن أبي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد ابن طلحة بن عبيدالله ومحمد بن جعفر بن أبي طالب ، وأما طلحة الطلحات فهم طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعى وفيه يقول عبدالله بن قيس الرقيات

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

قيل انما قيل له ذلك لانه كان فى أجداده جماعة يسمون بطلحة فأضيف اليهم لانه كان أكرمهم ، وقيل كان فى زمانه جماعة اسم كل واحد منهم طلحة فعلاهم بالكرم والطلحات المعروفون بالكرم هم طلحة بن عمر ابن عبيدالله بن عمرو بن يعمر بن عثمان التيمى وهو طلحة الجود وطلحة بن عبدالله بن عوف بن أبى عبد الرحمن بن عوف الزبيرى وهو طلحة الندى وطلحة بن الحسن بن على وهو طلحة الخير وطلحة بن عبدالله ابن عبدالرحمن بن أبي بكر وهو طلحة الدراهم ، وأما ابن قيس الرقيات فهو عبيدالله بن قيس الرقيات

ابن شريح بن مالك بن ربيعة وهو النويعم وانما نسب قيس الي الرقيات لانه تزوج عدة نسوة وافق اسماؤهن كلهن رقية فى قول الاصمعي وقال غيره كانت له عدة جدات اسماؤهن كلهن رقية وقيل انما أضيف اليهن لانه كان يشبب بعدة نساء تسمين رقية وهو قول السكري وقيل سمى رقيات كما يسمى الرجل بمساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيات بتنوين قيس ورفع الرقيات على عطف البيان كأنه لقب له كقولك عبدالله بطة ، وأسامة علم الأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الأسامتان اذا أريد التعريف والأسامات للجمع كالطالحات كل ذلك معرف باللام حين تنكر تثنيته وجمعه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة كنايات عن أسامي الاناسي وكناهم وقد ذكروا انهم اذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة ، وأما هن وهنة فالكنايات عن أسماء الاجناس ﴾

قال الشارح اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والايجاز ومن ذلك قوله تعالى ( كانا يأكلان الطعام ) كنى بذلك عن قضاء الحاجة لان كل من يأكل الطعام يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تعالى ( قال ياقوم ليس بى سفاهة ولكنى رسول من رب العالمين) كني عن تكذيبهم فى قولهم لهود عليه السلام ( إنا لنراك فى سفاهة ) وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء وكنيت بالواو والياء اذا عبرت عنه بعبارة أخري تورية والمضمرات كلها كنايات عما تقدمها من الظواهر وفلان وفلانة كنايات عن أعلام الاناسى خاصة ولا يدخلها اللام ايذانا بأن المكني عنه كذلك قال الشاعر * في لجة أمسك فلاناً عن فل * أراد فلانا عن فلان وانما حذف تخفيفاً وهذا الحذف من تغييرات النداء واستعماله ههنا فى غير النداء ضرورة ، وأبو فلان وأم فلان كناية عن الكني نحو أبي محمد وأبى القاسم وأم هانىء ، واذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنقصانهن عن درجة الاناسي في التعريف اذ العلمية فيها انما كان على التشبيه بالاناسى ،فأما هن وهنة فكنايتان عن الاجناس فهن كناية عن المذكر وهنة كناية عن المؤنث تقول عندى هنو زيد واذا سئلت عنه قلت كناية أو تورية بياناً له وإيضاحاً فان نكرت وقلت هن وهنة كان كناية عن النكرات كما كان فلان كناية عن المعارف والاعلام فان أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر مايستعمل فى المنكرات والشدائد قال الشاعر

وقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا ياهَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شرًّا بِشَرْ

فمعني ياهناه يارجل وهناه لا يستعمل الا فى النداء وقال الآخر :

رُحْتِ وفِي رِجْلَيْكِ مافِيهِمَا ... وقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الِمئْزَرِ

أراد هنك بالرفع أعر به بالحركة في حال الاضافة وهى لغة وسكنه تشبيهاً بعضد وليس بأبعد من قول امرىء القيس :

فالْيَوْمَ أَشْرَبْ (١) غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِسْماً مِنَ اللهِ ولاَ واغِلِ

لانه فى البيت منفصل وههنا متصل *

(١) فى لسان العرب اسقى

ومن

## ومن أصناف الاسم المعرب (١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الكلام في المعرب وان كان خليقا من قبل اشتراك الاسم والفعل في الاعراب بأن يقع في القسم الرابع لا ان اعتراض موجبين صوب ايراده في هذا القسم أحدهما ان حق الاعراب للاسم في أصله والفعل انما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة والثاني ان لا بد من تقدم معرفة الاعراب للخائض في سائر الابواب ﴾

قال الشارح : اعلم أن المعرب يفيد الكلمة و الاعراب فالكلمة ذات المعرب التي وقع بها الاعراب اسماً كان أو فعلا الا ان دلالته على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة و دلالته على الاعراب دلالة التزام فهو من خارج من جهة الاشتقاق اذ كان من لفظه ، والمراد بالمعرب ما كان فيه اعراب أو قابلا للاعراب وليس المراد منه (٢) أن يكون فيه اعراب لامحالة ألا ترى انك تقول في زيد ورجل أنهما معربان و ان لم يكن فيهما في الحال اعراب لان الاسم اذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة اليه لم يستحق الاعراب لان الاعراب انما يؤتى به للفرق بين المعاني فاذا كان وحده كان كصوت تصوت به فان ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وقام بكر فحينئذ يستحق الاعراب لاخبارك عنه ، وقدم الكلام على المعرب قبل الاعراب وان كان المعرب مشتقاً من الاعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالمحل له والاعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم المحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الاعراب ، واعلم انه لما رتب كتابه أربعة أقسام قسماً في الاسماء وقسما في الافعال وقسما في الحروف وقسما في المشترك قضت القسمة بايراد الكلام على المعرب في قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمرين أحدهما ان أصل الاعراب أن يكون للاسماء دون الافعال والافعال محمولة في الاعراب على الاسماء على ماسيوضح أمره في موضعه فقدم ذكره في قسم الاسماء باعتبار أنه الاصل في ذلك والامر الثاني أنه لما كانت الحاجة ماسة الى تقديمه لان ادراك المعاني مرتبط به قدمه لذلك ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو محلا بحركة أو حرف فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحا أو جارياً مجراه كقولك جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل ﴾

قال الشارح قوله « ما اختلف آخره » يريد من الاسماء لكنه تركه ثقة بعلم المخاطب به ولولا ذلك التقدير لكان اللفظ عاماً يشمل الاسم والفعل المعربين وانما مراده تفسير الاسم المعرب لا غير ويجوز أن يكون أطلق العام وأراد به الخاص واحترز بذلك من المبني لان المبني لا يختلف آخره وانما يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة فحركة آخره كحركة أوله وحشوه في اللزوم والثبات

(١) وفي نسخة قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المعرب الكلام في المعرب الخ (٢) في نسخة بحذف منه

والمراد (١) باختلاف الآخر اختلاف الحركات عليه لا أن الحرف في نفسه يختلف ويتغير ، وقوله باختلاف العوامل يحترز (٢) مما قد يتحرك من المبنيات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين أو لالقاء حركة غيره عليه فالاول نحو شدُّ وشدَّ وشدِّ ومدُّ ومدَّ ومدِّ فهذا وأشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه الضم والفتح والكسر فالضم للاتباع والفتح للتخفيف والكسر لالتقاء الساكنين ومن ذلك قولك أخذت من الرجل فتفتح النون لالتقاء الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من ابنك فتكسرها لسكون النون وما بعدها ، وأما ما حرك لالقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كم خذت في كم أخذت وكم بلك فى كم ابلك وكم ختاًلك في كم أختاً لك ألقيت حركات الهمزات على الميم تخفيفاً للهمزة وقد قرىء ( قد فلح المؤمنون ) وهذا يأتى فى موضعه مستوفى ، وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس باعراب لانه لم يحدث بعامل فلذلك قيد الاختلاف أن يكون بعامل ولم يطلقه ، وقوله لفظا أو محلا احترز به من الاسماء التي لا يتبين فيها الاعراب وانما يدرك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عصاً ورحى والمنقوص فى حالتى الرفع والجر لان هذه الاسماء معربة وان لم يظهر فيها اعراب وأنما لم يظهر فيها اعراب لنبو حرف الاعراب عن تحمل الحركات ؛ وجملة الامر أن المعرب على ضربين أحدهما باختلاف فى اللفظ باد للاسماع والآخر باختلاف فى المحل يقدر تقديراً من غير أن يلفظ به فالاختلاف في اللفظ يكون بحركة أو حرف فالاختلاف بالحركة يكون فى كل اسم حرف اعرابه صحيح أو جار مجرى الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف اعرابه حرف علة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفرس فالآخر من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقب العوامل فى أولها وهو الابتداء ورأيت والباء ، وقوله أو ما كان جاريا مجراه يريد أو ما كان جارياً مجري الصحيح من المعتل وذلك اذا سكن ما قبل حرف العلة منه وانما يتأتى ذلك فى الواو والياء فأما الالف فلا يمكن سكون ما قبلها واذا سكن ما قبل حرف العلة جرى مجرى الصحيح فى تعاقب حركات الاعراب عليه نحو قولك هذا غزو وظبي ورأيت غزواً وظبياً ومررت بغزو وظبي وانما كان كذلك لان الواو اذا انضم ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها أشبهتا الالف وصارتا مدتين كما أن الالف كذلك فحينئذ تثقل الضمة والكسرة عليهما كثقلهما على الالف الا أن امتناع الالف من الحركة للتعذر وامتناع الواو والياء منها نوع استحسان للثقل مع امكان الاتيان بهما فيهما فأما اذا سكن ما قبل الواو والياء زال المد منهما وفارقتا الالف بذلك فجرتا لذلك مجرى الصحيح ولم يثقل عليهما ضمة وكسرة ، وكذلك الواو المشددة والياء المشددة تدخلهما حركات الاعراب من غير ثقل تقول هذا عدو وكرسى ورأيت عدواً وكرسياً ومررت بعدو وكرسى وذلك لان الحرف المشدد يعد بحرفين الاول منهما ساكن والثانى متحرك والواو الاولى من عدو والياء الاولى من كرسى بمنزلة الزاى من غزو والباء من ظبي والحاء من نحى فى السكون فلذلك كان حكمهما فى تعاقب الحركات عليهما واحداً ، فان قيل قد اشترطتم فى الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف اعرابه صحيحاً فما تعنون بحرف الاعراب فالجواب أن المراد بقولنا

(١) فينسخة ترك ذلك الى قوله وقوله باختلاف الخ (٢) في نسخة تحرز

حرف

حرف الاعراب محل الاعراب وهو من كل معرب آخره نحو الدال من زيد والباء من يضرب وعلى هذا لا يكون للمبني حرف اعراب لانه لا اعراب فيه وربما سمي آخر الكلمة مطلقاً حرف اعراب سواء كانت معربة أو لم تكن معربة فعلى هذا حرف الاعراب من ضرب الباء على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب ؛ فان قيل ولم كان الاعراب فى آخر الكلمة ولم يكن فى أولها ولا فى وسطها قيل انما كان كذلك لوجهين. أحدهما أن الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح اقامة الدليل الا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخرا . الوجه الثانى أنه لما احتيج الى الاعراب لم يخل من أن يكون أولا أو وسطا أو آخرا فلم يجز أن يكون أولا لان الحرف الاول لا يكون الا متحركا فلو جعل الاعراب أولا لم يعلم اعراب هو أم بناء ومع ذلك فان من جملة الاعراب الجزم الذى هو سكون فى آخر الافعال فلو كان الاعراب أولا لامتنع منها الجزم اذ الاول لايمكن أن يكون ساكنا ، ولم يجعل وسطا لان بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هى على فعل كفرس أو فعل ككتف أو على فعل كعضد مع أن من الاسماء ماهو رباعى لاوسط له فلما امتنع الاول والوسط بما ذكرناه لم يبق الا جعل الاعراب آخراً فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ واختلافه لفظا بحرف فى ثلاثة مواضع فى الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جاءنى أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية وفى كلا مضافا الى مضمر تقول جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفى التثنية والجمع على حدها تقول جاءنى مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ﴾

قال الشارح : اعلم أن أصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين . أحدهما أنا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لانها أقل وأخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ماهو أثقل ولذلك كثرت فى بابها أعنى الحركات دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هى به ، الوجه الثانى أنا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز فى الثوب ولذلك كانت الحركات هى الاصل هذا هو القياس ، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه وذلك فى مواضع منها الاسماء الستة المعتلة اذا كانت مضافة ومنها كلا ومنها التثنية والجمع السالم فأما * الاسماء الستة المعتلة وهى أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال، فهذه الاسماء اذا أضيفت الى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو قولك هذا أخوك وأبوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك وكذلك سائرها وانما أعربت هذه الاسماء بالحروف لانها أسماء حذفت لاماتها فى حال إفرادها وتضمنت معني الاضافة فجعل اعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمنت معني الاضافة عن مثل يد ودم وغد وشبهها مما حذفت لامه ، فان قيل قولكم تضمنت معني الاضافة زيادة وصف لاتأثير له والحاقه بلعلة يكون حشواً فلايكون جزءا للعلة فالجواب لانسلم أنه لاتأثير له وذلك

لانه اذا تضمن معنى الاضافة صار فى معنى التثنية لدلالتـه على شيئين مع أنا نقول أن إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة اذا ذكر احترازا من ورود نقص جاز كما لو كان له تأثير وذلك لان الاوصاف فى العلة تفتقر الى شيئين. أحدهما أن يكون لها تأثير. والثانى أن تكون الاحتراز فكما لا يكون ماله تأثير حشواً كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا ، وقال قوم انما أعربت هذه الاسماء بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنهم لما اعتزموا اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف ، ونظير التوطئة ههنا قول أبى اسحاق أن اللام الاولى فى نحو قولهم والله لئن زرتني لا كرمتك انمـا دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التى هى جواب القسم ومعتمده ، وقد اختلفوا فى هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنها حروف اعراب والاعراب فيها مقدر كما يقدر فى الاسماء المقصورة وانمـا قلبت فى النصب والجر للدلالة على الاعراب المقدر فيها ولا يلزم مثل ذلك فى الاسماء المقصورة لانهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الاسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم فى غيرها مما كان في معناها ، وذهب الاخفش الي مثل مذهب سيبويه فى أنها حروف اعراب ويدل على الاعراب فى أحد قوليه الا أنه لا يقول أن فيها إعراباً منوياً ، وذهب الجرمى الى أن الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعف لانه يلزم أن تكون فى حال الرفع غـير معربة لان الواو لام الكلمة فى الاصل ولم تنقلب عن غيرها ، وذهب المازنى الى أنها معربة بالحركات وأن الباء فى أبيك حرف الاعراب والخاء في أخيك حرف الاعراب وكذلك الباقية وهذه الحروف أعني الواو والالف والياء إشباع حدث عن الحركات واشباع حركات الاعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير فى الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات فى حال الاضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك وهو ضعيف أيضاً لان هذا الاشباع انما يكون فى ضرورة الشعر ولا داعي يدعو اليه فى حال الاختيار ولا دليل عليه مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال وذلك معدوم ، وذهب الزيادى الى انها أنفسها اعراب وذلك فاسد أيضاً لانه يلزم منه ان يكون اسم معرب على حرف واحـد وهو فوك وذو مال ، وكان على بن عيسى الربعي يذهب الى أنهـا معربة بالحركات وأن هذه الحروف أعني الواو والالف والياء لامات فاذا قلت هذا أخوك فأصله أخوك وانما نقلت الضمة من الواو الى الخاء الا تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها واذا قلت أخيك فأصله أخوك فنقلت الكسرة من الواو الى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ولا ينفك من ضعف أيضاً لان نقل الحركة انمـا يكون الى حرف ساكن ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها فاذا قلت هـذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها واذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحة التي قبلها واذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها وهو قول ضعيف من قبل ان الاعراب أمارة على المعني وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة الى أكثر منها ، واعلم ان هـذه الاسماء قد خولف فيها القياس بحذف لاماتهـا فى حال افرادها لانك اذا قلت أخ فأصله أخو وأب فأصله أبو وحم فأصله حمو وهن فأصله هنو والذى يدل على ذلك قولهم في التثنية

أخوان وأبوان وحموان وهنوان وقالوا فى الجمع هنوات قال الشاعر

أَرَى ابنَ نِزَارٍ قَدْ جفَانِى ومَلَّنِى ... علَى هَنَواتٍ شَأْنُهَا مُتتَابِعُ

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انهم حذفوها تخفيفاً مبالغة فى التخفيف والقياس ماقدمناه ألا ترى انهم لم يحذفوا اللام فى مثل عصا ورحى ويحكى أن بلحارث يأتون بها على القياس مقصورة فيقولون هذا أباً وأخاً ورأيت أباً وأخاً قال الشاعر

إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ويحكى أن منهم من يحذف لاماتها في كل حال ويعربها بالحركات فى حال اضافتها فيقول هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك ، وأما « فم » فأصله فوه بزنة فوز يدلك على ذلك قولك فى تكسيره أفواه وفى تصغيره فويه فهذا وحده لامه هاء والهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها فى المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هى عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فبقى الاسم المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدى الى ماذكر أبدلوا من الواو ميما لان الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان وقلت هذا فم ورأيت فما ومررت بفم ، وأما « ذومال » فأصل ذو فيه ذوىٌ مثل عصاً وقفاً يدل على ذلك قوله تعالى ( ذواتا أفنان ) وأن تكون لامه ياء أمثل من أن تكون واواً وذلك لان القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة مما عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب شويت ولويت وهو أكثر من الاول والعمل انما هو على الاكثر ، وأما ذو فلا تستعمل الا مضافة ولا تضاف إلا الى اسم جنس من نحو مال وعقل ونحوهما ولا تضاف الى صفة ولا مضمر فلا يقال ذو صالح ولا طالح ولا يجوز ذوه ولا ذوك لانها لم تدخل الا وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما دخلت الذى وصلة الى وصف المعارف بالجمل وكما أتى بأى وصلة الى نداء مافيه الالف واللام فى قولك ياأيها الرجل وياأيها الناس ، وقد جاء مضافاً الى المضمر قال كعب بن زهير

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

وقال الآخر ... إنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

والذى جسر على ذلك كون الضمير عائداً الى اسم الجنس وأضعف من ذلك قول من يقول اللهم صل على محمد وذويه من قبل ان مضمره لايعود الى جنس والذي حسنه قليلا أنها ليست بصفة موجودة الموصوف فجرت مجرى ماليس بصفة ، فأما قوله تعالى فى قراءة ابن مسعود ( وفوق كل ذى عالم عليم ) فالاشبه بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدراً كالفالج والباطل فكأنه قال ( وفوق كل ذى علم عليم ) فالقراءتان فى المعنى سواء ويجوز أن يكون على مذهب من يرى زيادة ذى فيكون حاصله وفوق كل عالم عليم ويجوز أن يكون من اضافة المسمى الى الاسم أى وفوق كل شخص يسمى عالما أو يقال له عالم عليم وذلك على حد قول الشاعر

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النبيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِماءٌ وأَلْبُبُ

على ماسنذكر فى موضعه ، « والموضع الثانى » مااختلف آخره فى اللفظ بحرف وهو « كلا » اعلم ان كلا اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن كلا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى أنه اسم مثني لفظا ومعنى والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً نحو قولك كلا أخويك مقبل قال الشاعر

كِلاَ يَوْمَيْ أُمامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وإِنْ لَمْ نأْتِهَا إلاَّ لِمَاما

وقال الآخر

أكَاشِرُهُ وأَعْلَمُ أَنْ كِلاَنا عَلَى ماسَاءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صد وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظا ومعنى كما زعموا لما جاز الا يوما صد وحريصان ألا ترى أنه لايجوز بوجه أن تقول الزيدان قائم ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها الي المثنى كقولك جاءنى كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ولكان من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع ألا ترى انه لايقال مررت بهما اثنيهما كما تقول مررت بهما كليهما ، ومما يدل على إفرادها أنك متي أضفتها الى ظاهر كانت بالالف على كل حال وليس المثنى كذلك ، « فان قيل » فقد عاد الضمير اليها بلفظ التثنية نحو قوله

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِى

فقال قد أقلعا وأنت لاتقول زيد قاما فالجواب أن هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن نحو قوله تعالى ( وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً ) وقوله تعالى ( وكل أتوه داخرين ) وقوله تعالى ( ومنهم من يستمع اليك ) وفى موضع آخر ( ومنهم من يستمعون اليك ) وقال ( ومن الناس من يعبد الله على حرف ) فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالافراد وعلى المعنى أخري بالجمع فكذلك كلا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلك أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده وتارة على المعنى فتثنيه ، ونونه صاحب الكتاب فقال كلا لانه عنده مفرد من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألف كلا لام وليست زائدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك فى كلامهم أصلا ، وذهب بعضهم الى أنها منقلبة عن ياء وذلك لانه رآها قد أميلت قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الالف ياء لانه قد سمع فيها الامالة ، والامثل أن تكون منقلبة عن واو لانها قد أبدلت تاء فى كلتا وإبدال التاء من الواو وأضعف إبدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما أميلت لكسرة الكاف ولانها تنقلب ياء وذلك اذا أضيفت الى مضمر فى حال النصب والجر نحو ضربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وانما قلبوها فى هذه الحال تشبيها بعليك واليك ولديك ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم وهي ملازمة للاضافة كما أن تلك كذلك وليس لها تصرف غيرها مما يستعمل مفرداً ومضافا فجرت مجرى الادوات نحو على والى والظروف غير المتمكنة نحو لدي فقلبوا ألفها لذلك ياء كما قلبوا الالف فى عليك واليك ولديك ولم يقلبوها فى الرفع ياء فيقولوا قام الرجلان كليهما لانها بعدت برفعها عن شبه عليك واليك ولديك

اذ كن لاحظ لهن في الرفع فهذه الالف وان فهم من اختلافها الاعراب فليس الاختلاف في الحقيقة لاجل الاعراب بل لما ذكرت لك ، وحال « كلتا » كحال كلا في الافراد والانقلاب الا انها مؤنثة قال الله تعالى ( كلتا الجنتين آتت أكلها ) وقد اختلف العلماء في هذه التاء فذهب سيبويه الى أن الالف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفرى وهو نبت ، وذهب أبو عمر الجرمي الى أن التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والاوجه الاول وذلك لامرين . أحدهما ندرة البناء وأنه ليس في الاسماء فعتل . والثاني أن تاء التأنيث لاتكون في الاسماء المفردة الا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة وكلتا اسم مفرد عندنا وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع ان تاء التأنيث لاتكون حشواً في كلمة فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لان الالف للتأنيث وقياس مذهب أبي عمر الجرمي أن لاتصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة لانه كقائمة وقاعدة اذا سمي بهما فاعرفه ، فأما « التثنية وجمع السلامة » فانهما يعربان بالحروف وتختلف أواخرهما بها فأما التثنية فان اعرابها بحرفين الالف والياء فالالف للرفع والياء للنصب والجر الا انك تفتح ماقبل الياء فتقول جاءني الزيدان والعمران ورأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين والجمع السالم اعرابه بحرفين أيضاً وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو قولك جاءني الزيدون والمسلمون والجر والنصب بالياء الا انك تكسر ماقبل الياء في الجمع فرقا بينها وبين التثنية تقول رأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين وللتثنية والجمع فصلان يستقصى الكلام عليها فيهما *

قال صاحب الكتاب ﴿ واختلافه محلا في نحو العصا وسعدى والقاضي في حالتي الرفع والجر وهو في النصب كالضارب ﴾

قال الشارح يريد ان اختلاف الآخر يقدر تقديرا من غير ان يلفظ به وذلك اذا كان حرف الاعراب نابياً عن تحمل الحركة بأن يكون حرف علة كالالف في عصا وحبلى والياء في قاض لان الكلمة في نفسها معربة بحكم الاسمية اذ لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن واستحقاق الاعراب وانما حرف الاعراب في عصا وشبهه ألف والألف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لايظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل لنبو في محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يتعذر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيها وانما الكلمة جمعا في موضع كلمة معربة وكذلك ياء القاضي والداعي لا يظهر فيهما الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نابية عن تحمل الضمة والكسرة ، واعلم ان صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص وانما أشار اليهما إشارة ولا بد من التنبيه على نكت بابيهما بما فيه مقنع ان شاء الله تعالى « المقصور » اعلم ان المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو العصا والفتى وحبلى وسكرى وقولنا مفردة احتراز من مثل حمراء وصحراء وبابهما فان هذه الاسماء في آخرها ألفان

ألف التأنيث المنقلبة همزة وألف أخرى قبلها المد وانما سمى مقصوراً لانه قصر عن الاعراب كله أي حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر فتقول في الرفع هذه عصا ورحى يا فتى وفى الجر مررت بعصا ورحى يا فتي وفى النصب رأيت عصا ورحى يا فتى والقصر الحبس ومنه قوله تعالى (حور مقصورات فى الخيام) أى محبوسات وانما لم يدخله شيء من حركات الاعراب لان فى آخره ألفا والالف لا تتحرك بحركة على ما تقدم فكان فيها مقدرا فاذا قلت فى الرفع هذه عصا ففى الالف ضمة منوية واذا قلت فى النصب رأيت عصا ففى الالف فتحة منوية واذا قلت فى الجر مررت بعصا ففى الالف كسرة منوية ؛ « والمقصور على ضربين » منصرف وغير منصرف « فالمنصرف » ما يدخله التنوين وحده نحو عصا ورحى ثم يلتقى ساكنان الالف التي هى لام الكلمة والتنوين بعدها ساكن فيحذف لالتقاء الساكنين وكانت الالف أولى بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثة . أحدها ان التنوين دخل لمعنى ويزول بزوال ذلك المعنى وليست الالف كذلك لانها لام الكلمة . الثانى أن الالف اذا حذفت بقى قبلها ما يدل على الالف المحذوفة وهي الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليل . الثالث ان الساكن الاول هو المانع من النطق بالثانى فكان حذفه هو الوجه لازالة المانع فلذلك تقول هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا بالتنوين من غير ألف « وغير المنصرف » ما كان فى آخره ألف التأنيث المفردة نحو حبلى وسكرى فهذا لا يدخله شيء من الاعراب لان فى آخره ألفا والالف لا تقبل الحركة ولا يدخله التنوين لانه غير منصرف لاجل التأنيث اللازم فتقول هذه حبلى وسكرى ورأيت حبلى وسكرى ومررت بحبلى وسكرى فالالف ثابتة على كل حال لا تحذف الا اذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى نحو حبلى القوم وسكرى ابنك فاعرفه « والمنقوص » كل اسم وقعت فى آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضى والداعى وقاض وداع فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جر وانما سمى منقوصا لانه نقص شيئين حركة وحرفا فالحركة هى الضمة أو الكسرة حذفت لثقل والحرف هو الياء حذف لالتقاء الساكنين فتقول فى الرفع هذا قاض يا فتى وفى الجر مررت بقاض يا فتي وكان الأصل هذا قاضى بضم الياء وتنوينها ومررت بقاضى بكسر الياء وتنوينها أيضا فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها لانها قد صارت مدة كالألف لسعة مخرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها على ما تقدم فحذفت الضمة والكسرة لما تقدم ولما حذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحذفت لالتقاء الساكنين على ماذكرناه فى المقصور فلذلك تقول فى الرفع هذا قاض وفي الجر مررت بقاض قال الله تعالي (فاقض ما أنت قاض) وقال (على شفا جرف هار) وتقول في النصب رأيت قاضيا تثبت الفتحة لخفتها قال الله تعالى (اننا سمعنا منادياً ينادى للايمان) وقال (أجيبوا داعى الله) فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح فى موضع الجر كأحمد ومروان الا اذا أضيف أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم المتمكن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الامكن ﴾

قال

قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظا أو تقديرا فاللفظ نحو هذا رجل وفرس وزيد وعمرو ورأيت رجلا وفرسا وزيدا وعمرا ومررت برجل وفرس وزيد وعمرو والتقدير نحو قولك هـذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى فهـذه الاسماء كلها متمكنة وما كان مثلها وان لم يظهر فيها الاعراب لان عدم ظهور الاعراب انما كان لنبو حرف الاعراب عن تحمل الحركة على ماذكرنا ، والمتمكن وصف راجع الى جملة المعرب وأصل الصرف التنوين وحده على ما سنذكر فى موضعه وهـذا الضرب من الاسماء يسمى المتمكن الامكن ، فالمتمكن أعم من الامكن فكل أمكن متمكن وليس كل متمكن أمكن والتمكن رسوخ القدم فى الاسمية وقولنا اسم متمكن أى راسخ القدم فى الاسمية وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج الى شبه الحرف فيمتنع من الاعراب والأمكن على زنة أفعل التى للتفضيل أى هو أتم تمكنا من غـيره لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه الي البناء ولم يشابه الفعل فينقص تمكنه ويمتنع منه بعض حركات الاعراب وهو الجر ويمتنع منـه التنوين الذي هو من خصائص الاسماء فكان بذلك أمكن من غـيره أي أرسخ قدماً فى مكانه من الاسمية ، وقد ذهب بعضهم الى ان المكان مأخوذ من كان يكون فهو مفعل منـه كالمقام والمراح ولا أراه صحيحاً لقولهم تمكن ولو كان من الكون لقيل تكون فأما تمسكن وتمدرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا فى الجمع أمكنة ، وهذا نص الضرب الثانى وهو غير المنصرف وهو ما يشابه الفعل من وجهين فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون آخره فى الجر مفتوحا نحو هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، والبغداديون يسمون باب مالا ينصرف باب مالا يجرى والصرف قريب من الاجراء لان صرف الاسم اجراؤه على ماله فى الاصـل من دخول الحركات الثلاث التى هى عـلامات الاعراب ويدخله التنوين أيضاً وذلك لان الاسم باطلاقه يستحق وجوه الاعراب للفرق بين المعانى الطارئة عليه بعد دلالته على مسماه ، والاسم على ضربين نكرة ومعرفة والنكرة هى الاصل والاخف عليهم والامكن عندهم والمعرفة فرع فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها التنوين دليلا على الخفة ولذلك لم يلحق الافعال لثقلها ، ولا بد من « بيان ثقل الافعال » فان مدار هـذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل فى الثقل حتي جرى مجراه فيه ولذلك حذف التنوين ممـا لا ينصرف لثقله حملا على الفعل وانمـا قلنا ان الافعال أثقل من الاسماء لوجهين أحـدهما ان الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل واذا ثبت أنه أكثر فى الكلام كان أكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على الالسـنة لكثرة تداوله ألا تري ان العجمى اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له وكذلك العربى اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له ، الوجه الثانى ان الفعل يقتضى فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئا من ذلك اذ هو سمة على المسمى لاغير فهو مفرد والمفرد أخف من المركب فقد ثبت بهذا البيان أن الافعال أثقل من الاسماء وهي مع ثقلها فروع فى الاسماء من حيث كانت مشتقة من المصادر التي هى ضرب من الاسماء على الصحيح من

المذهب وانهما مفتقرة الى الاسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها ، وكان في الاسماء ما هو فرع على غيره من حيث أنه ثان له ودخيل عليه فحصل بين هذا الضرب من الاسماء وبين الافعال مشاركة ومشابهة في الفرعية والشيء اذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما هو في الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوى أوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب فكلما كان الشبه أخص كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يختص نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاص مقرب الاسم من الفعل فاذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة على ما سيوضح فيما بعد ان شاء الله تعالى فانه يشبه الفعل من وجهين ويسرى عليه ثقل الفعل فحينئذ منع الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ، « واختلفوا في منع الصرف ما هو » فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعاً للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق أن الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذى لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتتبع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير ، قال أبو على لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل مررت بأحمد وابراهيم لأشبه المبنيات نحو أمس وجير ثم لما منع الجر ولا بد للجار من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتآخيهما كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلا ولن يفعلا وأخواتهما على ان أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا الى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه اذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك وهو رأى سيبويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر وأسمركم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم وعلم الصرف الذى هو التنوين معدوم ، وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة الاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف ، وقوله واسم المتمكن يجمعهما يريد أن ما لا ينصرف متمكن لان التمكن هو استحقاق الاسم الاعراب بحكم الاسمية وما لا ينصرف معرب فهو متمكن لذلك وان كان غيره أمكن منه فاعرفه ●

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد وهي العلمية والتأنيث اللازم لفظا أو معنى في نحو سعاد وطلحة ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو أفعل فانه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو ضرب ان سمي به والوصفية في نحو أحمر والعدل عن صيغة الى أخرى في نحو عمر وثلاث وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح الا ما اعتل آخره نحو جوار فانه في الرفع والجر كقاض وفي النصب كضوارب وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة والتركيب في نحو معديكرب وبعلبك والعجمة في الاعلام خاصة والالف والنون

المضارعتان لالفى التأنيث فى نحو سكران وعثمان الا اذا اضطر الشاعر فصرف ﴾

قال الشارح : الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهى العلمية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون الزوائد فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان فى اسم أو واحد يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون فى موضع الجر مفتوحاً وذلك قولك هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، وانما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه وذلك أن كل واحد فرع على غيره فاذا اجتمع فى الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعا من جهتين احداهما أنه لايقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسم لايفتقر الى فعل فكان فرعا عليه والآخر أنه مشتق من المصدر الذى هو ضرب من الاسماء فلما أشبهه فى الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل ، والتعريف فرع على التنكير لان أصل الاسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقله عن الاصل كنقل جعفر عن اسم النهر الذى هو نكرة شائع الى واحد بعينه فالتعريف المانع من الصرف هو الذى ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة تدخل عليه وهو تعريف العلمية . والتأنيث فرع على التذكير لوجهين أحدهما أن الاسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فاذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة وليس كذلك المؤنث ، الثانى أن المؤنث له علامة على ماسبق فكان فرعا ، وقوله «التأنيث اللازم» وصف احترز به عن تأنيث الفرق وهو الفارق بين المذكر والمؤنث فى مثل قائمة وقاعدة ونحوهما من الصفات وامرئ وامرأة ونحوهما من الاجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقاً بين الواحد والجمع مثل قمح وقمحة وشعير وشعيرة فهذا التأنيث لااعتداد به وانما المانع من الصرف التأنيث اللازم فان سمى بشيء مما ذكر وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيث بالتسمية فلم يجز سقوطها واعتد بها سبباً مانعاً من الصرف اذا انضم اليه غيره نحو طلحة وحمزة فانهما لاينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فاذا نكر انصرف لانه لم يبق فيه الا التأنيث وحده ، فأما « ألف التأنيث المقصورة والممدودة » نحو حبلى وبشرى وسكرى وحمراء وصفراء فان كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج الى سبب آخر فلا ينون شيء من ذلك فى النكرة فاذا لم ينصرف فى النكرة فأحرى أن لاينصرف فى المعرفة لان المانع باق بعد التعريف والتعريف مما يزيده ثقلا ، وانما كان هذا التأنيث وحده كافياً فى منع الصرف لان الالف للتأنيث وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لانها يبنى معها الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى وأحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر وليست التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة ويزيد عندك ذلك وضوحا أن ألف التأنيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكري وسكارى كما تثبت الراء فى حوافر والميم فى دراهم وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان ولما كانت الالف مختلطة بالاسم الاختلاط الذى ذكرناه كانت لها مزية على التاء وصارت مشاركتها لها في التأنيث علة ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب

« متى اجتمع سببان أو تكرر واحد » ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام علتين والفقه فيها ما ذكرناه ، فأما
« الالف الزائدة للالحاق » نحو أرطى وحبنطى وما أشبه ذلك من الاسماء المذكرة التي في آخرها ألف
زائدة فهى تنصرف في النكرة نحو هذا أرطى ورأيت أرطى ومررت بأرطى فتنوينه دليل على تذكيره
وصرفه فان سميت به رجلا لم ينصرف التعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث أنها زائدة وأنها
لا تدخل عليها تاء التأنيث لان العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص فتقول هـذا أرطى مقبلا من غير
تنوين ، وقوله « لفظا أو معنى » يريد باللفظ أن يكون فيه عـلامة تأنيث فى اللفظ وان لم يكن مسماه
مؤنثاً كطلحة وحمزة فانهما لاينصرفان للتعريف ولفظ التأنيث وان كان مسمى كل واحد منهما مذكراً ،
ويريد بالمعنى أن يكون مسماه مؤنثاً وان لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهرة وانما يقدر فيه علامة التأنيث
تقديراً نحو هند وجمل وسـعاد وزينب والذي يدل ان علم التأنيث مقدر أنه يظهر فى التصغير فتقول
هنيدة وجميلة فتظهر التاء فأما زينب وسعاد فان تاء التأنيث لاتظهر فى تصـغيرهما لان الحرف الزائد
على الثلاثة ينزل منزلة علم التأنيث ولو سميت رجلا بزينب وسعاد لم تصرفهما أيضاً لغلبة التأنيث على
الاسم فكذلك لو سميته بعناق لـكان حكمه حكم سعاد فى غلبة التأنيث فلاينصرف ، وأما « وزن الفعل »
فهو من الاسباب المانعة للصرف وهو فرع لان البناء للفعل اذ كان يخصه أو يغلب عليه فكان أولى
به وجملة الامر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزن يخص الفعل لايوجد فى الاسماء وضرب يكون
فى الافعال والاسماء الا انه فى الافعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لاحدهما على الآخر
فالاول نحو ضرب وضورب فهذان بناءان يخصان الافعال لانه بناء مالم يسم فاعله فلا يكون مثله فى
الاسماء وانما جاء دئل وهو اسم قبيلة أبي أسود وقد تقدم الـكلام عليها فى الاعلام فاذا سميت بضرب
أو ضورب لم ينصرف ذلك الاسم فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خفف هذا الاسم أعنى ضرب
ونحوه بأن أسكنت عينه فقلت ضرب على حد قولهم فى كتف كتف بسكون التاء فسيبويه رحمه الله
يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل ولابي العباس فيه تفصيل ماأحسـنه وهو ان كان التخفيف قبل النقل
والتسمية انصرف للزوم الاسكان له ومصيره الى زنة الاسم نحو قفل وبرد وان كان الاسكان بعد
النقل والتسمية لم ينصرف اذ الاسكان عارض بدليل جواز استعمال الاصل فالحركة وان كانت محذوفة
من اللفظ فهى فى حكم المنطوق بها ولو سميت بمثل رد وشد وقيل و بيع لانصرف لان هذا اعلال لازم
لرفض أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لاأصـل له غير البناء الذى هو عليه والتحق رد وشد بحب
ودر وقيل وبيع بفيل وديك ، ومن ذلك فعل مثل ضرب وكسر بتضعيف العين اذا سميت بشيء
من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف في النكرة لزوال أحد السببين وهو
التعريف لان هذا أيضاً بناء خاص للفعل لاحظ فيه للاسماء وانما وردت ألفاظ فى الاعلام قالوا خضم
وهو اسم رجل وهو خضم بن عمرو بن كلاب بن تميم قال الشاعر

لَوْلاَ الإِلٰهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا ... ولاَ ظَلِلْنَا بالمَشَاءِى قُيَّمَا

يريد بلاد خضم أى بلاد بنى تميم ، قالوا عثر وبذر فعثر اسم مكان وبذر ماء معروف قال الشاعر

وهو زهير لَيْثٌ بِعَثَّرَ يَصْطَادُ الرِّجالَ إذَا ما كَذَّبَ اللَّيْثُ عنْ أقْرَانِهِ صَدَقَا

وقال الآخر وهو كثير

سَقَا اللهُ أمْوَاهاً عَرَفْتُ مَكَانَها جُرَاباً ومَلْكُوماً وبَذَّرَ والغَمْرَا

وهذه أعلام ولا اعتداد بالاعلام في الابنية وقد تقدم شرح ذلك فأما بقم للنبت المصبوغ به وشلم لبيت المقدس فهما عجميان ، وأما الضرب الثانى وهو مايغلب وجوده فى الافعال نحو أفكل وهو اسم المرعدة وأيدع وهو صبغ وأرمل وأكاب وإصبع ويرمع وهى حجارة دقاق تلمع ويعمل وهو جمع يعملة وهى الناقة المسريعة ويلمق وهو من أسماء القباء فهذه الابنية في الاسماء وان كانت صالحة العدة فهى في الافعال أعم وأغلب لان فى أولها هذه الزوائد وهى تكثر فى أوائل الافعال المضارعة فكان البناء للفعل لذلك فأفكل وأيدع وأرمل بمنزلة أذهب وأشرب من الافعال وأكاب بمنزلة أقتل وأخرج وإصبع بمنزلة اعلم وإسمع فى الامر وفى المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ماعدا الياء ويرمع ويعمل ويلمق بمنزلة يذهب ويركب فاذا سمى بشىء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل لانه لما غلب فى الفعل كان البناء له والاسماء دخيلة عليه ، وأما الضرب الثالث وهو البناء الذى يشترك فيه الاسماء والافعال وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم وظرف فانه منصرف معرفة كان أو نكرة لانه يكثر فى الاسماء كثرته فى الافعال من غير غلبة فنظير ضرب فى الافعال من الاسماء جبل وقلم ونظير علم كتف ورجل ونظير ظرف عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه فى الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سبباً ، وقد ذهب عيسى بن عمر الى منع صرف ماسمى بشىء من ذلك واحتج بقول الشاعر

أنَا ابنُ جلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايا مَتَى أضَعِ العِمَامَةَ تعْرِفُونِى

قال الرواية جلا من غير تنوين وهو فعل سمى به أبوه وليس في ذلك حجة عند سيبويه لاحتمال أن يكون سمى بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجمل تحكى اذا سمى بها نحو برق نحره وشاب قرناها أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمحذوف والتقدير أنا ابن رجل جلا كما قال

كأنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِى أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجلَيْهِ بِشَنِّ

والمراد جمل من جمال بني أقيش فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة ، وأما الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علة فى منع الصرف لان الصفة تحتاج الى الموصوف كاحتياج الفعل الى الفاعل والموصوف متقدم على الصفة كقولك مررت برجل أسمر وثوب أحمر والصفة مشتقة كما ان الفعل مشتق فكان فرعا كما ان الفعل فرع فاذا انضم اليه سبب آخر منعا الصرف نحو أحمر وأصفر وعطشان وسكران فأحمر وشبهه لاينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغرته لكان غير منصرف أيضا لان هذا الفعل قد صغر فى التعجب قال الشاعر

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلَاناً شَدَنَّ لنا مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر والمشتق فرع

على المشتق منه ، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانه اشتق من الاصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذى هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولايكون العدل فى المعنى انما يكون فى اللفظ فلذلك كان سبباً لانه فرع على المعدول عنه فعمر علم معدول عن عامر علماً أيضاً وكذلك زفر معدول عن زافر علما أيضاً وفى الأعلام زافر واليه تنسب الزافرية وزافر من زفر الحمل يزفره اذا حمله ، وقثم معدول عن قاثم علماً وهو منقول من القاثم وهو اسم الفاعل من قثم اذا أعطى كثيراً ، وزحل معدول عن زاحل سمى بذلك لبعده فهذه الاسماء كلها معدولة ألا ترى ان ذلك ليس فى أصول النكرات ، وفعل يأتى على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجيء جنساً نحو صرد ونغر وسبد لطائر ويجيء صفة كحطم قال الشاعر * قد لفها الليل بسواق حطم * وزفر من قوله * يأبى الظلامة منها النوفل الزفر * ويجيء جمعاً نحو ثقبة وثقب ورطبة ورطب فلو سمي بشيء من ذلك لانصرف لانه منقول من نكرة واعتبار العدل من ضروب فعل بامتناع الالف واللام منه وعرفنا أنه معدول أنه ورد فى اللغة غير منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عمر علماً معدولا عن عامر وصفا وهو مصروف على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الاسماء وعمر لفظة من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع التعريف كونه مغيرا عنه ، والمعدول بابه السماع ألا ترى انهم لم يقولوا في مالك ملك ولا فى حارث حرث كما قالوا عمر وزفر ، والمعدول على ضربين معرفة ونكرة فالمعرفة قد تقدم ذكرها وهو نحو عمر وزفر وهو من قبيل المرتجل لانه يغير فى حال العلمية فلو نكر لانصرف نحو قولك مررت بزحل وزحل آخر وعمر وعمر آخر لبقائه بلا تغيير لانه لما زال التعريف بالتنكير زال العدل أيضا وكذا ينصرف أيضا فى التصغير لزوال صفة العدل به لانه انما كان عدل عن معرفة علم فاذا نكر لم يكن ذلك العلم مراداً فانصرف ، وأما المعدول فى حال التنكير فنحو أحاد وثلاث ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله تعالى ( أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع ) فمثنى وثلاث ورباع فى موضع الصفة لاجنحة وهى نكرة قال الشاعر

وَلـٰكِنَّمَا أَهْلِى بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدَ

فأجراه وصفاً لذئاب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل عن العدد المكرر فأما الوصف فظاهر وأما العدل فالمراد بمثنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع فالعدل هنا يوجب التكرير فاذا قال جاء القوم ثلاث ورباع فمعناه أنهم تحزبوا وقت المجيء ثلاثة ثلاثة وأربعة اربعة وقالوا موحد كمثنى ومثلث فأما مثلث ومربع الى العقد فقياس ولم يسمع ونظير ثلاث ورباع فى الصفة والوزن أحاد وثناء وقد سمعا قال الشاعر

مَنَتْ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِى المَنَايَا أُحَادَ أُحَادَ فِى شَهْرٍ حَلَالِ

وأما ماوراء ذلك الى عشار فغير مسموع والقياس لايدفعه على انه قد جاء فى شعر الكميت * خصالا عشارا * فان سمى رجل بمثنى وثلاث ورباع ونظائرها انصرف فى المعرفة فتقول فيه هذا

مثنى

مثنى وثلاث بالتنوين لان الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدل أيضاً لزوال معنى العدد بالتسمية وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف فانصرف لبقائه على سبب واحد فان نكرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه لانه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبي الحسن لخلوه من سبب البتة ، وحكي ان ابن كيسان (١) قال قال أهل الكوفة مثنى وموحد بمنزلة عمر وان هذا الاسم معرفة فاذا سميت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ولسائر المعدولة فصول يأتى الكلام عليها هناك مفصلا ان شاء الله تعالى ، وأما « الجمع المانع من الصرف » فهو كل جمع يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدواب وتخاد ومساجد ومنابر ودنانير ومفاتيح فكل ما كان من هـذا النوع فانه لاينصرف نكرة ولا معرفة قال الله تعالى ( فاذكروا اسم الله عليها صواف ) وقال الله تعالى ( لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد ) وقال تعالى ( يعملون له مايشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب ) فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن ثالثه حرف لين وبعد الثالث مكسور كما أنه فى التصغير كذلك فدراهم فى الجمع كدريهم ودنانير كدنينير ليس بينهما فرق الا ضم أول الاسم المصغر وفتح أول هذا الجمع وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف كونه جمعاً لا نظير له في الآحاد فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه فى التكسير (٢) والصرف كحكم نظيره فكلاب منصرف في النكرة والمعرفة لان نظيره في الواحد كتاب وإنان (٣) كذلك فلو كان كلاب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقى الجموع وهذا الجمع أعنى مساجد ودراهم لما كان الجمع الذى ينتهى اليه الجموع ولا نظير له فى الآحاد مكسر على حده صار كأنه جمع مرتين نحو كلب وأكلب وأكالب ورهط وأرهط وأراهط وكررت العلة وقامت مقام علتين كما قلنا فى ألف التأنيث وليس فى الاسباب ما يمنع الصرف وحده ويقوم مقام علتين سوى ألف التأنيث وهذا الضرب من الجموع فاذا كان هذا الجمع صحيحا غير معتل فانه غير منصرف نحو هذه مساجد ودراهم ويكون فى موضع الجر مفتوحا فان كان معتلا بالياء نحو جوار وغواش فانه ينون فى الرفع والجر ويفتح فى النصب من غير تنوين نحو هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جوارى وغواشي كما تقول رأيت ضوارب وفيه مذهبان . أحدهما قول الخليل وسيبويه أنه لما كان جمعا والجمع أثقل من الواحد وهو الجمع الذى ينتهى اليـه الكثرة على ما تقدم نحو أكالب وأراهط وأشاف وكان آخره ياء مكسورا ما قبلها وكانت الضمة والكسرة مقـدرتين فيهما وهما مستثقلتان وذلك مما يزيده ثقلا فحـذفوا الياء حذفا تخفيفا فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخـله التنوين على حد دخوله فى قصاع وجفان لانه صار على وزنه والذى يدل على ذلك أنك اذا صرت الى النصب لم تحذف الياء لخفة الفتحة ولانهم لما حذفوا الياء فى الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش كقولك هذا قاض ومررت بقاض أرادوا أن يوافقه في النصب لئلا يختلف حالاهما ، وذهب أبو اسحق الزجاج الي ان التنوين فى جوار وغواش ونحوه بدل من الحركة

(١) في نسخة وحكى ابن كيسان (٢) في نسخة التذكير وهذه هي الظاهرة (٣) في نسخة اياب

الملقاة عن الياء في الرفع والجر لثقلهما ولما دخل التنوين عوضاً على ما ذكرنا حذفت الياء لالتقاء الساكنين سكونها وسكون التنوين بعدها على ماقلنا في قاض وغاز ولا يلزم ذلك في النصب لثبوت الفتحة وهذا الوجه فيه ضعف لانه يلزم أن يعوض في نحو يغزو ويرمي ، « فان قيل » ان الافعال لا يدخلها تنوين فلذلك لم يعوضوا في يغزو ويرمي فالجواب ان الافعال انما يمتنع منها تنوين التمكين وهو الدال على الخفة فأما غير ذلك من التنوين فانه يدخلها ألا ترى الى قوله * وقولي ان أصبت لقد أصابن * وقوله

* ألا أيها الليل الطويل ألا انجلن *وقول العجاج * من طلل كالأتحمي أنهجن* (١) وتنوين جوار وغواش ليس بتنوين تمكين انما هو عوض فلا يمتنع من الافعال كما لايمتنع تنوين الترنم ، وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون الى جوار ونحوه من المنقوص فكلما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه ومالم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون في غير معتل (٢) ويسكنونه في موضع الرفع خاصة قال الفرزدق

وَلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ واكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

ففتح في موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي اسحق وسائر البصريين ، فأما قول صاحب الكتاب « وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة » فاشكال أورده على نفسه لانه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعا لا نظير له في الآحاد وحضاجر على زنة دراهم وسواهم الضبع مفرد (٣) قال الشاعر

هَلاَّ غَضِبْتَ لِرَحْلِ جا رِكَ إذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرْ

وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بايراد نظير لهذا الجمع من الآحاد ثم انفصل عنه بأن قال أما حضاجر فجمع عند سيبويه سميت به الضبع وهو معرفة والمعارف من أسماء المدن والناس قد سمي بالجموع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقالوا المدائن لموضع معروف وهو كثير فواحد حضاجر حضجر وقد تقدم الكلام عليه ، وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه بناء مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ودنانير قال الشاعر وهو ابن مقبل

يُمَشِّي بِها ذَبُّ الرِّيَادِ كأنَّهُ فَتًى فارِسِيٌّ فِي سَرَاوِيلَ رَامِحُ

ويروى أتى دونها ذب الرياد هكذا أنشده صاحب الصحاح ، قوله ذب الرياد الثور الوحشي والمراد فتي فارسي رامح في سراويل ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهي قطعة خرقة منه كدخاريص وأنشدوا

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

فيكون كشكالة وعثاكيل وهو رأى أبي العباس ويضعف من جهة المعنى لانه لا يريد أن يكون عليه من اللوم قطعة وانما هو هجو والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردي باللوم ، قال أبو الحسن من

(١) الأتحمي ضرب من البرود ويقال انهج الثوب اذا اخذ في البلى اه من اللسان فيصير المعنى من طلل بال كالبرود التي اخذت في البلى (٢) في نسخة المعتل (٣) وفي نسخة وهو اسم للضبع مفرد

العرب من يجعله واحداً فيصرفه والسماع حجة عليه قال أبو على الوجه عندى أن لا ينصرف فى النكرة لانه مؤنث على بناء لايكون فى الآحاد فمن جعله جمعاً فأمره واضح ومن جعله مفرداً فهو أعجمى ولا اعتداد بالابنية الاعجمية ، « وأما التركيب » فهو من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعا علي الواحد وثانياً له لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معني حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه ألا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما علي الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا كما بنى كيف وأين لما تضمنا معني همزة الاستفهام وكما بنى من حين تضمن معنى حرف الجزاء وهى ان ، وأما القسم الثاني وهو الداخل فى باب مالا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معني ويكون موقع الثانى من الاول موقع هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فانه يجرى مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لاينصرف فى المعرفة نحو حضرموت تقول هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت فلا ينصرف لانه معرفة مركب والاسم الثانى من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث فان نكرته صرفته تقول هذا حضرموت وحضرموت آخر منعت الاول الصرف لانه معرفة وصرفت الثانى لانه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف وفتح الاسم الاول للتركيب وينزل الثانى من الاول منزلة تاء التأنيث ويمتنع الثانى من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منع الصرف ، ويجوز فيه اضافة الاول الى الثانى فاذا أضفت أعربت الاول بما يستحقه من الاعراب ونظرت فى الثانى فان كان مما ينصرف صرفته وان كان مما لا ينصرف لم تصرفه فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حضر موت و بعل بك وان أضفت الى مالا ينصرف قلت هذا رام هرمز ومار سرجس (١) ورأيت رام هرمز ومار سرجس ومررت برام هرمز وبمار سرجس قال جرير

لَقِيتُمْ بالجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مارَ سَرْجِسَ لا قِتالاَ

أنشد على قول من أضاف فمن لم يضف يقول مار سرجس بالضم لانه يجعله كالاسم الواحد حكما يقول يامار سرجس ، وأما معديكرب ففيه الوجهان التركيب والاضافة فان ركبتهما جعلتهما اسماً واحداً وأعربتهما اعراب مالا ينصرف فتقول هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة واذا أضفت كان لك فى الثانى منع الصرف وصرفه فاذا صرفته اعتقدت فيه التذكير واذا منعته الصرف اعتقدت فيه التأنيث فتقول فى المنصرف هذا معدي كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب كما تقول هذا غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد

(١) مار سرجس اسم موضع اه من اللسان

وتقول فى غير المنصرف هـذا معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب كما تقول هذا غلام زينب ورأيت غلام زينب ومررت بغلام زينب ، واعلم ان فى معديكرب شـذوذين أحدهما من جهة البنية لانهم قالوا معـدي بالكسر على زنة مفعل والقياس مفعل بالفتح (١) نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فاؤه يجيء المكان منه على مفعل بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ والوجه الثانى سكون الياء من معديكرب وهو فى موضع حركة ألا ترى انك اذا ركبت فقلت هذا معديكرب كانت الياء بإزاء الراء من حضرموت واللام من بعلبـك وكلاهما مفتوح واذا أضفت كان ينبغى أن تسكن فى موضع الرفع والجر وتفتح في موضع النصب كما فى سائر المنقوصة من نحو هـذا قاضى زيد ومررت بقاضى زيد ورأيت قاضى زيد ولم يجز الامر فى معـديكرب كذلك بل سكنت فى حال النصب كما سكنت فى حال الرفع و الجر وذلك لانهم شبهوها فى حال التركيب وحصولها حشوا بمـا هو من نفس الكلمة نحو الياء فى دردبيس والياء فى عيضموز ، قال الخليل شبهوها بالالف في مثنى ومعنى وأما فى حال الاضافة فسكنوها أيضاً تشبيهاً لها بالمركبة لزوم هذا الاسم الاضافة ولانهم لما سكنوها فى المركب وهو موضع لا يكون فيه الا مفتوحة سكنوها ههنا لانه موضع قد تسكن فيه ألا ترى انها قد تسكن فى الرفع والجر فحمل النصب فى مثل هـذا على الرفع والجر لجواز اسكانه فى ضرورة الشعر حملا على المرفوع والمجرور تشبيها لها بالالف فاعرفه ، وأما « العجمة » فانها من الاسباب المانعة من الصرف لان العجمة دخيلة على كلام العرب لانها تكون أولا فى كلام العجم ثم تعرب فهى ثانية له وفرع عليه ، واعلم ان قولهم العجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم وتنقسم العجمة الى قسمين أحـدهما ماعرب من أسماء الاجناس فنقل الى العربى جنساً شائعاً واستعمل استعمال الاجناس فجرى مجري العربى فلا يكون من أسباب منع الصرف واعتباره بدخول الالف واللام عليه وذلك كالابريسم والديباج والفرند واللجام والاستبرق فهذا النوع من الاعجمى جار مجرى العربي يمنعه من الصرف مايمنعه ويوجبه له ماوجبه ، والثانى من المعرب مانقل علماً نحو اسحق ويعقوب وفرعون وهامان وختلخ وتكين فهذه فى لغتها الاعجمية أعلام والاعلام معارف والمعرفة أحد الاسباب المـانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلا ، والاسماء الاعجمية تعرف بعلامات . منها خروجها عن أبنية العرب نحو اسماعيل وجبريل . ومنها مقاربة ألفاظ العجم الا انها غيرت الى المعربة نحو أبراهام اذ قالوا ابراهيم على الاخلاص ومنها ترك الصرف نحو ابليس ولو كان عربيا لانصرف ومن زعم انه من أبلس اذا يئس فقد غلط لان الاشتقاق لايكون فى الاسماء الاعجمية « وأما الالف والنون المضارعتان لالفى التأنيث » فهي من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والزائد فرع على المزيد عليه وهما مع ذلك مضارعتان لالفى التأنيث نحو حمراء وصحراء والالف فى حمراء وصحراء يمنع الصرف فكذلك ماأشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغرثان وغضبان واعتباره أن يكون فعلان ومؤنثه فعلى نحو قولك فى المذكر عطشان وفى المؤنث عطشى وسكران وفى المؤنث سكرى وغرثان وفى المؤنث غرثى

(١) فى نسخة زيادة بعد قوله بالفتح لان القياس فيما لامه حرف علة أن يجيء مفعل منه بالفتح نحو المرمى والمغزى

لاتقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة فى اللغة الفصحى وانما قلنا فعلان ومؤنثه فعلى احترازاً من فعلان آخر لافعلى له فى الصفات قالوا رجل سيفان للطويل المشوق وقالوا امرأة سيفانة ولم يقولوا سيفى وقالوا رجل ندمان وامرأة ندمانة ولم يقولوا ندمى فهذا ونحوه مصروف لامحالة ، ووجه المضارعة بين الالف والنون فى سكران وبابه وبين ألفى التأنيث فى حمراء وقصباء أنهـما زيدتا زيداً معاً كما أنهما فى حمراء كذلك وأن الاول من الزائدين فى كل واحد منهما ألف وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث وأن الآخر من كل واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث فكما لا تقول فى حمراء وصـفراء حمراءة وصفراءة كذلك لاتقول فى عطشان عطشانة ولا فى غضبان غضبانة بل تقول فى المؤنث غضبي وعطشى وقولنا فى اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بني أسد غضبانة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لابالصيغة وقياس هذه اللغة الصرف فى النكرة كندمان فتقول هذا عطشان ورأيت عطشانا ومررت بعطشان ، وأما الاعـلام نحو مروان وعدنان وغيـلان فهى أسماء لاتنصرف للتعريف وزيادة الالف والنون واعلم ان هذه الالف والنون في هذه الاعلام وما كان نحوها محمولات على باب عطشان وسكران لقرب ما بينهما ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما وأنه لا يدخل عليها تاء التأنيث لاتقول مروانة ولا عدنانة لان العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وليس المانع من الصرف كونه على زنة فعلان ألا تري أن عثمان وذبيان وسـفيان حكمها حكم عدنان وغيلان ، فان قيل فأنت تقول سلمان وسلمى فهلا كان كعطشان وعطشى قيل ليس سلمان وسـلمي من قبيل عطشان وعطشى انما ذلك من قبيل تلاقى اللغة وأمر حصل بحكم الاتفاق لا انه كان مقصوداً ، وقد كثرت زيادة الالف والنون آخراً على هـذا الحد فان جهل أمرها في موضع قضى بزيادة النون فيه الى أن تقوم الدلالة بخلافه فان سميت رجلا بسرحان أو امرأة منعته الصرف لانه صار حكمه حكم عدنان وذبيان فان نكرته انصرف لامحالة فان سميت برمان فسيبويه والخليل لا يصرفانه ويحكمان على الالف والنون بالزيادة حملا على الاكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على أنها أصـل وحجته أنه قد كثر فى النبات فعال نحو سماق وحماض وعناب وجمار ، وقوله « الا اذا اضطر الشاعر فصرف » يعني ان الاسم اذا اجتمع فيه سببان من الاسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجز صرفه الا فى ضرورة الشعر فان ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال مالا يسوغ استعماله فى حال الاختيار والسعة لجميع مالا ينصرف يجوز صرفه فى الشعر لاتمـام القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خـلاف في ذلك الا ما كان فى آخره ألف التأنيث المقصورة فانه لا يجوز صرفه للضرورة لانه لا ينتفع بصرفه لانه لايسد ثلمة فى البيت من الشعر وذلك انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى فقلت حبلى وسكرى فتحذف الف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت التنوين وحذفت الالف فما ربحت الا كسر قياس ولم تحظ بفائدة واعلم انك اذا نونت اسما غير منصرف ضرورة جررته أيضا لانك ترده الى أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغي له نحو قوله

إذا ماغَزَوْا بالجيْشِ حلّقَ فوْقَهُمْ(١) عَصَائبُ طَيْرٍ تَهْتَدِى بِعَصَائبِ

خفض عصائب لما ردها الى أصلها

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً وما تعلق به الكوفيون في اجازة منعه فى الشعر ليس بثبت ﴾

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي على وابن البرهان(٢) وغيرهما ترك صرف ماينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصل يرد اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتاً صالحة العدة قال عباس بن مرداس

فَمَا كانَ حِصْنٌ ولاَ حابِسٌ يفُوقانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه ، ومن ذلك قول الاصبغ العدوانى

ومِمَّنْ وَلَدُوا عامِـرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

ولم يصرف عامراً وأنشدوا

ومُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأمْـرُ أكْبَرُهَا وأطْيَبُهَا

الى أبيات أخر غير هذه جاءت فى أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه ، وقد تأولها أبو العباس وروى شيئا منها على غير ماروه فأما بيت عباس فان الرواية الصحيحة يفوقان شيخى فى مجمع وشيخه هو مرداس وان صحت روايتهم فانه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه ، وأما عامر ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها فلم يصرفه ثم رد الكلام فى الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى ( ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعداً لثمود ) صرف الاول جعله أبا القبيلة ومنعه الصرف ثانيا لانه جعله نفس القبيلة ، وأما قوله مصعب حين جد الامر فان الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر وان صحت تلك الرواية حمله (٣)على ارادة القبيلة ، وكان أبو بكر بن السراج يقول لو صحت الرواية في ترك صرف مالاينصرف ما كان بأبعد من قوله

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قال قائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ

انما هو فبينا هو لحذف الواو من هو وهى متحركة من نفس الكلمة واذا جاز حذف ماهو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذى هو زيادة للضرورة أولى ، والذى ذكره ابن السراج لا أراه لان التنوين حرف دخل لمعنى فاذا حذف أخل بذلك المعنى وليس كذلك ماهو من نفس الكلمة ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص فى مثل قاض ومع المقصور في مثل عصا واقتضت الحال حذف احدهما حذف لام الكلمة وبقى التنوين لان حذف التنوين ربما أوقع لبسا وليس كذلك حذف الواو من قوله فبيناه يشرى رحله ، واعلم ان النصوص الواردة فى هذا الباب ليس ردها بالسهل والمذهب فيه منع صرف

(١) فى نسخة فوقه (٢) فى نسخة ابن برهان (٣) فى نسخة حملت

المنصرف

المنصرف من الاسماء اذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة (١) حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف فى حال الاختيار والسعة فالضرورة اعتبر مطلق النقل وفي حال الاختيار اعتبر نقل مخصوص فاذا اعتبرت النصوص الواردة فى هـذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحـد من سببين فلو جاء مثـل رجل وفرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي فأما صاحب الكتاب فانه اختار منع جواز صرف ما ينصرف فى الضرورة وهو مذهب سيبويه والاكثر من البصريين وقد ذكرت حججهم فى ذلك *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما أحد سببيه أو أسبابه العلميـة فحكمه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد ﴾

قال الشارح قد ذكرنا ان العلميـة أحد الاسباب المـانعة من الصرف من حيث كان التعريف فرعا والتنكير أصـلا على ما مضى والعلمية تجامع ستة أسباب من موانع الصرف . أحدها العجمة فى مثل ابرهيم واسمعيل واسحق ويعقوب فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تعالى (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل) وقال عز من قائل (ووهبنا له اسحق ويعقوب) . الثانى وزن الفعل نحو يزيد وتغلب ويشكر ويعمر وخضم وضرب اذا سمى به فهـذا وما كان مثـله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل . الثالث العدل فى مثل عمر وزفر وحذام وقطام عدل من عامر وزافر وحاذمة وقاطمة أعلاما . الرابع زيادة الالف والنون فى نحو عثمان وذبيان وسلمان وعدنان فهـذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون . الخامس التركيب نحو بعلبك ومعديكرب ورام هرمز وما كان مثلها مما جعل الاسمان فيه اسما واحدا فهذه الاسماء لاتنصرف للتعريف والتركيب . السادس التأنيث فى مثل طلحة وحمزة وسعاد وقطام فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيث في نحو طلحة وحمزة بالتاء وفى سعاد بتقـدير التاء الا انه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة عـلامة التأنيث ولذلك يتعاقبان الا فيما لا يعتد به وذلك فى تصغير وراء وقدام فقد قيل وريئة وقديديمة وهو قليل ، وأما سقر وما كان مثله فان حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع على ما سنذكر ، فهذه الستة احدى علتيها التعريف فاذا نكرت زالت احدى العلتين وهو التعريف فبقيت علة واحدة فينصرف فتقول هذا ابراهيم وابراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وعمر وعمر آخر وعثمان وعثمان آخر وهذا بعلبك وبعلبك آخر وهذا حمزة وحمزة آخر ، وقوله نحو رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فالمراد ان سعاد وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتأنيث فاذا نكر انصرف لزوال التعريف وقطام فيه ثلاث علل التعريف والتأنيث والعدل فاذا نكر زال التعريف وزال أيضا العدل لزوال التعريف لانه انما كان معدولا فى حال التعريف فبقي في كل واحد منهما سبب واحد وهو التأنيث وهذا الضرب من التأنيث لا أثر له الا مع التعريف فاذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم فى حكم ما لا سبب فيه فان شئت أن تقول بقي بلا سبب لان السبب الباقي لا أثر له وان شئت أن تقول بقي على سبب واحد وهو التأنيث لفظا ، ومثله عمر اذا نكرته

---

(١) زيادة في بعض النسخ للضرورة يقتضيها السياق

زال التعريف وزال العدل بزواله أيضاً ، وهذا انما يطرد فيما مثل به من سعاد وقطام ونظائرهما لا في كل ما أحد سببيه التعريف ألا ترى ان أذربيجان قد اجتمع فيه التعريف والتركيب والعجمة وزيادة الالف والنون فاذا زال التعريف جاز ان يقال لبقائه بلا سبب اذ كان لا أثر لهذه الاسباب الا مع التعريف ولا يقال بقي على سبب واحد لانه لما زال التعريف بقي فيه أكثر من سبب واحد فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ إلا نحو أحمر فان فيه خلافاً بين الاخفش وصاحب الكتاب ﴾

قال الشارح لما أطلق وقال وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير استثنى أحمر ونحوه من الصفات اذ كان فيه خلاف اذا سمي به ثم نكر فان سيبويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنعه في حال تعريفه الا ان المانع من الصرف مختلف ففي حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل وفي حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية ، وذهب أبو الحسن الاخفش الى صرفه لانه بالتسمية فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر فاذا نكر زال التعريف وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده فانصرف وأرى القياس ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثل سكران وعطشان اذا سمي بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ ﴾

قال الشارح اعلم ان ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث اذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكأن الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف عند هؤلاء وفيه رد الى الاصل وقد أنشد قول جرير * لم تتلفع بفضل الخ * والشاهد فيه صرف دعد وترك صرفها ، والتلفع التقنع والتردي . والعلب جمع علبة كظلمة وظلم وهو إناء من جلد يشرب به الأعراب ، يصفها بأنها حضرية رقيقة العيش لا تلبس ما يلبسه العرب ولا تشرب مما يشربون ، ومثله قول الآخر

أَلاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

فصرف هندا في موضعين من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لانه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت والقياس الصرف لان مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب ألا ترى انهم قالوا ذلذلا وجندلا فصرفوه وان كان المراد ذلاذل وجنادل غير مصروفين لانهما بزنة مساجد لكنهم حذفوا الالف منهما تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به ويؤيد وضوحاً أن الالف مرادة أنه قد اجتمع فيها أربع متحركات متواليات في كلمة مع كون الالف مرادة فهو مصروف لمراعاة اللفظ ، وكان الزجاج لا يرى صرف نحو هند ودعد وجمل ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، فأما الاسم الاعجمي الثلاثي الساكن الوسط فمصروف البتة نحو لوط ونوح قال الله تعالى ( امرأة

نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا ) واعلم ان اعتمادهم فى نحو هند ودعد وما كان مثلهما الصرف ومنعه واعتمادهم فى نحو نوح ولوط الصرف ألبتة مع تساويهما فى الخفة لسكون أوسطهما دليل على أن حكم التأنيث أقوى فى منع الصرف من العجمة وصاحب الكتاب لم يفرق بين هند وجمل وبين لوط ونوح وجعل حكم نوح ولوط فى الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس الا ان المسموع ما ذكرنا *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما ما فيه سبب زائد كماه وجور فان فيهما ما فى نوح مع زيادة التأنيث فلا مقال فى امتناع صرفه ﴾

قال الشارح : أما « ماه وجور » اذا سمى بهما امرأتان فلا كلام فى منع صرفهما لانه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سميت امرأة بدكٍ أو حشٍ لكان غير مصروف لما ذكرناه ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولوط *

قال صاحب الكتاب ﴿ والتكرر فى نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلا بحال والزنة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان ﴾

قال الشارح : لما ذكر فى أثناء هذا الفصل أن السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف ألبتة خاف أن يتوهم متوهم أن نحو « حبلى وبشرى وصحراء ومساجد » ناقض لما قرره فنبه عليه وعرف أن العلة ههنا متكررة وذلك أن ألف التأنيث المقصورة والممدودة فى نحو حبلى وسكرى وحمراء وصحراء هى المانعة من الصرف وحدها وأن الصفة لا أثر لها بل هى سبب زائد على المانع ألا ترى أن نحو حبارى وبهمى وشكاعى أسماء غير صفات وليس فيها الا الالف وحدها وأن صحراء وطرفاء ليست بصفة وليس مع الالف الممدودة فيهما سواها وانما منعت الصرف لانها لازمة للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وصحراء وصحارى وليست التاء كذلك فى نحو طلحة وحمزة انما هى علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم الى اسم ولذلك تحذف فى التكسير فى نحو قرية وقرى وظلمة وظلم وجفنة وجفان وطلحة وطلاح فالالف تشارك التاء فى التأنيث وتزيد عليها باللزوم فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان فهذا معنى « تكرر العلة » وكذلك نحو « مساجد ومصابيح » وذلك أن هذا الجمع لم يكن له نظير فى الآحاد وليس فى الجموع جمع الا وله نظير فى الآحاد على ماتقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيا فتكررت العلة وقد تقدم ذلك مبسوطا *

## القول فى وجوه اعراب الاسم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هى الرفع والنصب والجر وكل واحد منهما علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر ان وأخواتها ولا التي لنفى الجنس واسما ولا المشبهتين بليس فلحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر فى باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي لنفى الجنس وخبر ما

ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول ، والجر علم الاضافة ، وأما التوابع فهى فى رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصبّ عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة ، وأنا أسوق هذه الاجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده ۞

قال الشارح : اعلم ان الاعراب فى اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام «الثيب تعرب عن نفسها» وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى اليهم من الفصاحة يقال أعرب وتعرب اذا تخلق بخلق العرب فى البيان والفصاحة كما يقال تمعدد اذا تكلم بكلام معد ، والاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره اضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمراً وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر « فان قيل » فأنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة قيل هذا شيء قادت اليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الاعراب فيهما ولو ظهر الاعراب فيهما أو فى أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد فظهور الرفع فى زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الاعراب وكذلك لو قيل أكل كمثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر الي أن الكمثرى مأكول وكذلك لو ثنيتهما أو نعتهما أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب الموسيان العيسيين وضرب عيسى الكريم موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير فى ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن ، واعلم انهم قد اختلفوا فى الاعراب ماهو فذهب جماعة من المحققين الى انه معنى قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل فى أولها نحو هذا زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد والاختلاف معنى لا محالة ، وذهب قوم من المتأخرين الى انه نفس الحركات وهو رأى ابن درستويه فالاعراب عندهم لفظ لا معني فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة فى اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه ، والاظهر المذهب الاول لاتفاقهم على انهم قالوا حركات الاعراب ولو كان الاعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع وقوله « وجوه الاعراب » يريد به أنواع اعراب الاسماء التى هى الرفع والنصب والجر لانه لما كانت معانى المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافا اليها كان الاعراب المضاف اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه ، واعلم أن سيبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء فسمى حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما وحركات البناء ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الالقاب أن عاملا عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عمله ووقعت الكفاية فى الفرق بهذا اللفظ وأغنى عن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل فكان فى التسمية فائدة الايجاز والاختصار ، وقد خالفه الكوفيون وسموا الضمة اللازمة رفعا والفتحة والكسرة نصباً وجراً والصواب

مذهب

مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة ، واعلم ان اعراب الاسماء من هذه الاربعة الرفع والنصب والجر ولا يدخل الاسم جزم وانما لم تجزم الاسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جزمت لابطل الجازم الحركة واذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين لان التنوين تابع للحركة ولو زالا اختلت الكلمة بذهاب شيئين. أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً اليها والآخر التنوين الذى هو دليل كونه منصرفاً ، « فان قيل » فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها قيل لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه لانه لايسلم سكونه ، ويحكى عن المازنى أنه قال لم يدخل الجزم الاسماء لانه بعوامل يمتنع دخولها على الاسماء من جهة المعنى نحو لم ولما وان المجازية وما جرى مجراها ، وقوله « وكل واحد منها علم على معنى » يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معانى الاسم التي هى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا ارادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعانى لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددها ، ثم قال « فالرفع علم الفاعلية » فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدإ لمشاركةٍ فى الاخبار عنه وذلك لان الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدإ والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه وافتقار المبتدإ الى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذى قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر ، وذهب سيبويه وابن السراج الي أن المبتدأ والخبر هما الاول والاصل فى استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لان المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لان المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ويعرى الاسم عن غيره فى التقدير قبل أن يقترن به غيره ، والذى عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولا وحمل عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن وخبر لا التى لنفى الجنس واسم ما ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منها فصلا يأتى عقيب هذا مرتباً هذا الترتيب ويستقصى عليها الكلام هناك ، وقوله « والفاعل واحد ليس الا » يريد أن كل فعل متعد كان أو غير متعد لايكون له الا فاعل واحد والعلة فى ذلك أن الفعل حديث وخبر فلا بد له من محدث عنه يسند ذلك الحديث اليه وينسب اليه والا عدمت فائدته فاذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل اليه اشتغل به وصار حديثاً عنه وان جئت بعده باسم آخر وقع فضلة فينتصب انتصاب الفضلات وهو المفعول به ، وقوله « ليس الا » يريد ليس الا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفاً وحذف المستثنى أيضاً وحذف المستثنى بعد الا سائغ اذا وقعت بعد ليس وسيوضح فى موضعه من الاستثناء ان شاء الله تعالى *

# ذكر المرفوعات

## ﴿ الفاعل ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو ما كان المسند اليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند اليه ﴾

قال الشارح : اعلم انه قدم الكلام فى الاعراب على المرفوعات لانها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لاتخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام على الفاعل لانه الاصل فى استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه على ما تقدم شرحه ، واعلم ان الفاعل فى عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولذلك كان في الايجاب والنفى سواء ، وبعضهم يقول فى وصفه كل اسم تقدمه فعل غـير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة الى الاحتراز من ذلك لان الفعل اذا أسند الى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهـة ارتفاع الفاعل اذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثراً فيه ، وقال بعضهم فى وصفه هوالاسم الذى يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا كأنه احترز بقوله لمجرد كونه خبرا من الخبر اذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتى الخروج فان هذه الظروف التى وقعت أخبارا يجب تقـديمها لكن لا لمجرد كونه خبرا بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام ، وهذا الكلام عندى ليس بمرضى لان خبر الفاعل الذى هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا اذ لو كان الامر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب فلما لم يجب ذلك فى كل خبر علم انه انما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا وهو كونه عاملا فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام فى قولك أين زيد ونظائره سبب أوجب تقـديمه فاعرفه ، وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم اياه فاعلا فى الصور المختلفة من النفى والايجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد فزيد فى جميع هـذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند اليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل ويؤيد اعراضهم عن المعنى عندك وضوحا انك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلا وانما يكون مبتدأ وخبرا معرضاً للعوامل اللفظية ، وقوله «وحقه الرفع» يعني وخصته من الحركات الرفع ، ورافعه ما أسند اليه من الفعل أو ما كان في معناه من الاسماء مثال الفعل قام زيد رفعت زيدا بقام ومثال ما هو فى معنى الفعل من الاسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك زيد ضارب غلامه وحسن وجهه ومضروب أخوه فهذا فى تقدير يضرب غلامه وحسن وجهه ويضرب أخوه فارتفاع كل واحد من الغلام والوجه والاخ كارتفاع زيد بالفعل قبـله من قولك ضرب زيد ، وربما قال بعضهم فى عبارته الفاعل ما ارتفع باسناد الفعل اليه وهو تقريب وهو في الحقيقة غير جائز لان الاسناد

معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظى ، فان قيل ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعا ، فالجواب عن ذلك من وجوه . أحدها أن الفاعل رفع للفرق بينه و بين المفعول الذى لولا الاعراب لجاز أن يتوهم انه فاعل وكان الغرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تميزه عن صاحبه وكان زمام هذا الامر بيد الواضع . وثانيها أن الفاعل انما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه ألا ترى انك تقول ضرب زيد ويكون الكلام مستقلا وان لم تذكر مفعولا ولو أخذت تحذف الفاعل ولم تقم مقامه شيئاً نحو ضرب زيدا من غير فاعل لم يكن كلاماً واذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضمة أقوى من الفتحة لان الضمة من الواو والفتحة من الالف والواو أقوى من الالف لانها أضيق مخرجا ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك فى الالف لسعة مخرجها ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه واذا ضاق صلب الصوت وقوى فناسبوا بان أعطوا الاقوى الاقوى والاضعف الاضعف ؛ ووجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول اذ الفعل لايكون له الافاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضرب زيد عمراً وأعطيت زيدا درهما وأعلمت زيدا عمروا خير الناس فيتعدى الى مفعول واحد والى اثنين والى ثلاثة وله وأن تأتى بالمصدر بعد ذلك والظرف من الزمان والظرف من المكان والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء والضمة أثقل من الفتحة فأعطوا الفاعل الذى هو قليل الرفع الذى هو ثقيل وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذى هو خفيف وانما فعلوا ذلك لوجهين . احدهما ليقل فى كلامهم مايستثقلون وهو الضمة . والثانى أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلا فى الكلام فيكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل وخفة النصب موازية لكثرة المفعول ومثله مثل من نصب بين يديه حجران أحدهما خمسة أرطال والآخر عشرة أرطال ثم قيل له عالج ان شئت الخفيفة عشر مرات وان شئت عالج الثقيل خمس مرات فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل فيكون ذلك جارياً على منهاج الحكمة والعدل فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والاصل أن يلى الفعل لانه كالجزء منه فاذا قدم عليه غيره كان فى النية مؤخراً ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيداً ﴾

قال الشارح : اعلم ان القياس فى الفعل من حيث هو حركة الفاعل فى الاصل أن يكون بعد الفاعل لان وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه اياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانياً فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازما له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ولذلك اذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم على ماسنذكر فى الفصل الذي بعده وقد تقدم من الدليل في شرح الخطبة على شدة اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقنع واذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لايجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من

حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فاذاً رتبة الفعل يجب أن يكون أولا ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا ، وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ولذلك جاز أن يقال « ضرب غلامه زيد » فالغلام مفعول وهو مضاف الى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو فى الظاهر اضمار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولا كانت النية به التأخير لانه لما وقع فى غير موضعه كانت النية به التأخير الى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز ، ولو قلت « ضرب غلامه زيداً » برفع الغلام مع انه متصل بضمير المفعول لكان ممتنعا لان الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظا ومعنى لان الفاعل وقع أولا وهى مرتبته والشيء اذا وقع فى مرتبته لايجوز أن ينوي بها غيرها ، وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياساً قال وذلك لكثرة ماجاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالاصل وحمل عليه قول الشاعر

جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

وذلك خلاف ماعليه الجمهور والصواب أن تكون الهاء عائدة الى المصدر والتقدير جزى رب الجزاء وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر اذ كان دالا عليه ومثله قولهم من كذب كان شراً له أى كان الكذب شراً له ، وبعضهم يقول الضمير فى البيت يعود الى المفعول بعده ولكن على سبيل الضرورة ولا يجوز مثله فى حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومضمره فى الاسناد اليه كظهره تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتنوى فى ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع الى زيد شبيه بالتاء الراجعة الى أنا وأنت فى أنا ضربت وأنت ضربت ﴾

قال الشارح : لافرق بين اسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وبين اسناده الى المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر الا انك اذا أسندته الى ظاهر كان مرفوعا وظهر الاعراب فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعراب فيه لانه مبنى وانما يحكم على محله بالرفع فاذا قلت ضربت كانت التاء فى محل مرفوع لانها الفاعلة ، واعلم ان الفعل الماضى اذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وقبلت وذلك لئلا يتوالى فى كلمة أربع متحركات لوازم فقولنا لوازم تحرز من ضمير المفعول لان الفعل لايسكن لامه اذا اتصل به ضمير المفعول لان ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز اسقاطه وحذفه وأن لاتذكره فتقول ضربك بالتحريك فيجتمع فيه أربع متحركات اذ لم تكن لوازم لان ضمير المفعول فى حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضربنا بسكون الباء اذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوباً لانه المفعول وتقول ضربنا بحركة الباء اذا أردت المفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعا لانه الفاعل فقد بان الفرق بين ضرْبنا وضرَبنا وحدثنا وحدثنا اذا أسكنت فالضمير فاعل واذا حركت فالضمير مفعول ، وقوله « وهو ضمير يرجع الى زيد » يريد بذلك أنك اذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل فقلت أنا ضربت وعن أنت فى قولك أنت ضربت فكما يعود الى كل واحد منهما ضمير متصل

يظهر في اللفظ له صورة تدركها الحاسة في الخط كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملا لما جهل أمره على ما علم فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن إضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيداً تضمر في الاول اسم من ضربك وضربته اضماراً على شريطة التفسير لانك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيداً فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين اليه استغنيت بذكره مرة ولما لم يكن بد من اعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته اياه ومنه قول طفيل أنشده سيبويه * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب * ﴾

قال الشارح : هذا الفصل من باب اعمال الفعلين وهو باب الفاعلين والمفعولين ، اعلم انك اذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الاسماء العاملة ووجهتهما الى مفعول واحد نحو ضربني وضربت زيداً فان كل واحد من الفعلين موجه الى زيد من جهة المعنى اذ كان فاعلا للاول ومفعولا للثاني ولم يجز أن يعملا جميعا فيه لان الاسم الواحد لايكون مرفوعا ومنصوباً في حال واحدة على ان الفراء قد ذهب الى انك اذا قلت قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف لان من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة وذلك فاسد واذ لم يجز أن يعملا معا فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر للآخر معمولا يدل عليه المذكور ، وذهب الجميع الى جواز اعمال أيهما شئت واختلفوا في الاولية فذهب البصريون الى أن اعمال الثاني أولى وذهب الكوفيون الى أن اعمال الاول أولى فاذا قلت ضربني وضربت زيداً نصبت زيداً لانك أعملت فيه ضربت ولم تعمل الاول فيه لفظا وان كان المعنى عليه ، وذهب سيبويه الى أن في ضربني فاعلا مضمراً دل عليه المذكور وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ ، وذهب الكسائي الى ان الفاعل محذوف دل عليه الظاهر ، وكان الفراء لا يرى الاضمار قبل الذكر ، وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع فتقول على مذهب سيبويه في التثنية ضرباني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدين فتظهر علامة التثنية والجمع لان فيه ضميراً وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيداً وفي التثنية ضربني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربني وضربت الزيدين فتوحد الفعل الاول في كل حال لخلوه من الضمير ، والصحيح مذهب سيبويه لان الاضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك اضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدا والخبر وما دخل عليهما نحو قوله تعالى ( قل هو الله أحد ) وهو اضمار الشأن والحديث وفسره بعده ونحو قول الشاعر

اذا مُتُّ كان الناسُ نِصفانِ شامتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصْنَعُ

المراد كان الشأن والامر الناس نصفان ، ومن ذلك قولهم نعم رجلا زيد ففي نعم فاعل مضمر فسرته النكرة بعده والتقدير نعم الرجل رجلا زيد أي المضمر كناية عن رجل ، ومثله ربه رجلا أدخل رب على مضمر لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده ويسميه الكوفيون المضمر المجهول ، وأما حذف الفاعل البتة واخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحمل على الاضمار بشرط التفسير أولى اذ كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة ، وقوله « تضمر في الاول اسم من ضربك

وضربته» يريد مضمر الاسم المذكور لانه فاعل ومفعول من جهة المعنى اذ كان ضارباً ومضروباً ولذلك يترجم بباب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل مايفعل به الآخر فاذا قلت ضربني وضربت زيداً أضمرت في الاول اسم زيد الذي فعل بك من الضرب مثل ما فعلت به ، فأما البيت الذى أنشده وهو من أبيات الكتاب لطفيل الغنوى

وكُمْتاً مُدَمّاةً كأنّ متونَها جَرى فوقَها واستَشْعَرتْ لَونَ مُذْهَبِ

فشاهد على إعمال الثانى وهو اختيار سيبويه ، نصب اللون باستشعرت وأضمر فى جرى فاعلا دل عليه لون مذهب ولو كان أعمل الاول لرفع اللون بالفعل الاول وكان أظهر ضمير المفعول فى استشعرت وقال واستشعرته كأنه يصف خيلا وأن ألوانها كت مشوبه بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلى الجسد من الثياب والمذهب ههنا من أسماء الذهب فاعرفه ﴿

قال صاحب الكتاب ﴿ وكذلك اذا قلت ضربت وضربنى زيد رفعته لايلائك إياه الرافع وحذفت مفعول الاول استغناء عنه ؛ وعلى هذا تعمل الاقرب أبداً فتقول ضربت وضربنى قومك ؛ قال سيبويه ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربونى قومك ؛ وهو الوجه المختار الذى ورد به التنزيل قال الله تعالى ( آتونى أفرغ عليه قطراً ﴿ وهاؤم اقرأوا كتابيه) واليه ذهب أصحابنا البصريون ﴾

قال الشارح : اذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثانى وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول الا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله « لايلائك إياه الرافع » يشير بذلك الى قربه منه وحذفت مفعول الاول استغناء عنه ولم تضمره لان المفعول فضلة فلم تحتج الى اضماره وعلى هذا يعمل الاقرب أبدا وذلك مقتضى القياس فتقول ضربت وضربنى قومك أعملت الثانى ولذلك رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير ولو أعملت الاول لقلت ضربت وضربونى قومك بنصب القوم واظهار ضمير الجماعة فى الفعل الثانى لان تقديره ضربت قومك وضربونى ؛ والوجه المختار ضربت وضربنى قومك وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى ( آتونى أفرغ عليه قطرا ) أعمل الثانى ولو أعمل الاول لقال آتوني أفرغه عليه قطرا اذ التقدير آتونى قطرا أفرغه عليه ؛ ومثله قوله تعالى ( هاؤم اقرؤا كتابيه ) أعمل الثانى وهو اقرؤا ولو أعمل الاول لقال هاؤم اقرؤه كتابيه ، واعلم ان هـذا الاستدلال بالظاهر والغالب وذلك لانه يجوز ان يكون أعمل الاول وحذف مفعول الثانى لان المفعول فضلة يجوز ان لا يأتى به ؛ ومثله قول الفرزدق

ولَـكِنَّ نِصفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بَنُو عبدِ شَمْسِ بن مَنافٍ وهاشِمِ

فهذا مثل قولهم ضربت وضربنى قومك أعمـل الثانى وهو سبنى ولو أعمل الاول لقال وسبونى لان التقدير لو سببت بني عبد شمس وسبونى

قال صاحب الـكتاب ﴿ وقد يعمل الاول وهو قليل ومنه قول عمر بن أبى ربيعة

﴿ تنخل فاستاكت به عود إسحل ﴿ وعليه الكوفيون ، وتقول على المذهبين قاما وقعد أخواك وقام وقعدا أخواك ، وليس قول امرئ القيس ﴿ كفانى ولم أطلب قليل من المال ﴿

من

من قبيل ما نحن بصدده اذ لم يوجه فيه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول ﴿

قال الشارح قد ذكرنا انه لا خلاف فى جواز اعمال أى الفعلين شئت لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين وانما الخلاف فى الاول منهما فذهب الكوفيون الى ان اعمال الفعل الاول أولى وتعلقوا بأبيات أنشدوها منها قول عمر بن أبى ربيعة

اذا هى لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكَةٍ ‌‌ تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عُودُ إسْحِلِ

الشاهد فيه رفع عود إسحل بالفعل الاول والتقدير تنخل عود إسحل فاستاكت به ولو أعمل الثاني لقال تنخل فاستاكت بعود إسحل ، فقوله « تنخل » أى اختير والاسحل شجر يشبه الاثل يستاك به ينبت بالحجاز ، وهذا لا دليل فيه لان ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه وأما أن يدل على الاولية فلا ، وحجة البصريين فى ترجيح اعمال الثاني أنه أقرب الى المعمول وليس فى اعماله تغيير المعنى اذ لا فرق في المعنى بين اعمال الاول والثانى وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة ، ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فأتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما هما من صفات الجحر والماء ، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدره وصدر زيد فأجازوا فى المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختير الخفض ههنا حملا على الباء وان كانت زائدة فى حكم الساقط للقرب والمجاورة وكان اعمال الثانى فيما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد ، قال ونقول على المذهبين قاما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدم من قولنا انه اذا وجه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعملا فيه جميعاً واذ كانت القضية كذلك وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظا ومعنى ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير فنقول على مذهب سيبويه قاما وقعد أخواك فتثني الفعل الاول لان فيه ضميرا وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوحد الفعلين جميعا الاول لان فاعله محذوف عنده والثانى لانه عمل فى الظاهر بعده ، وتقول على مذهب الفراء قام وقعد أخواك فتوحد الفعلين جميعاً أيضا لخلوهما من الضمير لانهما جميعا عملا فى هذا الاسم الظاهر ورفعاه ، فأما بيت امرئ القيس

فلو أنَّ ما أسْعَى لِأَدْنى مَعيشَةٍ ‌‌ كَفانِى ولم أطْلُبْ قَليلٌ من المالِ

فليس من هذا الباب لان شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجها الي ما وجه اليه الآخر وهو الاسم المذكور وليس الامر فى البيت كذلك لان الفعل الاول موجه الى القليل من المال والثانى موجه الى الملك ولم يجعل القليل مطلوبا وانما كان مطلوبه الملك : وتلخيص معنى البيت انى لو سعيت لمنزلة دنية كفانى قليل من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى انه قال في البيت الثانى

وَلٰكِنَّما أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ‌‌ وقد يُدْرِكُ المجْدَ المؤَثَّلَ أمْثالِي

ولو نصب قليلا بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كفانى قليل و لم أطلب قليلا فيكون هذا عطف

جملة الى جملة لا تعلق لأحدها بالأخرى كقولك ضربني زيد ولم أكرم بكرا وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه ، يصف بعد همته فيقول لو كان سعيي في الدنيا لأدنى حظ فيها لكفتني البلغة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم وانما طلبي معالي الامور كالملك ونحوه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومن اضماره قولهم اذا كان غداً فأتني أي اذا كان ما نحن عليه غدا ﴾

قال الشارح يريد ومن اضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه اذا كان غدا فأتني يريد اذا كان ما نحن عليه غدا فأتني ، فكان ههنا بمعنى الحدوث والتقدير اذا حدث هذا الامر غدا فأتني فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر ، ونحو منه

فإن كان لا يُرْضيك حتّى تَرُدَّني الى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيَا

المراد فان كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر يقال من فعل فتقول زيد باضمار فعل ، ومنه قوله عز وجل ( يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ) فيمن قرأها مفتوحة الباء أي يسبح له رجال ، ومنه بيت الكتاب * ليبك يزيد ضارع لخصومة * أي ليبكه ضارع ﴾

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الانسان قد يرى مضروبا أو مقتولا ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضي فاعلا في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربه أو من قتله فيقول المسؤل زيد أو عمرو يريد ضربه زيد أو قتله عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وان لم ينطق به لان السائل لم يشك في الفعل وانما يشك في فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد ، ومن ذلك قوله تعالى ( يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ) بفتح الباء في قراءة عاصم وابن عامر وذلك أنه بناه لما لم يسم فاعله فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ثم فسر من يسبح علي تقدير سؤال سائل من يسبحه فقال رجال أي يسبح له رجال فرفع رجالا بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه يسبح لانه لما قال يسبح له دل أن ثم مسبحا ، ومثله بيت الكتاب

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومةٍ ومختبطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَوائِحُ

البيت لابن نهيك النهشلي (١) والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع لخصومة أي يبكيه ضارع لخصومة ، والمختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للابل ليسقط ورقها وتعلف ، يصف انه كان مقيماً بحجة المظلوم ناصراً له مؤاسياً للفقير المحتاج ، والضارع الذليل الخاضع وتطيح تذهب وتهلك يقال أطاحته السنون اذا أذهبت(٢) به في طلب الرزق وأهلكته ، والطوائح جمع مطيحة وهي القواذف يقال طوحته الطوائح أي ترامت به المهالك والقياس أن يقال المطاوح لانه جمع مطيحة وانما جاء على حذف الزوائد كما قال الله تعالى ( وأرسلنا الرياح لواقح ) والقياس ملاقح لانه جمع ملقحة وانما جاء محذوف الزوائد ، ورواه الاصمعي ليبك يزيد ضارع لخصومة على بنية الفاعل ولا شاهد فيه

(١) في نسخة وقيل لأوس بن حجر (٢) في نسخة ذهبت به

على

على هذه الرواية ، فعلى قياس قوله تعالى ( يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ) أجاز سيبويه ضرب زيد عمرو لانك لما قلت ضرب علم أن له ضارباً والتقدير ضربه عمرو ، ومثله قراءة من قرأ (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ) قال أبو العباس المعنى زينه شركاؤهم فرفع الشركاء بفعل مضمر دل عليه زين *

قال صاحب الكتاب ﴿ والمرفوع في قولهم هل زيد قام فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر ، وكذلك في قوله عز وجل ( وان أحد من المشركين استجارك ) وبيت الحماسة * ان ذو لوثة لانا * وفي مثل للعرب لو ذات سوار لطمتني ، وقوله تعالى ( ولو أنهم صبروا ) على معنى ولو ثبت ، ومنه المثل ألا حظية فلا ألية أي إن لا تكن لك في النساء حظية فانى غير ألية ﴾

قال الشارح : اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة انما هو عن الفعل لانك انما تستفهم عما تشك فيه وتجهل علمه والشك انما وقع في الفعل وأما الاسم فمعلوم عندك ، واذا كان حرف الاستفهام انما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذى دخل من أجله واذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دل عليه الظاهر لانه اذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الاصل أولى وذلك نحو قولك أزيد قام ورفعه بالابتداء حسن جيد لاقبح فيه لان الاستفهام يدخل على المبتدإ والخبر ، وأبو الحسن الاخفش يختار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر على ماقلناه ، وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعا بالابتداء لان الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر كما ذكرناه ولا يفتقر الي تكلف تقدير محذوف ، وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله « هل زيد قام » فلم يمثل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة وهل فعنده اذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً واذا قلت هل زيد قام يقع اضمار الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده الا بفعل مضمر على انه فاعل وقبح رفعه بالابتداء ولم يجز تقديم الاسم ههنا الا في الشعر فلذلك مثله بهل دون الهمزة ، وانما قبح رفعه بعد هل بالابتداء ولم يقبح بعد الهمزة وذلك من قبل أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفا وأقواها في باب الاستفهام لانها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤال عمن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعني الذى وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعني رب وهل لايسأل بها في جميع المواضع ألا ترى انك تقول أزيد عندك أم عمرو على معنى أيهما عندك ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو قوله تعالى ( هل أتى على الانسان حين من الدهر ) أى قد أتى وقد تكون بمعنى النفي نحو قوله تعالى ( هل جزاء الاحسان الا الاحسان ) واذ كانت الهمزة أعم تصرفا وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلا واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها ، « فان قيل » اذا كان الاستفهام يقتضي الفعل على ما أقررتم فما بالكم ترفعون بعده المبتدأ والخبر فتقولون أزيد قائم وهل زيد قائم

فالجواب ان الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة فدخل الاستفهام سؤالا عن تلك الفائدة ، وذكر قوله تعالى ( وان أحد من المشركين استجارك فأجره ) فأحد هنا مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذى هو استجارك والتقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره وذلك أن إن فى باب الجزاء بمنزلة الالف فى باب الاستفهام وذلك لانها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء نحو من ومتي لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط فى الزمان وليست ان كذلك بل تأتى شرطا فى الاشياء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم فى اللفظ ويقدر له عامل وذلك نحو إن زيد أتانى آته ترفع زيداً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر والتقدير إن أتانى زيد أتانى آته ، قال النمر بن تولب

لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ وإذَا هلَكْتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي

نصب منفساً بعد ان باضمار فعل تقديره ان أهلكت منفسا أهلكته ويجوز رفع منفس فيقال ان منفس أهلكته على تقدير ان هلك منفس ولا بد من تقدير فعل اما ناصب واما رافع ، وزعم الفراء أن أحدا في الآية يرتفع بالعائد الذى عاد اليه ، وهو ضمير الفاعل الذى فى استجارك وهو قول فاسد لانا اذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبراً لاحد وصار الكلام كالمبتدإ والخبر ، واما « بيت الحماسة »

إذَا اقَامَ بِنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا

الشاهد فيه رفع ذو لوثة بفعل مضمر دل عليه لانا والتقدير ان لان ذو لوثة لانا لمكان حرف الجزاء وهى ان واقتضائها الفعل وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبر لا يجوز أن يقال ان زيد قائم أكرمتك ، والخشن جمع أخشن بمعنى الخشن والجمع خشن بسكون الشين نحو قوله

ألْيَنُ مَسًّا فِى حَوَايَا البَطْنِ مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

وتحريك الشين فى البيت ضرورة ، والحفيظة الغضب واللوثة الضعف والاسترخاء أى انهم يخشنون اذا لان الضعيف لعجز أو ذلة يصفهم بالمنعة ، وأما المثل وهو قولهم « لو ذات سوار لطمتنى » فالاسم الذى هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل مقدر دل عليه لطمتني والتقدير لو لطمتنى ذات سوار لطمتني من قبل ان لو تقتضي الفعل اقتضاء ان الشرطية لان لو شرط فيما مضي كما أن إن شرط فيما يستقبل ، ويحكى ان حاتماً الطائى أسر فى بلاد بنى عنزة فغاب عنها الرجال وبقى فيما بين نسائهم حاتم مقيداً مغلولا ثم اتفق لهن الارتحال فارتحلن بحاتم فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد فى المخمصة فقال أفككن عني الغل لافزد ففككن عنه فنزل عن الناقة ونحرها فقيل له فى ذلك فقال هكذا فزدي أنه فلطمته جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لطمتنى يريد لو حرة لطمتنى والمعنى لو لطمتني من كانت فى الشرف لى كفؤاً لهان علىّ ذلك ، وأما المثل الآخر وهو قول العرب « ان لا حظية فلا ألية » فمعناه ان لا تكن لك فى النساء حظية فانى غير ألية كأنها قالت ان كنت ممن لا تحظى عنده امرأة فانى غير ألية ، ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن الا نصباً اذ التقدير الا أكن حظية فيكون منصوباً لانه خبر كان ، يضرب لمن أخطأته الحظوة فيقال ان أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا تأل أن تتودد الى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد وأصله فى المرأة تصلف عند زوجها ، وحظية وألية فعيلة من الحظوة والالو وألوت

أي قصرت و الاصل حظيوة وأليوة وانما قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حد سيدو ميت ، وأما قوله تعالى ( ولو أنهم صبروا ) فان وما بعدها من الاسم والخبر بتأويل مصدر من لفظ الخبر مضاف الى الاسم وهو فى موضع رفع بفعل محذوف وتقديره ولو ثبت صبرهم أووقع لما ذكرناه من أن لولا يليها الا الفعل ، واعلم أنك لو قلت لو أن زيدا قائم لاكرمناه لم يجز واذا قلت لو أن زيدا قام لاكرمناه جاز وذلك لوقوع الفعل فى خبر أن فيكون مفسرا لذلك الفعل المحذوف الرافع كأنا قلنا لو صح أن زيدا قام أو لو ثبت ، « فان قيل » فكيف يكون قام من قولك لو أن زيدا قام دالا على صح وثبت وليس من لفظه قيل لما كانا في المعنى شيئاً واحدا جاز أن يفسر أحدهما بالآخر ألا ترى انه لافرق بين أن تقول قام زيد وبين أن تقول صح قيام زيد أو ثبت قيام زيد فلما كان إياه فى المعنى جاز أن يدل قام على صح لان الصحة القيام فيجوز أن يدل أحدهما على الآخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدهما ملتبس بالآخر من حيث كانت أن وما اتصل بها فى موضع المصدر والفعل المضمر مسند اليه ، وقد أجاز سيبويه أن تكون أن وما اتصل بها بعد لو وان كان فيها معنى المجازاة فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وجاز لان الفعل الذى هو خبر أن يصحح لها معنى المجازاة وساغ ذلك لانها ليست عاملة كان الشرطية فجاز أن يقع بعدها المبتدأ ، وقال السيرافي لو كانت أن فى موضع اسم مبتدإ لجاز أن يقال لو أن زيدا جالس أتيناك على معنى لو وقع هذا والحق الاول لاقتضائها الفعل *

## المبتدأ والخبر

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق ، والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هى كان وان وحسبت وأخواتها لانهما اذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع ، وانما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الاسناد لانهما لو جردا لا للاسناد لكانا فى حكم الاصوات التى حقها أن ينعق بها غير معربة لان الاعراب لايستحق الا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لايتأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فى الجزءين ، وشبههما بالفاعل ان المبتدأ مثله فى انه مسند اليه والخبر فى انه جزء ثان من الجملة ﴾

قال الشارح : هذا الفصل واضح من كلام صاحب الكتاب غير أنا نذكر نكتا تختص بهذا الفصل لابد منها ، اعلم ان المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للاخبار عنه ، والعوامل اللفظية هى أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر فاما الافعال فنحو كان وأخواتها والحروف نحو ان وأخواتها وما الحجازية ، وانما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لان المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا واذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعته تارة ونصبته أخري نحو كان زيد قائما وان زيدا قائم وما زيد قائما وظننت زيدا قائما واذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدإ والخبر الى شبه الفعل والفاعل وهذا معنى

قوله « غصبتهما القرار على الرفع » وقوله « المجردان للاسناد » يريد بذلك انك اذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوته لايستحق الاعراب لان الاعراب انما أتى به للفرق بين المعانى واذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعانى المفيدة احتيج الى الاعراب ليدل على ذلك المعنى فأما اذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب ، وقوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معاً تناولا واحدا » اشارة الى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية ، وهى مسئلة قد اختلف فيها العلماء « فذهب الكوفيون » الى أن المبتدأ برفع الخبر والخبر برفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدإ فلما كان كل واحد منهما لاينفك من الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملا ومعمولا فى حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى ( أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى ) فنصب أيا بتدعوا وجزم تدعوا بأى فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا في حال واحدة ، ومثله قوله تعالى ( أينما تكونوا يدرككم الموت ) فأينما منصوب بتكونوا لانه الخبر وتكونوا مجزوم بأينما وذلك كثير فى كلامهم فكذلك ههنا ، وهو فاسد لانه يؤدى الى محال وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول واذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لانه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخراً فى حال واحدة ، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا اليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد أخاك وان زيدا أخوك وظننت زيدا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملا فى الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره ، وأما الآيات التي أوردوها فان الجواب عنها من وجهين أحدهما أنا لا نسلم أن الجزم فى الفعل بنفس الاسم المنصوب وانما هو بتقدير حرف الشرط الذى هو إن والنصب فى الاسم بالفعل المذكور فاذاً العامل فى كل واحد منهما غير الآخر ، الثانى أنا نسلم أن كل واحدمنهما عامل فى الآخر الا انه باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لامن حيث هو اسم والنصب فى الاسم بالفعل نفسه فهما شيئان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لانه باعتبار واحد يكون عاملا ومعمولا وهو كونه مبتدأ وخبراً ، « وذهب البصريون » الى ان المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التعرى وإسناد الخبر اليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك أن التعرى لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءا من السبب وذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لايوجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة ، « فان قيل » العوامل فى هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرا حسياً كالاحراق للنار والبرد والبل للماء وانما هى أمارات ودلالات والامارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى انه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا « قيل » هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم أن التعرى عامل أنه معرف للعامل اذ

لو زعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعري ، وكان أبو اسحق يجعل العامل فى المبتدإ ما فى نفس المتكلم يعنى من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدإ ، والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه أولا لثان كان خبرا عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل لان الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند اليه غيره كما ان المبتدأ كذلك الا ان خبر المبتدإ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء ، وأما العامل في الخبر فذهب قوم الى انه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا تري الى قوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » وانما قلنا ذلك لانه قد ثبت أنه عامل فى المبتدإ فوجب أن يكون عاملا في الخبر لانه يقتضيهما معاً ألا ترى أن كأن لما اقتضت مشبها ومشبها به كانت عاملة فى الجزءين كذلك ههنا هذا معنى قوله « لانه معنى يتناولهما معاً تناولا واحدا » يعني الابتداء ، وذهب آخرون الى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان فى الخبر قالوا لانا وجدنا الخبر لا يقع الا بعد المبتدإ والابتداء فوجب أن يعملا فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل ان المبتدأ اسم والاصل فى الاسماء أن لاتعمل واذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فاضافة ما لاتأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له ، ويمكن أن يقال أن الشيئين اذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون فى كل واحد من أفراد ذلك المركب ، والذى أراه أن العامل فى الخبر هو الابتداء وحده على ماذكر كما كان عاملا فى المبتدإ الا ان عمله فى المبتدإ بلا واسطة وعمله فى الخبر بواسطة المبتدإ يعمل فى الخبر عند وجود المبتدا وان لم يكن للمبتدا أثر فى العمل الا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء فى قدرة ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا ، وذهب قوم الى أن الابتداء عمل فى المبتدا والمبتدأ وحده عمل فى الخبر وهذا ضعيف لان المبتدأ اسم كما ان الخبر اسم وليس أحدهما بأولى من صاحبه فى العمل فيه لان كل واحد منهما يقتضي صاحبه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة اما موصوفة كالتى فى قوله عز وجل ( ولعبد مؤمن ) واما غير موصوفة كالتى فى قولهم أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وشر أهر ذا ناب وتحت رأسى سرج وعلى أبيه درع ﴾

قال الشارح : اعلم ان أصل المبتدا أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لان الغرض فى الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك فى علم ذلك الخبر ، والاخبار عن النكرة لافائدة فيه ألا ترى انك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم لم يكن فى هذا الكلام فائدة لانه لا يستنكر أن يكون رجل قائما وعالما في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذى تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم فاذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لانك اذا ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فانما ينتظر الذى لايعلمه فاذا

قلت قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثل ماعلمت مما لم يكن يعلمه حتي يشاركك في العلم فلو عكست وقلت قائم زيد فقائم منكور لا يعرفه المخاطب لم تجعله خبرا مقدماً يستفيده المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخبر لان الاسماء لا تستفاد ولا يساوى المتكلم المخاطب لان النكرة مالا يعرفه المخاطب وان كان المتكلم يعرفه ألا ترى انك تقول عندى رجل فيكون منكورا وان كان المتكلم يعرفه فالمعرفة والنكرة بالنسبة الى المخاطب فلذلك قال « المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس » وقد ابتدأوا بالنكرة فى مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة والنكرة اذا اعتمدت على استفهام أو نفى واذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جارا ومجرورا وتقدم عليها نحو تحت رأسى سرج ولى مال واذا كان فى تأويل النفى نحو قولهم شر أهر ذا ناب ، فأما النكرة الموصوفة فنحو قولك رجل من بني تميم جاءنى ومثله قوله تعالى ( ولعبد مؤمن خير من مشرك ) لما وصف الرجل بأنه من بني تميم والعبد بأنه مؤمن يخصص من رجل آخر ليس له تلك الصفة فقرب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالاخبار عنه فائدة وانما يراعى فى هذا الباب الفائدة ، وكذلك اذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفى لان الكلام صار غير موجب فتضمنت النكرة معنى العموم فأفادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحو قولك « أرجل عندك أم امرأة وما أحد خير منك » وقالوا فى المثل « شر أهر ذا ناب » فالابتداء بالنكرة فيه حسن لان معناه ما أهر ذا ناب الا شر فالابتداء ههنا محمول على معني الفاعل وجري مثلا فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير ، ومعنى شر أهر ذا ناب أنهم سمعوا هرير كلب فى وقت لا يهر مثله فيه الا لسوء ظن ولم يكن غرضهم الاخبار عن شر وانما يريدون الكلب أهره شر وانما كان محمولا على معنى النفى لان الاخبار به أقوي لانه أوكد ألا تري ان قولك ما قام الا زيد أوكد من قولك قام زيد وانما احتيج الي التوكيد فى هذه المواضع من حيث كان أمراً مهما لما ذكرناه ، ومما جاء من ذلك قولهم فى المثل شيء ماجاء بك يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود فى ذلك الوقت أى ماجاء بك الا شيء أى حادث لا يعهد مثله ، وأما قولهم « تحت رأسى سرج وعلى أبيه درع ولك مال » فالذي سوغ ذلك كونك صدرت فى الخبر معرفة هي المحدث عنها فى المعنى ألا ترى ان السرج من قولك تحت رأسى سرج وان كان المحدث عنه فى اللفظ فالرأس مضاف الى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسى وهذا الضمير هو المحدث عنه فى المعنى كأنك قلت أنا متوسد سرجا وكذلك على أبيه درع كأنك قلت أبوه متدرع وكذلك لك مال المعنى أنت ذو مال فلما كان المعنى مفيدا جاز وان كان اللفظ على خلافه ، والذى يؤيد عندك ما قلناه انك لو قلت تحت رأس سرج وعلى رجل درع ولرجل مال لم يكن كلاما ، وانما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدما لوجهين . أحدهما ان الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة اذا وقعا بعدها لانه فى الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقر وهو فعل ويدل أنه جملة أنه يقع صلة والصلات لا تكون الا جملا واذا كان كذلك فلو قلت سرج تحت رأسى أو درع على أبيه أو قال درهم لى لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس ، والوجه الثانى أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة فى الواجب فلما سمج ذلك عندهم فى اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر وانما كان تأخيره أحسن من تقديمه لانه وقع

موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ وان كنا قد أحطنا علماً أنه المبتدأ ، ومن ذلك قولهم سلام عليك وويل له قال الله تعالى ( سلام عليك سأستغفر لك ربي . وويل للمطففين ) ومن ذلك أمت في حجر لافيك ، فهذه الاسماء كلها انما جاز الابتداء بها لانها ليست أخبارا في المعنى انما هي دعاء أو مسئلة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقدير ليسلم الله عليك وليلزمه الويل ، وقولهم أمت في حجر لافيك معناه ليكن الأمت في الحجارة لا فيك والأمت اختلاف انخفاض وارتفاع قال الله تعالى ( لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً ) والمعني أبقاك الله بعد فناء الحجارة لان الحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر

مَاأَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ ۞ تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومُ

فلما كانت في معني الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل ، والفرق بين الرفع والنصب أنك اذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر واذا نصبت كانك تعمل في حال حديثك في اثباتها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق ﴾

قال الشارح : اعلم ان خبر المبتدإ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدإ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك اذا قلت عبد الله منطلق فالصدق والكذب انما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لان الفائدة في انطلاقه وانما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند اليه الخبر الذي هو الانطلاق ، وخبر المبتدإ على ضربين مفرد وجملة فاذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعني أو منزلا منزلته فالاول نحو قولك زيد منطلق ومحمد نبينا فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق فقيل من زيد هذا الذي ذكرته لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على انه هو ، وأما المنزل منزلة ما هو هو فنحو قولهم أبو يوسف أبوحنيفة فأبو يوسف ليس أباحنيفة انما سد مسده في العلم وأغني غناءه ، ومنه قوله تعالى ( وأزواجه أمهاتهم ) أي هن كالأمهات في حرمة التزويج وليس بأمهات حقيقة ألا ترى الى قوله تعالى ( ان أمهاتهم الا اللائي ولدنهم ) فبقي أن لا تكون أمهات حقيقة الا الوالدات ، ثم المفرد على ضربين يكون متحملا للضمير وخالياً منه فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن ومحمد خير منك ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه لأن هذه الاخبار في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند اليه ولما كانت مسندة الى المبتدإ في المعنى ولا يصح تقديم المسند اليه على المسند أسند الي ضميره وهذا هو التحقيق ؛ والذي يدل علي تحملها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهرا لكان مرفوعا نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه واذا عملت في الظاهر لكونه

فاعلا عملت فى المضمر اذا أسندت اليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبر فى حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل كذلك هذه الاسماء ، وتحمل هذه الاشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوبا الى ذلك المضمر ولو نسبته الى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو زيد ضارب غلامه لان الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان فى حكمه وجاريا مجراه « وأما القسم الثانى وهو ما لا يحتمل الضمير من الاخبار » وذلك اذا كان الخبر اسما محضا غير مشتق من فعل نحو زيد أخوك وعمرو غلامك فهذا لا يتحمل الضمير لانه اسم محض عار من الوصفية ، والذى يتضمن الضمير من الاسماء ما تقدم وصفه من الاخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه وهذه الاسماء ليست كذلك وانما الاخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد ، وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرمانى من المتأخرين من البصريين الى انه يتحمل الضمير قالوا لانه وان كان اسما جامدا غير صفة فانه فى معني ما هو صفة ألا تري انك اذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الاخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الاسماء وانما المراد اسناد معني الاخوة وهى القرابة ومعني الغلامية وهى الخدمة اليه وهذه المعانى معانى أفعال ، والصحيح الاول وعليه الاكثر من أصحابنا لان تحمل الضمير انما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعني وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا ، واعلم ان خبر المبتدا اذا كان مفردا سواء كان مشتقا أو غير مشتق فانه يكون مرفوعا مثل المبتدا لان الابتداء والتعرى كما رفع المبتدأ على ماذكرناه كذلك رفع الخبر لان تناوله إياه كتناوله المبتدأ الا ان تناوله المبتدأ بلاواسطة وتناوله الخبر بواسطة المبتدا فكان المبتدأ شرطا لاعلة وقد تقدم ذلك ❊

قال صاحب الكتاب ﴿ والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر ان تعطه يشكرك وخالد فى الدار ﴾

قال الشارح : اعلم ان الجملة تكون خبرا للمبتدا كما يكون المفرد الا انها اذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معني انه لو وقع المفرد الذى هو الاصل موقعها لكان مرفوعا ، والذى يدل على ان المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثان فاذا استقل المعني بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه ، والامر الثانى أن المبتدأ نظير الفاعل فى الاخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدا مفرد ، واعلم انه « قسم الجملة الى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية » وهذه قسمة أبى على وهى قسمة لفظية وهى فى الحقيقة ضربان فعلية واسمية لان الشرطية فى التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف فى الحقيقة للخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل ، فمثال « الجملة الفعلية » زيد قام أبوه فزيد مرتفع بالابتداء وقام فى موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الاب في قوله زيد قام أبوه وهذا الضمير يعود الى المبتدا الذي هو زيد ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدا وذلك لان الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فاذا لم يكن فى الجملة ذكر يربطها بالمبتدا

حتي تصير خبرا وتصير الجملة من تمام المبتدا وقعت الجملة أجنبية من المبتدا ولا تكون خبرا عنه ألا ترى انك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد فاذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبرا ، وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الاول منها اسما كما سميت الجملة الاولى فعلية لان الجزء الاول فعل وذلك نحو زيد أبوه قائم ومحمد أخوه منطلق فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدا الثاني والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدا الاول كما كان قولك قام أبوه كذلك في المسئلة الاولى فأخبرت عن المبتدا الثاني وهو الاب بمفرد ولذلك لم تحتج الى ضمير وأخبرت عن المبتدا الاول بجملة من مبتدا وخبر وهي أبوه قائم والهاء عائدة الى المبتدا ولولا هي لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية ، وأما «الجملة الثالثة وهي الشرطية» فنحو قولك زيد ان يقم أقم معه فهذه الجملة وان كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الاصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد الا انه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالاخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدا والخبر ، كما ان المبتدأ لا يستقل الا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل الا بذكر الجزاء ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود الى المبتدا منهما عائد واحد نحو زيد ان تكرمه يشكرك عمرو فالهاء في تكرمه عائدة الى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلازم نحو زيد ان يقم أكرمه ففي يقم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمه تعود اليه أيضاً ، «الرابعة الظرف» والظرف على ضربين ظرف من الزمان وظرف من المكان وحقيقة الظرف ما كان وعاء وسمي الزمان والمكان ظروفاً لوقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرف خبرا عن المبتدا نحو قولك زيد خلفك والقتال اليوم ، واعلم ان الظرف على ضربين ظرف زمان وظرف مكان والمبتدأ أيضاً على ضربين جثة وحدث فالجثة ما كان شخصاً مرئياً والحدث ما كان معنى نحو المصادر مثل العلم والقدرة فاذا كان المبتدأ جثة نحو زيد وعمرو وأردت الاخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا من ظروف المكان نحو قولك زيد عندك وعمرو خلفك واذا كان المبتدا حدثا نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان ، والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان فاذا أخبرت باستقرارها في بعض الامكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره ، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قولك زيد خلفك فخلفك خبر عن زيد وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما فاذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك ، وأما ظرف الزمان فاذا أخبرت به عن الحدث أفاد لان الاحداث ليست أمورا ثابتة موجودة في كل الاحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت فاذا قلت القتال اليوم أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ، وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الاحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان اذ كانت موجودة في جميع الازمنة فاذا أخبرت وقلت زيد اليوم أو عمرو الساعة لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده لان التقدير زيد حال أو مستقر

فى اليوم وذلك معلوم لانه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم اذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون واحد ، « فان قيل » فأنت تقول الليلة الهلال والهلال جثة فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم فالجواب انه انما جاز فى مثل الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه لانك انما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز الا أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز ، واعلم أن الخبر اذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد فى الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لان الدار ليست من زيد فى شيء وانما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هي الاخبار فى الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وانما حذفتها وأقمت الظرف مقامها ايجازا لما فى الظرف من الدلالة عليها اذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على ماتقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف لان الظرف لا يدل عليه لانه ليس من ضرورة كونه فى الدار أن يكون جالسا أو قاعدا ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا فى ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل فذهب الاكثر الى انه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره زيد استقر في الدار أو حل في الدار ويدل على ذلك أمران أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذى فى الدار زيد والصلة لاتكون الا جملة « فان قيل » التقدير الذي هو مستقر فى الدار كما قال ما أنا بالذى قائل لك شيئاً والمراد بالذى هو قائل فكذلك هنا يكون الظرف متعلقاً باسم مفرد على تقدير مبتدا محذوف قيل اطراد وقوع الظرف خبراً من غير هو دليل على ماقلناه فان ظهرت فى اللفظ كان حسناً وان لم تأت بها فحسن أيضاً ولم يقبح قبح ما أنا بالذى قائل لك ولا هو فى قلته فاطراد جاءنى الذي في الدار وقلة ماأنا بالذى قائل لك شيئاً تدل على ماذكرناه ، والامر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به والاصل أن يتعلق بالفعل وانما يتعلق بالاسم اذا كان فى معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الاصل الذى هو الفعل أولى ، وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الاخبار بالظرف من قبيل المفردات اذ كان يتعلق بمفرد فتقديره مستقر أو كائن ونحوهما والحجة فى ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدم والجملة واقعة موقعه ولا شك أن اضمار الاصل أولى ووجه ثان أنك اذا قدرت فعلا كان جملة واذا قدرت اسما كان مفرداً وكلما قل الاضمار والتقدير كان أولى ، واعلم انك لما حذفت الخبر الذى هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدا فى المعنى ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذفت الاستقرار وصار أصلا مرفوضاً لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره والقول عندي فى ذلك أن بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ونقل الضمير الى الظرف لا يجوز اظهار ذلك المحذوف لانه قد صار أصلا مرفوضاً فان ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع ، واعلم انك اذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلا أو اسما وفيه ضمير مرفوع والظرف وذلك

الضمير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدا واذا قلت زيد فى الدار أو من الكرام فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك اذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضع رفع بأنه خبر المبتدا ، وذهب الكوفيون الى انك اذا قلت زيد عنـدك أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك باضمار فعل ولا بتقديره وانما ينتصب بخلاف الاول لانك اذا قلت زيد أخوك فزيد هو الاخ فكل واحد منهما رفع الآخر واذا قلت زيد خلفك فان خلفك مخالف لزيد لانه ليس اياه فنصبناه بالخلاف ، وهذا قول فاسد لانه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الاول كما ينتصب الثانى لان الثانى اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثانى أيضا لان الخلاف عدم المماثلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل مافعل صاحبه به ، وأيضا فان من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد يعود اليه من الظرف اذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوع واذا كان مرفوعا فلا بد له من رافع واذا كان له رافع فى الظرف كان ذلك الرافع هو الناصب فاعرفه ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا بد فى الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع الى المبتدا وقولك فى الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك فى مثل قولهم البر الكرّ بستين والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى ( ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور) ﴾

قال الشارح قد تقدم قولنا أن خبر المبتدأ اذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطيـة أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع الى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ اذا كانت غير الأول ، وقوله « اذا قلت زيد فى الدار معناه استقر فيها » يعنى أنه يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك ، وقوله « وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره » يعني أن الراجع الى المبتدأ اذا كان الخبر جملة فانه يجوز حذفه واسقاطه مع شـدة الحاجة اليه وذلك اذا كان موضع المضمر معلوماً غـير ملتبس كقولهم « السمن منوان بدرهم » فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان و بدرهم خبر المبتدا الثانى والمنوان وخبره خبر المبتدأ الاول والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم فموضع منه المحذوف رفع لانه صفة لمنوين وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود الى الموصوف وهو المنوان والثانى الهاء المجرورة وهى تعود الى السمن لابد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدا ولم يتصل به وساغ حذف العائد ههنا لان حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعـده بعض من الجنس وانما يذكر هـذا الكلام لتسعير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قال السمن كله منوان منه بدرهم ولولا هـذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك ، ومثله « البر الـكر بستين » الا أن المحذوف ههنا شيئان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكر منه بستين الا ان موضع منه هنا نصب على الحال لانه لايجوز أن يكون نعتاً للكر اذ كان معرفة والعامل فى الحال الجار والمجرور الذى هو الخبر وهو بستين وصاحب الحال المضمر المرفوع فيه وجاز تقدمه عليـه وان كان العامل معنى لان لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك كل يوم لك ثوب ، وفى منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوع يعود الى المضمر فى بستين والآخر الهاء العائدة الى المبتدأ الاول الذى هو البر وهى الرابطة ، والثانى

من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكر بستين درهما فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى انك لو لم ترده لالتبس ولم يعلم من أي الانواع هو الثمن ، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فانه قد جاء حذف الجملة التى هى خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى ( واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن ) معناه فعدتهن ثلاثة أشهر الا انه حذف لدلالة الاول عليه واذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل ، وأما قوله تعالى ( ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ) فمن فى موضع رفع بالابتداء وصبر وغفر الصلة والعائد ضمير الفاعل فيهما . وقوله «ان ذلك لمن عزم الأمور» في موضع الخبر وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل فلذلك اذا وقعت خبرا افتقرت الى ضمير عائد الى المبتدأ كما تفتقر الجملة اذا وقعت خبرا ولم يوجد العائد فى الآية فكان مرادا تقديرا وانما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى ان ذلك الصبر منه أي من الصابر *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك وكقوله تعالى ( سواء محياهم ومماتهم وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ) المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه ، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك في الدار رجل ﴾

قال الشارح يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة فمثال المفرد قولك قائم زيد وذاهب عمرو وقائم خبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك ذاهب خبر عن عمرو ومثال الجملة أبوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة فى موضع الخبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك أخوه ذاهب مبتدأ وخبر فى موضع الخبر عن عمرو ، وذهب الكوفيون الى منع جواز ذلك واحتجوا بأن قالوا انما قلنا ذلك لانه يؤدى الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى انك اذا قلت قائم زيد كان فى قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر فى التثنية والجمع فتقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً فى الاحوال كلها وكذلك اذا قلت أبوه قائم زيد كانت الهاء فى أبوه ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولاخلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره ، والمذهب الاول لكثرة استعماله فى كلام العرب قالوا « مشنوء من يشنؤك وتميمى أنا » فمن يشنؤك مبتدأ ، وقوله مشنوء الخبر وهو مقدم وكذلك تميمى أنا أنا مبتدأ وتميمى خبر مقدم ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها انما هى كونه تميمياً لا أنا المتكلم ، وأما قولهم أنه يؤدى الى تقديم المضمر على الظاهر فنقول أن تقديم المضمر على الظاهر انما يمتنع اذا تقدم لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا وأما اذا تقدم لفظاً والنية به التأخير فلا بأس به نحو ضرب غلامه زيد ألا ترى أن الغلام ههنا مفعول ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وان تقدم لفظا فهو مؤخر تقديرا وحكما ، ومنه قوله تعالى « فأوجس فى نفسه خيفة موسى ) الهاء فى نفسه عائدة الى موسى وان كان الظاهر متأخرا لانه فى حكم المتقدم من حيث كان فاعلا ، ومثله قولهم فى المثل في أكفانه لف الميت وقالوا فى بيته يؤتى الحكم فقد تقدم المضمر على الظاهر فيهما لفظا لان النية بهما التأخير والتقدير لف الميت فى أكفانه ويؤتى الحكم فى بيته واذا ثبت ماذكرناه جاز

تقديم خبر المبتدأ عليه وان كان فيه ضمير لان النية فيه التأخير من قبل ان مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه ، وأما قوله تعالى ( سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وسواء عليهم محياهم ومماتهم ) فمحياهم مبتدأ ومماتهم عطف عليه وسواء خبر مقدم وانما وحد الخبر ههنا والمخبر عنه اثنان لوجهين أحدهما أن سواء مصدر فى معنى اسم الفاعل فى تأويل مستو والمصدر لا يثني ولا يجمع بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذان عدل وهؤلاء عدل فكذلك ههنا ، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال محياهم سواء ومماتهم كما قال ٭ فانى وقيار بها لغريب ٭ أراد فانى لغريب بها وقيار ، وكذلك قوله تعالى ( سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ) الفعل ههنا في تأويل المصدر والمعنى سواء عليهم الانذار وعدم الانذار فالانذار وما عطف عليه مبتدأ فى المعني وسواء الخبر وقد تقدم وسواء مصدر فى معني اسم الفاعل والتقدير مستويان على ما تقدم ألا تري أن موضع الفائدة الخبر والشك انما وقع فى استواء الانذار وعدمه لا فى نفس الانذار ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك اذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام وانما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية وليس المراد منها الاستفهام وانما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما فى معنى التسوية ألا ترى أنك تقول فى الاستفهام أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد والشيئان اللذان يسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول فى التسوية ما أبالى أفعل أم لم يفعل فأنت غير مستفهم وان كان اللفظ الاستفهام وذلك لمشاركته الاستفهام فى التسوية لان معنى ما أبالى أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان فى علمى كما قال في الاستفهام كذلك هذا هو التحقيق من جهة المعني ، وأما اعراب اللفظ فقالوا سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه ، وقوله « وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك فى الدار رجل » قد تقدم فى الفصل قبله لِمَ ابتديء بالنكرة هنا ولم التزم تقديمه بما أغنى عن اعادته ٭

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما سلام عليك وويل لك وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها اذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفى قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال ﴾

قال الشارح : لما تقدم من كلامه أنه قد التزم تقديم الخبر اذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أورد علي نفسه اشكالا وهو قولهم « سلام عليك وويل له » فان المبتدأ نكرة والخبر جار ومجرور ولم يتقدم على المبتدأ ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك لك مال وتحتك بساط انما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس الخبر بالصفة وههنا لا يلبس لانه دعاء ومعناه ظاهر ألا ترى انك اذا قلت سلام عليك وويل له بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا واذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل فقولك سلاماً عليك وويلا لك بمنزلة سلم الله عليك وعذبك الله فلما كان المعنى فيه ينزع الى معني الفعل لم يغير عن حاله لان مرتبة الفعل أن يكون مقدماً ، وأما قوله « وفى قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال » يريد أنه قد التزم ههنا تقديم الخبر أيضاً وانما قدم الخبر فى هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام وذلك أنك اذا قلت أين زيد فأصله أزيد عندك فحذفوا الظرف وأتوا بأين مشتملة على الامكنة كلها وضمنوها معنى همزة الاستفهام

فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبراً ، وكذلك اذا قلت كيف زيد معناه على أى حال زيد واذا قلت متى القتال فمعناه أالقتال غداً ونحوه فعمل فيه ما عمل بأين وستوضح أحوال هذه الظروف المستفهم بها فى أماكنها إن شاء الله تعالى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف أحدهما فمن حذف المبتدأ قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شممت ريحاً المسك والله أو رأيت شخصاً فقلت عبدالله وربى ومنه قول المرقش * إذ قال الخميس نعم * ومن حذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع وقول ذي الرمة :

فَياظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَينَ النَّقا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ

وقوله تعالى ( فصبر جميل ) يحتمل الامرين أى فأمرى صبر جميل أو فصبر جميل أجمل ﴾

قال الشارح : اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلابد منهما الا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لان الالفاظ انما جيء بها للدلالة على المعنى فاذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى فما حذف فيه المبتدأ « قول المستهل الهلال والله » أى هذا الهلال والله والمستهل طالب الهلال كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم ، ومثله اذا شممت ريحاً طيبة قلت « المسك والله » أى هو المسك والله أو هذا المسك ، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فاذا رأيته بعد قلت عبدالله وربى كأنك قلت ذاك عبدالله أو هذا عبدالله، وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه فعرف بتلك الاوصاف فقلت زيد والله أى هو زيد أو المذكور زيد ، وأما بيت المرقش الاكبر

لَا يُبْعِدِ اللهُ التَّلَبُّبَ والـغَارَاتِ إذْ قالَ الخَمِيسُ نَعَمْ

فالتلبب لبس السلاح والخميس الجيش والنعم الابل قال الفراء هو ذكر لا يؤنث يقال هذا نعم وارد ، والمعنى أنه يتأسف على الغير ولا سيما فى أوقات اقبالهم على الغنائم فيقول الجيش نعم أى هذا نعم فاطلبوه الا أنه حذف للعلم به ، وقد « حذف الخبر ايضا » كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك فى الجوابات يقول القائل من عندك فتقول زيد والمعنى زيد عندي الا انك تركته للعلم به اذ السؤال انما كان عنه ، ومن ذلك قولهم « خرجت فاذا السبع » اعلم ان اذا تكون على ضربين زمانا وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعلية واذا وقع بعدها اسم كان ثم فعل مقدر نحو ( اذا السماء انشقت واذا الارض مدت ) والتقدير اذا انشقت السماء انشقت واذا مدت الارض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل ، وتكون بمعنى المفاجأة وهى فى ذلك على ضربين تكون اسما وتكون حرفا واذا كانت اسما كانت ظرفاً من ظروف الامكنة واذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما أن إن حرف دال على معنى المجازاة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجت فاذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن ثم حذف وكان السبع مبتدأ واذا الخبر قد تقدم كما تقول عندي زيد

ويتعلق

ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فان ذكرت اسما آخر كان منصوباً على الحال نحو خرجت فاذا السبع واقفاً أو عادياً والعامل فى الحال الظرف وان شئت رفعته على الخبر وجعلت الظرف من صلته ، فان جعلتها حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة والتقدير خرجت فاذا السبع حاضر أو موجود لان المبتدأ لا بد له من خبر ولا خبر لها ههنا ظاهراً فوجب أن يكون مقدراً ، وأما قول ذى الرمة * فياظبية الوعساء * الخ فالخبر محذوف فيه والتقدير أأنت الظبية أم أم سالم والمراد انكما التبستما علي لشدة تشابهكما فلم أعرف احدا كما من الاخرى ، والوعساء الارض اللينة ذات الرمل ، وجلاجل موضع ويروى بالحاء غير المعجمة والنقا الكثيب من الرمل ، وقوله تعالى ( فصبر جميل ) احتمل الامرين وذلك أن يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمعنى فصبر جميل أجمل من غيره أو فعندى صبر جميل وجاز الابتداء بقوله صبر جميل وهو نكرة لانها قد وصفت والنكرة اذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك ، ويجوز أن يكون صبر جميل خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير فأمرى صبر جميل أو صنعى صبر جميل *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد التزم حذف الخبر فى قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده ، ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم أقائم الزيدان وضربى زيداً قائماً وأكثر شربى السويق ملتوتا وأخطب مايكون الامير قائماً وقولهم كل رجل وضيعته ﴾

قال الشارح : اعلم أن لولا حرف يدخل علي جملتين احداهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فتعلق احداهما بالاخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط احداهما بالاخرى فتصيران كالجملة الواحدة فتقول قام زيد خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لاحداهما بالاخري فاذا أتيت بان الشرطية فقلت ان قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلقت احداهما بالاخرى حتي لو ذكرت احدي الجملتين منفردة لم تفد ولم تكن كلاماً ، وكذلك لولا تقول زيد قائم خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان احداهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فاذا أتيت بلولا وقلت لولا زيد قائم لخرج محمد ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الاولى فصارتا كالجملة الواحدة الا انه حذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتي رفض ظهوره ولم يجز استعماله فاذا قلت لولا زيد لخرج محمد كان تقديره لولا زيد حاضر أو مانع ومعناه أن الثانى امتنع لوجود الاول وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدا لانه لا عائد منها الى زيد والجملة اذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد الى المبتدا وانما اللام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها ، وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدا بعد لولا بقولهم اما لا ومعناه أن رجلا أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف فى فعلها فقيل له أفعل كذا وكذا ان كنت لاتفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتي صار الاصل مهجوراً ، وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل لاشتراكهما فى معنى الآخر ألا ترى انه لافرق من جهة المعنى بين زيد قائم وقام زيد قال الجموح

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا  هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ
لاَ دَرَّ دَرُّكَ إِنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمْ  لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ

والمراد لولا الحد . وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل والتقدير لولا يمنع زيد وهذا ضعيف لوجوه منها أنه لو كان الامر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها لان أحد يعمل فيها النفي ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثاني أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي فتقول لولا زيد ولا خالد لا كرمتك نحو قوله تعالى ( وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات ) فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دل على أن الجحود قد زايلها ، الوجه الثالث أن الحرف انما يعمل اذا اختص بالمعمول نحو حروف الجر فانها مختصة بالاسماء ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الافعال ولو لا هذه غير مختصة بل تدخل على الاسماء نحو لولا زيد لا كرمتك وتدخل على الافعال فى نحو ما أنشدناه من البيتين فاعرفه ، قال ومن ذلك قولهم « أقائم الزيدان » يعني أنه حذف الخبر لسد الفاعل مسده ، واعلم ان قولهم أقائم الزيدان انما أفاد نظراً الي المعني اذ المعني أيقوم الزيدان فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعني فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا اصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف علي الحقيقة ، ولو قلت قائم الزيدان من غير استفهام لم يجز عند الاكثر وقد أجازه ابن السراج وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل وان كان فيه قبح لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدا نحو زيد ضارب أبوه أو موصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه أو ذى حال نحو هذا زيد ضارباً أبوه أوعلى استفهام أو نفي بخلاف الفعل فانه يعمل معتمدا وغير معتمد وسنذكر أحكامه مستقصى فى فصل اسم الفاعل ، وأما قولهم « ضربى زيدا قائما » فهى مسئلة فيها أدنى اشكال يحتاج الى كشف وذلك أن المعني ضربت زيدا قائما أو أضرب زيدا قائما فالكلام تام باعتبار المعنى الا انه لابد من النظر في اللفظ واصلاحه لكون المبتدا فيه بلا خبر وذلك أن قولك ضربى مبتدأ وهومصدر مضاف الى الفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدا ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع لان الخبر اذا كان مفرداً يكون هو الاول والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم ، ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربى لان العامل فى الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لان الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزء غير الاول فكذلك ماسد مسده ينبغي أن يكون غير الاول ، واذا كان الامر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدراً فيه ضمير فاعل يعود الى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الي ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربى زيداً اذا كان قائما فاذا هى الخبر والحق أنها فى موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ماتقدم ونقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به فى موضع مرفوع لانه خبر المبتدا فالظرف وحده فى موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معرباً نحو القتال اليوم وعندك ونحو ذلك والظرف

مع الضمير فى موضع خبر المبتدا فاذا أريد المضى قدر باذ واذا أريد المستقبل قدر باذا والظرف الذى هو اذا أو اذ يضاف الى الفعل والفاعل الذى هو كان والضمير الذى فيه وكان هذه المقدرة هى التامة وليست الناقصة لحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه ، « فان قيل » ولم قدر الخبر باذا أو اذ دون غيرهما من ظروف المكان قيل لانهما ظرفا زمان وظروف الزمان يكثر الاخبار بها عن الاحداث والاخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره بها أولى ، وكانت اذ واذا أولى من غيرها من ظروف الزمان لشمولهما فاذ تشمل جميع ما مضى واذا تشمل جميع المستقبل فلما أريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه ، « فان قيل » ولم قلتم إن كان المقدرة هى التامة دون أن تكون الناقصة قيل لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قولك ضربى زيدا قائما الخبر ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفة لان أخبار كان تكون معرفة ونكرة فالمعرفة نحو قولك كان زيد أخاك وكان محمد القائم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على انه حال وليس بخبر ، وأما المسئلة الثانية وهى « أكثر شربى السويق ملتوتا » فالكلام عليها كالكلام على المسئلة قبلها فى تقدير الخبر والعامل فيه الا ان قوله أكثر شربي ليس بمصدر وانما لما أضيفت أكثر الى شربى الذى هو المصدر صار حكمه حكم المصدر لان أفعل بعض ما يضاف اليه تقول زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة لانه بعض الحجارة ولو قلت الياقوت أفضل الزجاج لم يجز لانه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صمت أحسن الصيام تنصب أحسن على المصدر لانه لما أضفته الى المصدر صار مصدراً فكذلك لما أضفت أكثر الى الشرب الذى هو مصدر صار مصدرا وجاز أن يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر ، وأما المسئلة الثالثة وهى « أخطب مايكون الامير قائما » فهى فى تقدير حذف الخبر كالمسئلة الاولى الا ان فيها اتساعا أكثر من الاولى وذلك أن فيها وجهين من التقدير أحدهما نحو المسئلة قبلها فقولك أخطب ما يكون الامير بمعنى أخطب كون الامير لان ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر * يسر المرء ماذهب الليالي * وكذلك ما يكون بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الامير اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون اذا الخبر وهو فى موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم يدل على ذلك انه قد حكى عن بعض العرب أخطب مايكون الامير يوم الجمعة بنصب يوم فدل ذلك على ان اذا فى موضع نصب كما تقول زيد عندك وفيه ضمير والظرف والضمير فى موضع رفع لانه الخبر ، الوجه الثانى أن يكون قوله أخطب مايكون بمعنى الزمان لان ماتكون بمعنى الزمان لانها فى تأويل المصدر والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال أخطب أوقات كون الامير كما يقال مقدم الحاج وخفوق النجم أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ويكون الخبر اذا كان قائما على ماتقدم الا أن اذا على هذا فى موضع رفع خبراً عن الاول كما تقول وقت القتال يوم الجمعة فكأنه قال أخطب الاوقات التى يكون الامير فيها خطيباً اذا كان قائماً ، ومثله على سعة الكلام ( بل مكر الليل والنهار ) وهما لايمكران لكن لما كان فيهما جعله لهما ، ومثله ( ألم يروا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصراً ) والنهار لا يبصر انما يبصر فيه ، والذى أحوج الى تقدير

المصدر بالزمان ههنا أنه قد نقل عنهم أخطب مايكون الامير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدرالاول بالزمان وقضى على اذا التي هي الخبر بالرفع فاعرفه ، وأما قولهم « كل رجل وضيعته » فالمراد كل رجل وضيعته مقرونان الا انك حذفت الخبر واكتفيت بالمعطوف لان معني الواو هنا كمعنى مع فقولك كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته وهذا كلام مكتف فالواو ههنا كالواو فى قولك استوى الماء والخشبة الا ان قولنا استوى الماء والخشبة أوله فعل يعمل فيه وليس ههنا فعل وانما هو اسم عطف على اسم بالواو التى معناها معنى مع فعطفت لفظا والمعنى معني الملابسة ، واعلم ان الواو التى بمعني مع لا بد فيها من معني الملابسة والواو التى لمطلق العطف قد تخلو من ذلك ألا ترى انك اذا قلت ما صنعت وأباك المعنى ماصنعت مع أبيك وماصنع أبوك معك وكذلك اذا قلت كل رجل وضيعته لان معناه مع ضيعته ولو قلت زيد وعمرو خارجان لم يجز حذف الخبر لانه ليس فى اللفظ مايدل عليه وليس كذلك كل رجل وضيعته لان معناه مع ضيعته ومع تدل على المقارنة فاعرفه *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك زيد المنطلق والله إلهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقول أبي النجم * أنا أبو النجم وشعرى شعرى * ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن اعادته « وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين » نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فاذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فانما يجوز مثل هذا اذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم انه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخاً ولا يدرى أنه زيد هذا فتقول زيد أخوك أى هذا الذى عرفته هو أخوك الذى كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذى استفاده المخاطب في كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة فى مجموعهما فان كان يعرفهما مجتمعين لم يكن فى الاخبار فائدة ، وكذلك اذا قلت « زيد المنطلق » فالمخاطب يعرف زيدا ويعرف أن شخصاً انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً والمنطلق معروف بهذا الاسم منفرداً غير أن الذى عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفاً به ذكراً وشهرة ولو رأيت شخصاً لكنت عارفاً به عيناً غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذى رأيته الا بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد فاعرفه ، فأما قولهم « الله ربنا ومحمد نبينا » فانما يقال ذلك رداً على المخالف والكافر أو يقال على سبيل الاقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله ؛ وأما قولهم « أنت أنت » فظاهر اللفظ فاسد لانه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظا ومعني وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس فى المبتدأ ، وانما جاز ههنا لان المراد من التكرير بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير معني وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ماعرفته وهذا مفيد يتضمن ما ليس فى الجزء الاول ، وعليه قول أبي النجم * أنا أبو النجم وشعرى شعرى *

معناه

معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وعلى هـذا قياس الباب ، واذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلتبس اذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ ، ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضرب عيسى موسى اللهم الا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * وقوله

بَنُونَا بَنُو أَبْنائنا وبَناتُنا * بَنُوهنَّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأَبَاعِدِ

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لانه يلزم منـه أن لا يكون له بنـون الا بنى أبنائه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل اذا كان عليه دليل نحو أكل كمثرى موسى وأبرأ المرضى عيسى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا منه قولك هـذا حلو حامض وقوله عز وجل ( وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ) ﴾

قال الشارح يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة فتقول « هذا حلو حامض » تريد أنه قد جمع بين الطعمين كأنك قلت هذا مز فالخبر وان كان متعدداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى لان المراد أنه جامع الطعمين وهو خبر واحد ، وتقول هذا قائم قاعد على معنى را كم قال الشاعر

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجاتٍ سِتِّ سُودٍ جِعادٍ مِنْ نِعاجِ الدَّشْتِ

ومثله « قوله تعالى ( وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ) » واعلم انك اذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك انما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على الانفراد ففيه ضمير يعود اليـه لا محالة من حيث كان راجعاً الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة الى الموصوف والظرف الى المظروف فأما عود الضمير من الخبر المستقل به الى المبتدأ فانما يكون من المجموع سـواء كان الخبران ضدين أم لم يكونا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة أو الصفة فعـلا أو ظرفا كقول الله تعالى ( الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ) وقوله ( وما بكم من نعمة فمن الله ) وكقولك كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم ، فاذا دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب ﴾

قال الشارح : اعلم ان الاسماء على ضربين منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء فالاول نحو زيد وعمرو وشبههما فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره تقول

زيد منطلق ولو قلت زيد فمنطلق لم يجز ، وكان أبو الحسن الاخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر ان ذلك ورد عنهم كثيراً حكى أخوك فوجد على معنى اخوك وجد والفاء زائدة وأنشد

وقائلةٍ خَوْلاَنُ فانْكحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

والمراد وقائلة خولان أنكح فتاتهم ، وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على انها عاطفة وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، « وما كان متضمناً معنى الشرط فالاسماء الموصولة والنكرات الموصوفة » فالاسماء الموصولة نحو الذى والتى وأخواتهما فهذه الاسماء لا تتم الا بصلات وعائد وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وهى الجمل التى تقع أخباراً للمبتدأ فالموصول لا يخبر عنه حتى يتم بصلته فاذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فقولك الذى أبوه قائم أو الذى قام أبوه بمنزلة زيد أو عمرو ويفتقر الى جزء آخر يكون خبراً حتى يتم كلاماً كما يفتقر زيد وعمرو فتقول الذى أبوه قائم منطلق فيكون الذي ابوه قائم بمنزلة زيد ثم أخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق ، فاذا كان الموصول شائعاً لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء فى خبره لتضمنه معنى الجزاء وذلك قولك « الذى يأتينى فله درهم » والذى عندى فمكرم قال الله تعالى ( الذين ينفقون أموالهم ) الخ وقال تعالى ( وما بكم من نعمة فمن الله ) وقوله ( الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية ) كله من صلة الذين وهو فى موضع اسم مرفوع بالابتداء وقوله ( فلهم أجرهم ) في موضع الخبر وكذلك قوله ( وما بكم من نعمة فمن الله ) فقوله من الله الخبر ، وانما اشترطنا لدخول الفاء ان يكون شائعاً غير مخصوص وأن تكون صلته فعلا أو جاراً ومجروراً لانه اذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل فى الشرط المحض وذلك أنه اذا كان شائعاً كان مبهماً غير مخصوص وباب الشرط مبنى علي الابهام فان جعلته لواحد مخصوص نحو زيد الذى أتانى فله درهم لم يجز دخول الفاء فى خبره لبعده عن الشرط والجزاء ألا تري أنك تقول من يخرج فله درهم فيكون مبهماً غير مخصوص فكذلك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم لا بد أن يكون شائعاً لا لمخصوص ، فان قيل فأنت تقول ان أتانى زيد فله درهم فيكون الاول مخصوصاً فهلا جاز ذلك فى الذى اذا أردت به مخصوصاً ، فالجواب أن الشرط لابد فيه من ابهام فأنت اذا قلت من يأتنى فله درهم فالابهام واقع فى الفعل والفاعل معا ألا ترى ان الفعل مبهم يحتمل أن يوجد وأن لا يوجد والفاعل مبهم يعود الى من واذا قلت ان أتانى زيد فله كذا فالفاعل وان كان مخصوصا فالفعل مبهم وأنت اذا قلت الذى يأتينى وأردت به مخصوصا لم يكن فيه ابهام البتة لان الموصول مخصوص والفعل مبني على تيقن وجوده فخلا من ابهام البتة ففارق الشرط ، وانما اشترط وصله بالفعل لان الشرط لا يكون الا بالفعل البتة فلو قلت الذى أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء فى الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط « وأما اذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور » فانه وان لم تكن صلته فعلا ملفوظا به فانه مقدر حكما فاذا قلت الذى فى الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك فاذا وجدت هذه الشرائط فى الموصول جاز دخول الفاء فى خبره ، فان قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصول اذا كان فيه الفاء وبينه

اذا لم يكن قيل اذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الاول ألا ترى انك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم أذن ذلك بأن الدرهم مستحق له باتيانه لان الفاء للتعقيب والمسبب يوجد عقيب السبب واذا قلت الذى يأتيني له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على انه بالاتيان ، وكذلك « النكرة الموصوفة » بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور نحو كل رجل يأتينى أو في الدار فله درهم حكمه حكم الموصول فى دخول الفاء فى خبرها لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول لان النكرة فى ابهامها كالموصول اذا لم يرد به مخصوص والصفة كالصلة فاذا كانت بالفعل او ما هو في تقدير الفعل من جار ومجرور كانت كالموصول فى شبه الشرط والجزاء فدخلت الفاء في خبرها كدخولها فى خبر الموصول ؛ فان وقع فى الصلة شرط وجزاء لم تدخل الفاء فى آخر الكلام وذلك قولك الذى ان يزرنى أزره له درهم ولو قلت هنا فله لم يجز لان الشرط لا يجاب دفعتين وكذلك كل رجل ان يزرنى أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لان الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتج الى اعادته ، ولو قلت الذي أبوه أبوك فزيد لم يجز لانه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط وكذلك لو قلت كل انسان فله درهم لم يجز لانه لم تتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجرى هذان فى الامتناع مجرى زيد فقائم وعمرو فمنطلق « فان دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر » وهى إنّ وأنّ وكأن وليت ولعل ولكن فمذهب سيبويه الى أن كأن وليت ولعل ولكن تمنع من دخول الفاء فى الخبر لانها عوامل تغير اللفظ والمعنى فهى جارية مجرى الافعال العاملة فلما عملت فى هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء فى خبرها كدخولها في خبر الموصولات اذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الافعال وغيرها ، وأما أن فذهب سيبويه الى جواز دخول الفاء فى خبرها مع هذه الاشياء لانها وان كانت عاملة فانها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال الاخفش لا يجوز دخول الفاء مع ان لانها عاملة كأخواتها والاول أقرب الى الصحة وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى ( ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) وقال ( ان الذين يكفرون بآيات الله ) الى أن قال ( فبشرهم بعذاب أليم ) وقال ( قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ) فأدخل الفاء فى الخبر فالاخفش يحمل الفاء فى ذلك كله على الزيادة ، والاول أظهر لان الزيادة على خلاف الاصل وسيوضح ذلك فى حروف العطف ان شاء الله تعالى *

## خبر إن وأخواتها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المرفوع فى نحو قولك ان زيداً أخوك ولعل بشراً صاحبك ؛ وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لانه أشبه الفعل فى لزومه الاسماء والماضى منه فى بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك ان زيداً أخوك منزلة ضرب زيداً أخوك وكأن عمراً

الاسد منزلة فرس عمراً الاسد ، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به فى قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذه الحروف وهي ان وأخواتها وهى ستة ان وأن ولكن وليت ولعل وكأن من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً وانما عملت لشبهها بالافعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء ، الثانى انها على لفظ الافعال اذ كانت على أكثر من حرفين كالافعال ، الثالث انها مبنية على الفتح كالافعال الماضية ، الرابع أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو ضربك وضربه وضربني فلما كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتـدأ والخبر وهى مقتضية لها جميعاً ألا ترى أن ان لتأكيد الجملة ولكن للاستدراك فلا بد من الخبر لانه المستدرك ولا بد من المبتـدأ ليعلم خبر من قد استدرك ؛ وليت فى قولك ليت زيداً قادم تمن لقدوم زيد ولعل ترج وكأن تقتضى مشبهاً ومشبهاً به فلما اقتضتهما جميعاً جرت مجري الفعل المتعدى فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الافعال بما قدم مفعوله على فاعله فقولك ان زيدا قائم بمنزلة ضرب زيدا رجل ، وانما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل فى العمل جري على سنن قياسه فى تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فى العمل فروعاً على الافعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطاً لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر « وذهب الكوفيون » الى أن هـذه الحروف لم تعمل فى الخبر الرفع وانما تعمل فى الاسم النصب لا غير وانما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد وذلك من قبل أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلـما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه ، ومع ذلك فانا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل فى خبره نحو ظننت وأخواتها لما عملت فى المبتدأ عملت فى الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت فى المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الاصل والفرع لانه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وجميع ماذكر فى خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ماخلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفاً كقولك ان فى الدار زيداً ولعل عندك عمرا وفي التنزيل ( ان الينا إيابهم ثم ان علينا حسابهم ) ﴾

قال الشارح : يعني ان هذه الحروف داخلة على المبتدا والخبر وكل ماجاز فى المبتدا والخبر جاز فى هذه الحروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفردا وجملة و بأحواله كونه معرفةونكرة و بشرائطه افتقارهالى عائد من الخبر اذا كان جملة ، وقوله « من أصنافه » يعني ان خبر المبتدا كما يكون مفردا أو جملة أو ظرفاً كذلك فى هذه الحروف تقول فى المفرد ان زيدا قائم كما تقول فى المبتدا زيد قائم وفى الجملة ان زيدا أبوه قائم كما تقول زيد أبوه قائم وان زيدا قام أبوه كما تقول زيد قام أبوه وتقول فى الظرف ان زيدا عندك وان محمدا فى الدار فموضع الظرف رفع لانه خبر ان كما كان خبر المبتدا قبل دخول هذه

الحروف

الحروف ، فان كان اسم ان جثة وأخبرت عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا ظرف مكان ولا تخبر عنه بالزمان فتقول ان زيدا عندك ولوقلت ان زيدا اليوم لم يجز لان هذه الأخبار فى الحقيقة انما هي أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر ان وخبر كان فتقريب لان الحروف والافعال لايخبر عنها ، وقوله « وأحواله » يعني ان أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدا من أنه يكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك فى المبتدا والخبر فتقول ان زيدا قائم وان زيدا أخوك كما تقول ذلك فى المبتدا ، وأما « شرائطه » فانه اذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة كما كان كذلك فى المبتدا والخبر واذا كان جملة فلا بد فيها من عائد الى المبتدا كما كان كذلك فى المبتدا والخبر فكل ماجاز فى المبتدا والخبر جاز مع ان وأخواتها لا فرق بينهما الا ان الذى كان مبتدأ مرفوعا ينتصب ههنا بان وأخواتها « ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها » ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك فى المبتدا وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم فى الافعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجز ذلك في هذه الحروف لما « الا أن يكون الخبر ظرفاً أو جارا ومجرورا » فلا يجوز أن تقول ان منطلق زيدا ويجوز أن تقول ان فى الدار زيدا وذلك انهم قد توسعوا فى الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال ألا ترى انهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف اليه فى نحو قوله

* لله در اليومَ من لامها * والمعنى لله در من لامها اليوم ومثله

كأنَّ أصوَاتَ مِنْ إيغالِهنَّ بنَا  أوَاخرِ المَيْسِ أصوَاتُ الفَرَارِيجِ

والمراد أصوات أواخر الميس من ايغالهن بنا ، ومنه

كَما خُطَّ الـكِتابُ بِـكَفِّ يَوْماً  يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ

والمراد بكف يهودى يوماً ، واذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشيء الواحد كان جوازه فى ان واسمه أسهل اذ هما شيئان منفصلان ، ومما سوغ الفصل بالظرف هنا كون هذه الحروف ليست مما يعمل فى الظروف وانما العامل الاستقرار المحذوف فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف فى نحو قولهم ان مالا وان ولدا وان عددا أى ان لهم مالا ، ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم فيقول ان زيدا وان عمرا أي ان لنا ، وقال الاعشى

إنَّ مَحلاً وَإنَّ مُرْتَحلاً  وَإنَّ فى السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاَ

وتقول ان غيرها إبلا وشاء أى ان لنا ، وقال * ياليت أيام الصبى رواجعا * أى ياليت لنا ؛ ومنه قول عمر بن عبد العزيز لقرشى مَتّ اليه بقرابة فان ذلك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك أى فان ذلك مصدق ولعل مطلوبك حاصل ؛ وقد التزم حذفه فى قولهم ليت شعرى ﴾

قال الشارح : اعلم ان أخبار هذه الحروف اذا كانت ظرفاً أوجارا ومجرورا فانه قد يجوز حذفها

والسكوت على أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ماذكرناه ودلالة قرائن الاحوال عليها ؛ وذلك قولهم « ان مالا وان ولدا وان عددا » كان ذلك وقع فى جواب هل لهم مال وهل ولد وهل عدد فقيل فى جوابه ان مالا وان ولداً وان عددا أى ان لهم مالا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم يحتج الى اظهاره لتقدم السؤال عنه ، ولم يأت ذلك الا فيما كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، قال « ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم » أى ألب « فيقول ان زيدا وان عمرا » المعنى ان لنا زيدا وان لنا عمرا واستغنى عن ذكره لتقدمه فى السؤال « قال الاعشى * ان محلا الخ * » ويروي وان للسفر اذ مضوا مهلا ومعناه ان لنا محلا يعنى فى الدنيا اذا عشنا وان لنا مرتحلا الي الآخرة وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا الى الآخرة فيقول فى رحيل من رحل ومضى مهل أى لا يرجع ، وقيل ان فى السفر يريد من قدم لآخرته فاز وظفر والمهل السبق ، فهذا كله عند سيبويه على حذف الخبر كنحو ماتقدم تقديره ، ولا يري الكوفيون حذف الخبر الا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة ، وكان الفراء يذهب الى أنه انما يحذف مثل هذا اذا كررت ان ليعلم ان أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف ، وحكي ان أعرابياً قيل له الزبابة الفارة قال ان الزبابة وان الفارة ومعناه ان هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر ، والفائدة ان المحل خلاف المرتحل ؛ وهو قول غير مرضى عند أصحابنا فانه قد ورد فى الواحد الذى لامخالف معه قال الاخطل

خَلاَ أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا     على النَّاسِ أَوْ إِنَّ الأَكارِمَ نَهْشَلاَ

وقالوا « ان غيرها إبلا وشاء » فقولهم غيرها اسم ان والخبر مضمر على النحو الذى ذكرناه كأنه قال ان لنا غيرها أو عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز ؛ ويجوز أن يكون إبلا وشاء اسم ان وغيرها حالا ؛ وقد نص سيبويه على ان الابل والشاء انتصابهما انتصاب الفارس اذا قلت مافى الناس مثله فارساً كأنه يقدره بالمشتق أي ماشية ؛ ولا يحسن أن يكون عطف بيان لان عطف البيان لايكون الا فى المعارف ؛ ومنه قول رؤبة « * ياليت أيام الصبى رواجعا * » على تقدير ياليت لنا أيام الصبى رواجعا فيكون أيام الصبى اسم ليت والخبر الجار والمجرور المقدر ورواجعا حال وتنوينه ضرورة ؛ وقيل تقديره أقبلت رواجعا فيكون أقبلت الخبر ورواجعا أيضا حال ؛ وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيها لها بوددت وتمنيت لانها فى معناها وهي لغة بنى تميم يقولون ليت زيدا قائما كما يقولون ظننت زيدا قائما وعليه الكوفيون والاول أقيس وعليه الاعتماد وهو رأى البصريين ؛ فأما « ماحكى عن عمر بن عبد العزيز » فالخبر محذوف أى فان ذلك مصدق ولعل مطلوبك حاصل فانما ساغ حذف الخبر ههنا وان لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدا عند الدلالة عليه نحو قولك من القائم فيقال زيد أي زيد القائم ، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفا نحو ان لك ذاك أي حق القرابة ولعل لك ذاك فالمعنى واحد الا انه من جهة اللفظ جار على منهاج القياس ؛ وقوله « مت عليه بقرابة » المت المد والمراد تدلى اليه بقرابة والموات الوسائل ؛ قال « وقد التزم حذفه فى قولهم ليت شعري » يجوز فى قد الكسر والضم فالكسر أجود لانه الاصل فى التقاء الساكنين والضم للاتباع لثقل الخروج

من

من كسر الى ضم من نحو وعذاب أركض و ( وعيون ادخلوها ) ؛ والمراد قد التزم حذف الخبر وذلك أن شعرى مصدر شعرت أشعر شعرا وشعرة اذا فطن وعلم ولذلك سمى الشاعر شاعرا لانه فطن لما خفى على غيره ؛ وهو مضاف الى الفاعل فقولك ليت شعرى بمعنى ليت علمى والمعنى ليتنى أشعر فأشعر هو الخبر وناب شعرى الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء فى شعري عن اسم ليت الذى فى قولك ليتنى ، وأشعر من الافعال المتعدية وقد يعلق عن العمل فيقال ليت شعرى أزيد قام أم عمرو ومعنى التعليق ابطال عمله فى اللفظ واعماله فى الموضع فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصبا بالمصدر فهو داخل فى صلته ، وقيل الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهروا خبر ليت ههنا لسد معمول المصدر مسده وصار ذلك كقولهم لولا زيد لاكرمتك فى حذف الخبر لسد جواب لولا مسده ، وقالوا ليت شعرى زيد عندك أم عند عمرو رفعوا زيدا ولم يعملوا فيه المصدر لانه داخل في الاستفهام ، وقيل ان الجملة بعد شعرى في موضع الخبر والاول أقيس لعدم العائد من الجملة فاعرفه *

## خبر لا التى لنفى الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو فى قول أهل الحجاز لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ، وقول حاتم * ولا كريم من الولدان مصبوح * يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائيته الى اللغة الحجازية والثانى أن لا يجعل مصبوحا خبرا ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى ، وارتفاعه بالحرف أيضا لان لا محذو بها حذو ان من حيث أنها نقيضتها ولازمة للاسماء لزومها ﴾

قال الشارح : انما خص أهل الحجاز دون غيرهم لان أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل وبنو تميم لايظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا ، واعلم انلا النافية على ضربين عاملة وغير عاملة فالعاملة التى تنفى على جهة استغراق الجنس لانها جواب ما كان على طريقة هل من رجل فى الدار فدخول من فى هذا لاستغراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى انه لا يجوز هل من زيد فى الدار كما يجوز هل زيد فى الدار ، فهذه التي لاستغراق الجنس عاملة النصب فما بعدها من النكرات المفردة ومبنية معها بناء خمسة عشر وانما استحقت أن تكون عاملة لشبهها بان الناصبة للاسماء ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أن ان كذلك وأنها نقيضة ان لان لا للنفى وان للايجاب وحق النقيض أن يخرج على حد نقيضه من الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فقولك ضربت زيدا فعل وفاعل ومفعول وقولك ماضربت زيدا نفى لذلك ومع ذلك فقد أعربته اعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرفع له ، فلما أشبهت لا ان وكانت ان عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك عاملة فى المبتدأ والخبر لانها تقتضيهما جميعا كما تقتضيهما ان ولما نصبوا بها لم تعمل الا فى نكرة على سبيل حرف الخفض الذى فى المسئلة لانها كالنائبة عنها الا ان لا بنيت مع النكرة لانها لما وقعت في جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب أيضا بحرف الاستغراق الذى هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان قياسه لا من رجل فى الدار ليكون النفى عاما كما

كان السؤال عاما ثم حذفت من من اللفظ تخفيفا وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبني لتضمنه معنى الحرف كما بني خمسة عشر حين تضمن معنى حرف العطف ، « فان قيل » أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى انك تقول قد علمت أن زيدا منطلق فأن حرف وهو مع ماعمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد ، وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت أريد أن تقوم والمعنى أريد قيامك فكذلك لا والاسم المنكر بعدها بمنزلة اسم واحد ، ونظيره قولك يابن أم فلاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعلا اسما واحداً وكذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع منصوب منون لكنه جعل مع لا اسما واحداً ولذلك حذف منه التنوين وبني على حركة لان له حالة تمكن قبل البناء فميز بالحركة عما بني من الاسماء ولم يكن له حالة تمكن نحو من وكم وخص بالفتحة لانها أخف الحركات وليس الغرض الا تحريكه فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل منها فلذلك تقول لا رجل عندك ولا غلام لك تريد النفي العام ، قال الله تعالى ( لا عاصم اليوم من أمر الله ) وقال ( لا ملجأ من الله الا اليه ) وموضع لا وما عملت فيه مبتدأ لانها جواب ما حاله كذلك ألا ترى أن قولك هل من رجل في الدار في موضع رفع بالابتداء كذلك لا رجل ، فان قدرت دخولها على كلام قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئاً وكان الكلام على ما كان عليه موجباً وذلك قولك أزيد في الدار أم عمرو فتقول لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك تقول أرجل في الدار أم امرأة والجواب لا رجل في الدار ولا امرأة وكذلك ان جعلتها جواباً كقولك هل رجل في الدار قلت لا رجل في الدار وهذا قليل اذ كان التكرير والبناء أغلب عليها وكان هذا في مواضع لا ونعم ، واعلم انه قد ذهب الكوفيون وأبو اسحق الزجاج وجماعة من البصريين الى أن حركة لا رجل ولا غلام حركة اعراب واحتجوا لذلك بقولهم لا رجل وغلاما عندك بالعطف على اللفظ فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها لان حركة البناء لا يعطف عليها لانه انما يعطف للاشتراك في العامل ، والقول هو الاول لحذف التنوين منه اذ لو كان معربا لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك لا خيراً منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات ، وأما قولهم أنه جاز العطف على اللفظ نحو لا رجل وغلاماً فنقول انما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو لا رجل ظريفا بالتنوين وذلك من قبل انها وان كانت حركة بناء فهي مشبهة بحركة الاعراب وذلك لاطرادها في كل نكرة منفية بلا من غير اختصاص باسم بعينه فجرت لذلك مجري العامل الذي يعمل في كل اسم يباشره ويلاقيه ، ومثله الضمة في الاسم المفرد المنادى العلم نحو ياحكم لاطرادها في كل منادى مفرد علم ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر لا فذهب بعضهم الى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف ان فانها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ولاهذه لا تشبه الفعل وانما تشبه ان المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن وهي لا ترفع شيئا كذلك هذه ، وذهب أبو الحسن ومن يتبعه الى أن لا هذه ترفع الخبر وذلك لانها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعا وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر وليس كذلك نواصب الافعال لانها لا تقتضي

الا شيئا واحداً وهو المختار ، وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في ان وأخواتها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ولا فتى إلا على ولا سيف إلا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله ، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم « يحذفون خبر لا » من لا رجل ولا غلام ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحو لا إله إلا الله والمعنى لا رجل ولا غلام لنا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود إلا الله ولا أهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا فتى في الوجود إلا على ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار فالخبر الجار مع المجرور وهو محذوف ، ولا يصح أن يكون الخبر الله في قولك لا إله إلا الله وذلك لامرين ؛ أحدهما أنه معرفة ولا لا تعمل في معرفة ؛ الثاني أن اسم لا هنا عام وقولك إلا الله خاص والخاص لا يكون خبراً عن العام ونظيره الحيوان انسان فانه ممتنع لان في الحيوان ماليس بانسان وقولك الانسان حيوان جائز لان الانسان حيوان حقيقة وليس في الانسان ما ليس بحيوان ، ويجوز اظهار الخبر نحو لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك هذا مذهب أهل الحجاز « وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر لا البتة » ويقولون هو من الاصول المرفوضة ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل أفضل منك أن أفضل نعت لرجل على الموضع وكذلك خير منك نعت لأحد على الموضع ، وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون أفضل منك مرفوعا إلا على الخبر ويجوز أن يكون رفعا بخبر الابتداء اذ كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم ، وأما البيت الذي هو * ولا كريم من الولدان مصبوح * أنشده لحاتم الطائي وما أظنه له قال الجرمي هو لابي ذؤيب الهذلي وقبله

هَلاَّ سألْتِ هَدَاكِ اللهُ ماحَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ اذا ما هَبَّتِ الرِّيحُ
ورَدَّ جازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً ولاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

المصبوح الذى سقى اللبن صباحا ، وصف سنة شديدة الجدب قد ذهبت بالمرتفق فاللبن عندهم متعذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلا عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف اذ لا لبن عندهم ، والحرف الناقة المسنة ، ومصبوح يجوز أن يكون صفة للمنفى على الموضع ويضمر الخبر وعليه بنو تميم ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز واختاره الجرمي « فان قيل » لم جاز اطراده في المنفى نحو لا رجل ولا غلام ولا ملجأ ولم يطرد في الاثبات نحو إن مالا وإن ابلا فالجواب أن عموم النفى ينبئ عن معنى الخبر وليس للاثبات عموم كعموم النفى فان أردت خبراً خاصاً لم يكن بد من ذكره نحو لا رجل في الدار لان عموم النفى لا يدل على الخبر الخاص فان وقع النفى في جواب هل من رجل في الدار مصرحا به فقلت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وان لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه *

## اسم لا وما المشبهتين بليس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو فى قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك ، وشبههما بليس فى النفى والدخول على المبتدأ والخبر الا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً فقيل ما زيد منطلقا وما أحد أفضل منك ولم تدخل لا الا على النكرة فقيل لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقا ، واستعمال لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ ﴾

قال الشارح : اعلم أن ما حرف نفى يدخل على الاسماء والافعال وقياسه أن لا يعمل شيئا وذلك لان عوامل الاسماء لا تدخل على الافعال وعوامل الافعال لا تدخل على الاسماء على حد همزة الاستفهام وهل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيد وهل زيد قائم فوليه الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يجز اعمالها فى شىء من الاسماء والافعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس فى ما لانك تقول ما قام زيد كما تقول ما زيد قائم فيليها الاسم والفعل غير أن أهل الحجاز يشبهونها بليس ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعل بليس كذلك تقول ما زيد منطلقا وما أخوك خارجا ، فاللغة الاولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى ( ما هذا بشراً ) وقال ( ما هن أمهاتهم ) ويروى عن الاصمعى أنه قال ما سمعته فى شىء من أشعار العرب يعنى نصب خبر ما المشبهة بليس ولا وما هذه وان كانت مشبهة بليس وتعمل عملها فهى أضعف عملا منها لان ليس فعل وما حرف ولذلك من الضعف اذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع مابعدها بالابتداء والخبر نحو قولك ما قائم زيد وما مسىء من أعتب وما زيد الا قائم قال الله تعالى ( وما محمد الا رسول ) وأما ليس فانها تعمل على كل حال تقول ليس زيد قائماً وليس قائماً زيد وليس زيد الا قائماً ، ووجه الشبه بين ليس وما أنهما جميعا لنفى ما فى الحال وأن ليس مختصة بالمبتدأ والخبر فاذا دخلت ما على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفى ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر ، وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم لم يكن لها عمل لانتقاض النفى بدخول الا وكذلك اذا تقدم الخبر نحو ما قائم زيد لان نضد الابتداء والخبر قد غير // وذهب الكوفيون الى أن خبر ما فى قولك ما زيد قائما ليس منتصبا بما وانما هو منصوب باسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيد بقائم فلما سقطت الباء انتصب الاسم وهذا غير مرضى لان الخافض اذا سقط انما ينتصب الاسم بعده اذا كان الجار والمجرور فى موضع نصب فاذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو فى معناه الى المجرور فنصبه فانتصب انما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول كفى بالله شهيدا فيكون الاسم مجرورا بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعا نحو كفى الله لانه لم يكن موضعها نصبا بل رفعا وكذلك تقول بحسبك زيد فاذا سقط الخافض قلت حسبك زيد بالرفع لانه كان فى موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاءنى من أحد وتقول ماجاءنى

أحد فبرفع لان موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكرته أن خبر ما ليس منصوبا بما ذكروه من سقوط الباء وانما هو بنفس الحرف الذي هو ما لشبه الذي ذكرناه ، وأما بنو تميم فانهم لا يعملونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة هل والهمزة ونحوهما مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم ، وأما « لا المشبهة بليس » فحكمها حكم ما في الشبه والاعمال ولها شرائط ثلاث ، أحدها أن تدخل على نكرة ، والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر ، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول لا رجل منطلقا كما تقول ليس زيد منطلقا ، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليس وما تقول لا رجل بقائم كما تقول ليس زيد بقائم ، ويجوز حذف الخبر منه قال سعد بن مالك * من صد عن نيرانها الخ * وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب اذا فر الافران ، والهاء في نيرانها تعود الى الحرب ، جعل لا بمنزلة ليس ورفع براح بها والخبر محذوف وتقديره لا براح لي ؛ ويجوز أن يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبر وهو رأي أبي العباس المبرد ، والاول أجود لانه كان يلزم تكرير لا كقوله تعالى ( لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ) هذا رأي سيبويه ، ومن ذلك قوله تعالى ( ولات حين مناص ) هي لا هذه دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة لان لا كلمة ومثلها ثاء ثمت ، وقيل دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا علامة ونسابة ؛ والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص فالاسم محذوف الا أن عملها مختص بالحين فلات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان للدن مع غدوة حين نصبها نحو لدن غدوة ، ولا يكون اسمها الا مضمرا وقد شبهها سيبويه بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث أن اسمها لا يكون الا مضمرا من نحو أتاني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وكذلك لات مع الحين ، وقد قالوا لات حين مناص بالرفع على انه الاسم والخبر محذوف وهو قليل والاول أكثر « وما أقعد وأوغل في شبه ليس » لان ما لنفي ما في الحال لا غير ولا قد يكون لنفي الماضي نحو قوله تعالى ( فلا صدّق ولا صلى ) أي لم يصدق ولم يصل ومنه قول الشاعر * وأي أمر سيء لا فعله * أي لم يفعله ، فلما كانت ما ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك أعم تصرفا فعملت في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما أحد مثلك ولا ليس لها عمل الا في النكرة نحو لا رجل أفضل منك ؛ وقال أبو الحسن الاخفش لا ولات لا يعملان شيئا لانهما حرفان وليسا فعلين فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف واذا وقع بعدهما منصوب فباضمار فعل فاذا قال ولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص ، ونحو قول جرير

فَلاَ حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ... وَلاَ جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ

على تقدير فلا ذكرت حسبا كذلك في لات *

## ذكر المنصوبات

### ﴿ المفعول المطلق ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المصدر سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه ، ويسميه سيبويه

الحدث والحدثان وربما سماه الفعل ، وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين ﴾

قال الشارح : اعلم ان المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيداً من قولك ضربت زيداً ليس مفعولا لك على الحقيقة وانما هو مفعول لله سبحانه وانما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به ، وانما « سمى مصدرا لان الفعل صدر عنه » وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الابل بعد الري مصدر كما قيل مورد لمكان الورود ، « ويسميه سيبويه الحدث والحدثان » وذلك لانها أحداث الاسماء التي تحدثها والمراد بالاسماء أصحاب الاسماء وهم الفاعلون ، « وربما سماه الفعل » من حيث كان حركة الفاعل ، واعلم ان الافعال مشتقة من المصادر كما ان أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك قال لان الفعل صدر عنه ، وانما قلنا ذلك لان المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الاجناس ألا تراك تقول ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً وقعدت قعودا وكذبت كذاباً ولم تأت على منهاج واحد ولو كانت مشتقة من الافعال لجرت على سنن واحد في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى ان الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعل لا يختلف نحو ضرب فهو ضارب وقتل فهو قاتل ومن الرباعي على مفعل نحو أخرج فهو مخرج وأكرم فهو مكرم ومن فاعل على مفاعل نحو ضارب فهو مضارب وقاتل فهو مقاتل ، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الاجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الاصل ، ومما يدل على ان المصادر أصل وأن الافعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولو كانت المصادر مشتقة من الافعال لدلت على ما في الافعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الاصل وزيادة المعنى الذي اشتق له فلما لم تكن المصادر كذلك علم انها ليست مشتقة من الافعال ، وذهب الكوفيون الى ان الافعال هي الاصل والمصادر مشتقة منها واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الافعال وتصح بصحتها ألا ترى انك تقول قام قياما فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها ألفا وتقول لاوذ لواذا فيصح المصدر وان كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذ ، وقالوا أيضا رأينا الفعل عاملا في المصدر ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدما عليه ، وهذا الذي ذكروه لا حجة لهم فيه أما قولهم انه يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته فلا يدل على ان المصدر فرع لانه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الاصل لما بينهما من الملابسة طلبا للتشاكل ولا يدل على انه أصل ألا ترى ان بعض الافعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على ان بعضها أصل لبعض ألا ترى انك قلت أقام وأقال فأعللتهما بقلب عينهما ألفا بالحمل على قام وقال حين اعتلا لتجري الافعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة وكذلك قالوا أغزيت وادعيت فقلبوا الواو ياء حملا على يغزي ويدعي فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من

الافعال لاعتلال الآخر ولا يدل على ان بعضها فرع على بعض ، وأما قولهم ان الافعال تكون عاملة فى المصادر فنقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلا لها وذلك لانا قد أجمعنا على ان الافعال والحروف عاملة في الاسماء ولم يقل أحد أنها أصل لها كذلك ههنا ، وأما قوله « وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين » فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت قياما وجلست جلوسا فليس فى ذكر هذه المصادر زيادة على مادل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ألا ترى انك اذا قلت ضربت دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على كميته أو كيفيته فاذا قلت ضربت ضربا كان كذلك فصار بمنزلة جاءني القوم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على مافى القوم ، ويذكر لزيادة فائدة على مافى الفعل نحو قولك ضربت ضربة وضربتين فالمصدر ههنا قد دل على الكمية لان بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوما من الفعل ، ومثله فى زيادة الفائدة ضربته ضربا شديدا وقمت قياما طويلا أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل ؛ وقوله « موقت » يعني ان له مقدارا معينا وان لم يتعين هو في نفسه كما تقول فى الازمنة سرت يوما وليلة فيكون لهما مقدار معين وان لم يتعين اليوم والليلة ومثله فى الامكنة سرت فرسخا وميلا فهو موقت لان له مقدارا معينا وان لم يتعينا فى أنفسهما فاعرفه *

*﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين مايلاقى الفعل فى اشتقاقه كقوله تعالى ( والله أنبتكم من الارض نباتا ) وقوله ( وتبتل اليه تبتيلا ) وما لايلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسا وحبست منعا ؛ وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعا من الضرب وأى ضرب وأيما ضرب ومنه رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء لانها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطا ﴾

قال الشارح : قد تقدم ان المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لان الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل انما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو قمت قياما وضربت ضربا لقوة دلالته عليه اذ كانت دلالته عليه لفظية ؛ وكذلك يعمل فيما كان فى معناه وان لم يكن جاريا عليه وهو على ضربين : أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله « مايلاقى الفعل في اشتقاقه » يريد أن فيه حروف الفعل والثاني مالا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالاول نحو قولك اجتوروا تجاورا وتجاوروا اجتوارا لان معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ؛ ومثله قوله تعالى ( وتبتل اليه تبتيلا ) ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وانما هو مصدر بتل فهو فعل مثل كسر ومصدره الجارى عليه التكسير وتبتل تفعل مثل تكسر وتجزع ومصدره انما هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبتل وليس له فى الحقيقة لان معناهما يؤول الى شيء واحد ؛ ومنه قوله تعالى (والله أنبتكم من الارض نباتا » فنبات فى الحقيقة مصدر نبت وقد جرى على أنبت ، وفى قراءة ابن مسعود وأنزل تنزيلا اذ معنى أنزل ونزل واحد ، ومنه بيت الكتاب

وخَيْرُ الأَمْرِ ما استَقْبَلْتَ مِنْهُ ... ولَيْسَ بأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعاً

فانه أكد قوله تنبعه بقوله اتباعا واتباع افتعال وهو فى الحقيقة مصدر اتبع وقياسه أن يقول تنبعا ولكن لما كان معنى تتبع واتبع واحدا أكد كل واحد منهما بمصدر صاحبه ، وقال رؤبة :

* وقد تطويت انطواء الحضب * الحضب بالحاء غير المعجمة والضاد المعجمة الحية لان تطويت وانطويت فى المعنى واحد وهكذا كل مصدرين يرجعان الى معنى واحد ، فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما فى المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافى وبعضهم يضمر لهافعلا من لفظها فيقول التقدير اجتوروا فتجاوروا تجاوراً وتجاوروا فاجتوروا اجتوارا ، وكذلك قوله تعالى « أنبتكم من الارض نباتاً » أي أنبتكم فنبتم نباتاً فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه ، وأما « الضرب الثانى وهو مالا يلاقي الفعل في الاشتقاق» بأن يكون من غير لفظه وان كان معناها متقاربا نحو قولك شنئته بغضا وأبغضته كراهة وقعدت جلوسا وحبست منعا فأكثر النحويين يجيز أن يعمل الفعل فى مصدر الآخر وان لم يكن من لفظه لاتفاقهما فى المعنى نحو أعجبني الشيء حباً لانه اذا أعجبك فقد أحببته قال الشاعر

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ والتَّمْرُ حُبا مالهُ مَزِيدُ

وقالوا رضته اذلالا ، وذهب الآخرون الى ان الفعل لايعمل فى شيء من المصادر الا أن يكون من لفظه نحو قمت قياما لان لفظه يدل عليه اذ كان مشتقا منه وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدت جلوسا وحبست منعا فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر فكأنك قلت قعدت فجلست جلوسا وحبست فمنعت منعا وكذلك كل ما كان من هذا الباب ؛ وهو رأى سيبويه لان مذهبه انه اذا جاء المصدر منصوبا بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه باضمار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فأما قولهم « ضربته أنواعا من الضرب وأى ضرب وأيما ضرب » فهذه تعمل فيهاالافعال التى قبلها بلاخلاف وانتصابها على المصدر والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصوفاتها فكأنه اذا قال ضربته أنواعا من الضرب فقد قال ضربته ضربا متنوعا أي مختلفا واذا قال أى ضرب وأيما ضرب فقد قال ضربته ضربا اى ضرب وأيما ضرب على الصفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما « رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء » فقد قال سيبويه أنها مصادر وهى منصوبة بالفعل قبلها لان القهقرى نوع من الرجوع فاذا تعدى الى المصدر الذى هو جنس عام كان متعديا الى النوع اذ كان داخلا تحته وكذلك القرفصاء نوع من القعود وهى قعدة المحتبي والصماء أن يلقى طرف ردائه الايمن على عاتقه الايسر ، وقال أبو العباس هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فاذا قال رجع القهقرى فكأنه قال الرجعة القهقرى واذا قال اشتمل الصماء فكأنه قال الاشتمالة الصماء واذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء ، والفرق بين انتصابه اذا كان صفة وبين انتصابه اذا كان مصدرا وان كان العامل الفعل فى كلا الحالين أن العامل فيه اذا كان مصدرا عمل بمباشرة من غير واسطة واذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدر ، وأما « ضربته سوطا » فهو منصوب على المصدر وليس مصدرا فى الحقيقة وانما هو آلة للضرب فكأن التقدير ضربته ضربة بالسوط فوضع قولك بالسوط نصب صفة لضربة ثم حذفت الموصوف

واقمت

وأقمت الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل فنصب وأفاد المدو الدلالة على الآلة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل اظهار فعله واضماره وما لا يستعمل اظهار فعله وما لا فعل له أصلا ، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء ، فالنوع الاول قولك للقادم من سفره خير مقدم ولمن يقرمط فى عداته مواعيد عرقوب والغضبان غضب الخيل على اللجم ؛ ومنه قولهم أو فرقا خيراً من حب بمعنى أو أفرقك فرقا خيرا من حب ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا أن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات « وقد يحذف فعله » لدليل الحال عليه وهو في قولك على ثلاثة أضرب منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته . وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا اظهاره . وضرب ليس له فعل البتة ؛ « فالضرب الاول » نحو قولك لمن لقيته وعليه وعثاء السفر ومعه آلته فعلمت أنه آيب من سفره فقلت « خير مقدم » أي قدمت خير مقدم فخير منصوب على المصدر لانه أفعل وانما حذفت ألفه تخفيفاً وأفعل بعض ما يضاف اليه فلما أضفته الى مصدر صار مصدرا ، ومن ذلك اذا رأيت رجلا يعد ولا يفي قلت مواعيد عرقوب أى وعدتنى مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بوعدتنى ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد قال الشماخ :

وَواعَدْتَنِي مالاَ أُحاوِلُ نَفْعَهُ ... مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بِيَتْرَبِ

ويروى للأشجعي :

وعدْتِ وكانَ الخُلْفُ مِنْكِ سَجِيَّةً ... مَوَاعِيدَ عُرْقوبٍ أخاهُ بِيَتْرَبِ

وهذا عرقوب وعد وعدا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئاً فقال عرقوب اذا أطلع نخلي فلما أطلع قال اذا أبلح فلما أبلح قال اذا أزهى فلما أزهى قال اذا أرطب فلما أرطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا أخذه من الليل ولم يعطه شيئاً ؛ أنكر أبو عبيد يثرب لان عرقوبا رجل من العماليق وكانوا بالبعد من يثرب مدينة الرسول ﷺ وانما هى يترب بتاء معجمة نثنتين من فوقها وراء مفتوحة وهى موضع قريب من اليمامة ؛ ومن ذلك قولهم « غضب الخيل على اللجم » وذلك مثل يضرب لمن يغضب علي من لا يرضيه والمراد غضبت غضب الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب فنصب المصدر بالفعل المحذوف ؛ ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول للقادم من سفره خير مقدم أى قدومك خير مقدم فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف وكذلك مواعيد عرقوب أى عداتك مواعيد عرقوب ومثله غضب الخيل على اللجم أى غضبك غضب الخيل على اللجم ، وأما قولهم « أو فرقا خيرا من حب » فتكلم بذلك رجل عند الحجاج وذلك أنه كان قد صنع عملا فاستجاده فقال الحجاج أكل هذا حبا فقال الرجل مجيبا أو فرقا خيرا من حب أي فعلت هذا لانى أفرقك فرقا خيرا من حب فهو أنبل لك وأجل ولو رفع لجاز كأنه قال أو أمرى فرق خير من حب ، فهذا النوع أنت مخير فيه بين اظهار العامل وحذفه فان أظهرته فزيادة فى البيان وان حذفته فثقة بدليل الحال عليه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والنوع الثانى قولك سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعقرا وبؤساً وبعدا وسحقا

وحمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذاك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة عين ونعام عين ولا أفعل ذاك ولا كيدا ولا هما ولأفعلن ذاك ورغما وهوانا ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة باضمار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك فى الدعاء للانسان سقيا ورعياً والمراد سقاك الله سقيا ورعاك الله رعياً فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا الحذر الحذر والمعنى احذر الحذر ولم يذكروا احذر فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقيا ورعيا كقولك سقاك الله ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل ، ومن ذلك قولك للمدعو عليه « خيبة وجدعا وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً » فقولك خيبة بدل عن خيبك الله وهو مصدر منصوب به وكذلك جدعا معناه جدعك الله ومثله عقرا وبؤسا وبعدا وسحقا أى عقره الله عقرا وأبأسه الله بؤسا وأبعده الله بعدا وأسحقه الله سحقا على حذف الزوائد ، وكل هذه المصادر دعاء عليه أو له وهى منصوبة بفعل مضمر متروك اظهاره لانها صارت بدلا من الفعل ؛ وبعضهم يظهر الفعل تأكيداً فيقول سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول سقى لك ورعى والمعنى مفهوم كما يقال سلام عليكم وانما يخرجه مخرج ما قد ثبت قال الشاعر

أَقامَ وأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ ... لأَوَّلِ منْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

يصف أسدا ، وأما قولهم « حمدا وشكرا الخ » فهذه المصادر ليست من المصادر التى قبلها من وجه وهي منها من وجه آخر وذلك أن هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضمرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء لاحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبل أشبهت الدعاء لاستقباله فمعناها أحمد الله حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ، وأما قولهم « لا كيدا ولا هماً » فمعناه لا أكاد كيدا أن أفعل وهو من كدت أكاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذى هو المكر ولا أهم به هماً من الهمة لا من الهم الذي هو الحزن كأنه يؤكد ما ينفى أن يفعل ، وقوله « لأفعلن ذاك ورغماً وهوانا » أي أرغمك بفعله رغما وأهينك به هوانا وأصل الرغم لصوق الانف بالتراب وهو كناية عن الذل ، وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعا بأنه خبر مبتدا محذوف قال رؤبة :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإِقامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

حكاه يونس مرفوعا كأنه قال أمرى عجب ، قال سيبويه وسمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم من يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه بالرفع كأنه قال أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه ، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك اظهاره *

قال صاحب الكتاب ﴿ومنه أما أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا والا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل ، ومنه قوله تعالى ( فاما منا بعد واما فداء ) ومنه مررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له صراخ صراخ الثكلى واذا له دق دقك بالمنحاز حب القلقل﴾

قال الشارح : انما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله فاستغنى بدلالة المصدر عن اظهاره وليس ذلك مما يختص بالمخاطب بل تستعمله فى الاخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطب فتقول زيد سيرا سيرا اذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى وتقول أنت الدهر سيرا سيرا وأنت هذا اليوم سيرا سيرا وكان عبدالله سيرا سيرا اذا أخبرت بشيء متصل بعضه ببعض ، وان رفعت وقلت ما أنت الا سير سير على معنى ما أنت الا صاحب سير وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة كما دل النصب انما أخبرت أنه صاحب سير لا غير ، واعلم أنك اذا رفعت كان على وجهين ، أحدهما أن يكون على حذف مضاف وهوصاحب على ما تقدم ، والثانى أن تجعله نفس السير والقتل لما كثر ذلك منه توسعاً ومجازا كما يقال رجل عدل ورضى اذا كثر عدله والرضى عنه كما يقال

تَرْتَعُ ماغَفَلَتْ حتّى إذَا اذَّكَرَتْ فإنَّمَا هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ

جعلها نفس الاقبال والادبار مبالغة وتوسعا ، فالرفع فى ذلك كله على ما ذكرت لك والنصب على تقدير فعل مضمر لا يظهر اذ قد صار المصدر بدلا منه فقولك « انما أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا » معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا ، وقوله « الا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل » معناه ما أنت الا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت الا تشرب شربا مثل شرب الابل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المضاف وهو مثل وأقام المضاف اليه مقامه على حد واسأل القرية وهذا الحذف والاضمار وان كثر فهو فاش فى كلام العرب مطرد ، وأما ضرب الناس فتقديره ما أنت الا تضرب الناس ضربا ويجوز فى هذا وحده التنوين ونصب الناس لانه مصدر مضاف الى مفعول ولا يكون مضافا الى الفاعل لانه يصير معناه يضرب به مثل ضرب الناس وهو من الناس الا أن يريد أن يضرب به الضرب المعهود المتعارف فحينئذ يكون من قبيل شرب الابل وسير البريد ، وأما قوله تعالى ( فاما منا بعد واما فداء ) فالمعنى فاما أن تمنوا منا واما أن تفادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر ، وأما قولهم « مررت فاذا له صوت صوت حمار الخ » فهو منصوب وفى نصبه وجهان أحدهما أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور اذ كان فى معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت فى معنى يصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا اما على المصدر واما على الحال وعلى كلا الوجهين فى صوت حمار معنى التشبيه فاذا نصبته على المصدر فتقديره فاذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار ثم حذفت على ما ذكرنا متقدما واذا كان حالا فتقديره فاذا هو مشبها صوت حمار أو ممثلا صوت حمار ، والوجه الثاني أن يكون نصبه باضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فاذا كان من لفظه فتقديره فاذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم واذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الاول لم يكن نصب صوت حمار الا على الحال لا غير كأنك قلت له صوت يخرجه صوت حمار أو يمثله صوت حمار ، ومثله « له صراخ صراخ الثكلى وله دق دقك بالمنحاز حب القلقل » والمنحاز الهاوون والقلقل بالكسر وقافين حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامة تقول فلفل بالضم والفاء وهو تصحيف منهم والكلام عليها كالكلام في المسألة المتقدمة ،

والنكتة في ذلك أنه يريد مررت به وهو يصوت ولم يرد أن يصفه بذلك أو يبدله منه فاعرفه ❊

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ما يكون توكيدا اما لغيره كقولك هـذا عبدالله حقا والحق لا الباطل وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وأجدك لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك له على ألف درهم عرفا وقول الاحوص :

إنّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وإنَّنِي     قَسَماً إلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ

وقوله تعالى ( صنعَ الله ووعد الله وكتاب الله عليكم وصبغة الله ) وقولهم الله أكبر دعوة الحق ﴾

قال الشارح : اعلم ان « حقا والحق » ونحوهما مصادر والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة فتؤكد الجملة ، وذلك الفعل أحق وما جرى مجراه وذلك أنك اذا قلت هـذا عبد الله جاز أن يكون اخبارك عن يقين منك وتحقيق وجاز أن يكون على شك فأكدته بقولك حقاً كأنك قلت أحق ذلك حقاً ، وهـذه المصادر يجوز أن تكون نكرة نحو حقاً ويجوز أن تكون معرفة نحو « الحق لا الباطل » وذلك لان انتصابها انتصاب المصدر المؤكد لا على الحال التي لا يجوز أن تكون الا نكرة واذا قلت هذا عبدالله الحق لا الباطل فالحق منصوب على المصدر المؤكد لما قبله والباطل عطف عليه بلا كما يقال رأيت زيداً لا عمراً ، واذا قال « هذا عبد الله غير ماتقول » فغير منصوب على المصدر وتحقيقه هذا عبد الله حقاً غير ماتقول أى غير قولك فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، والمفهوم من هذا الكلام ان المتكلم قد اعتقد ان قول المخاطب باطل وتلخيص معناه هذا عبد الله حقاً لا باطلا ، واذا قال « هـذا القول لا قولك » فكأنه قال هذا القول لا أقول قولك أى مثل قولك يعنى انى أقول الحق ولا أقول باطلا مثل قولك ، ولو أسقطت الاضافة وقلت هذا القول لا قولا وهذا القول غير قول لم يحسن الحذف لسقوط الفائدة لانه لم يكن فيما بقى مايدل على البطلان ، فلو وصفته بما يدل على البطلان نحو هذا القول لا قولا كذبا أو غير قيل ضعيف ونحو ذلك مما يدل على ضده أو صحته لجاز لحصول الفائدة والتوكيد وهذا هو المطلوب من هذا الفصل ، وقال الزجاج اذا قلت هذا زيد حقاً وهذا زيد غير قيل باطل لم يجز تقديم حقا لاتقول حقا هذا زيد فان ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت زيد حقا أخوك جاز ، وأما سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم حقا بل قال فى الاستفهام « أجدَك لاتفعل كذا وكذا » كأنه قال أحقا لاتفعل كذا وكذا ففى ذلك اشارة الى جوازه ، واعلم ان قولهم فى الاستفهام أجـدك لا تفعل كذا أصله من الجد الذي هو نقيض الهزل كأنه قال أتجد ذلك جداً غير انه لايستعمل الا مضافا حتى يعلم من صاحب الجد ولا يجوز ترك الاضافة نحو ابيك ومعاذ الله على ماسيأتى قال الشاعر

❊ أجدكما لا تقضيان كراكما ❊ وأما ما يكون تأكيداً لنفسه فنحو قولهم « له علىّ ألف درهم عرفا » ومثله قوله ❊ انى لأمنحك الصدود الخ ❊ وذلك أنه لما قال له على ألف درهم فقد أقر واعترف فاذا قال عرفا بمعنى اعتراف فلم يزد بذكره عما تقدم من الكلام فكان تأكيدا نحو ضربت ضربا ، والفرق بين هذا والذي قبله حتى جعل هذا تأكيدا لغيره وجعل هذا تأكيدا لنفسه أنك اذا قلت هـذا عبد الله حقا فقولك من قبل أن تذكر حقا يجوز أن يظن أن ما قلته حق وأن يظن ان ماقلته باطل فتأتى بحقا فتجعل

الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع وقوله له على ألف درهم هو اعتراف حقا كان أو باطلا فصار هـذا توكيدا لنفسه اذ كان الذى ظاهر هو الاعتراف ، وأما قوله فى البيت « قسما » فهو مصدر مؤكد وذلك أن قوله « وانني اليك مع الصدود لأميل » يفهم منه القسم فاذا قال قسما كان تأكيدا لنفسه ، وأما قوله تعالى ( صنع الله ) فهو مصدر من هذا القبيل وذلك أن قبله ( وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء ) فصنع الله منصوب على المصدر المؤكد لان ماقبله صنع الله فى الحقيقة ، وكذلك « وعد الله » لان قبله ( ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لايخلف الله وعده ) نصب وعد الله لان ماقبله وعد من الله فكان تأكيدا لذلك ، وأما قوله « كتاب الله عليكم » فقد اختلف النحويون فيـه وذهب أصحابنا والفراء من الكوفيين الى انه نصب على المصدر المؤكد وذلك أنه لما تقدم من قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم ) الى قوله ( والمحصنات من النساء الا ماملكت أيمانكم كتاب الله عليكم ) فقوله كتاب الله عليكم بمنزلة فرض الله عليكم وتحريم الله عليكم لان الابتداء تحريم المذكورات من النساء الا من سبى وأخرج من دار الحرب فانها تحل لمن ملكها وان كان لها زوج لانه تقع الفرقة بينها وبين زوجها فهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه عليكم فانتصب المصدر بما دل عليه سباق الآية كأنه فعل تقديره كتب الله عليكم فأضيف المصدر الى الفاعل ، وقال الكسائى كتاب الله منصوب بعليكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقـدم المنصوب قال وذلك جائز قد ورد به السماع وهو القياس فالسماع قول الراجز

يَاأَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِى دُونَـكَا     إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكا

والمراد دونك دلوى وأما القياس فان الظرف نائب عن الفعل تقديره إلزموا كتاب الله ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه فكذلك ماناب عنه ، والحق المذهب الاول لان هـذه الظروف ليست أفعالا وانما هى نائبة عن الفعل وفى معناه فهى فروع فى العمل على الافعال والفروع أبدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز ، وأما ماأنشده من البيت فلا حجة فيه لانا نقول دلوى رفع بالابتداء والظرف الخبر كما تقول دلوى عندك ، وأما القياس الذى ذكروه فليس بصحيح لانه يؤدى الى التسوية بين الاصل والفرع ، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون دلوى منصوبا باضمار فعل كأنه قال إملأ دلوى ويؤيد ذلك أنه لو قال ياأيها المائح دلوى ولم يزد عليه جاز لدليل الحال عليه ، ومن ذلك قولهم « الله أكبر دعوة الحق » لان قولك الله أكبر انما هو دعاء الى الحق وأن ينبئ السامع الى جملة القائلين بالتوحيد والى من شعارهم قول الله أكبر فيكون دعوة يتداعون بها كأنه قال دعوا دعاء الحق ، ومثله قوله

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارَا     دَعْوَةَ أَبْرَارٍ دَعَوْا أَبْرَارَا

نصب دعوة على المصدر لان معنى أصبحت نزارا أى يتداعون نزارا وذلك ان نزارا وهو أبو ربيعة ومضر لما وقع بين ربيعة ومضر تباين وحروب بالبصرة وصارت ربيعة مع الازد فى قتال مضر

وكان رئيسهم مسعود بن عمرو الازدي ثم ان ربيعة صالحت مضر فصار كأن نزارا تفرقت ثم اجتمعت فقال أصبحت نزارا أي أصبحت مجتمعة الاولاد اذ دعا بعضهم بعضا وفى حال النباين كان يقول المضري بالمضر ويقول الربيعي بالربيعة لان أحد الفريقين ماكان ينصر الآخر ، فقوله أصبحت نزارا بمنزلة قوله دعا بعضهم بعضا بهذا اللفظ ثم جاء بالمصدر وهو دعوة أبرار وأضافه الى الفاعل لانه أبين اذ لو قال تمرّ مر السحاب صنعاً أو كتابا لم يكن فيه من البيان مافيه مع الاضافة ، وفى الجملة هذا الفصل الذى فيه المصدر المؤكد لغيره نحو هذا زيد حقا وما أكد نفسه نحو له على ألف درهم عرفا ينتصب على اضمار فعل غير كلامك الاول لانه ليس بحال ولا مفعول له كأنه قال أحق حقا وأجد جدا ولا أقول قولك وكتب الله عليكم كتاباً ولا يظهر الفعل كما لم يظهر فى باب سقيا لك وحمداً فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ماجاء مثنى وهو حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك ، ومنه مالا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه « المصادر التى وردت بلفظ التثنية » الغرض من التثنية فيها التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنين فقط كما تقول أدخلوا الاول فالاول والغرض أن يدخل الجميع وجئت بالاول فالاول حتي يعلم أنه شيء بعد شيء ، ومنه يقال جاءنى القوم رجلا فرجلا على هذا المعنى ولايحتاج الى أكثر من تكريره مرة واحدة ، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير تحنن علينا تحننا وثنى مبالغة وتكثيرا أي تحننا بعد تحنن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وانما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علماً لذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره ، وهذا المثنى لايتصرف ومعنى عدم التصرف أنه لا يكون الا مصدرا منصوباً ولا يكون مثني الا فى حال الاضافة كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله الا مضافين ، وانما لم يتمكن اذا ثنيت لانه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى فى موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه ، وربما وحدوا حناناً قال الله تعالى ( وحناناً من لدنا ) وقال الشاعر

فقالَتْ حَنانٌ ماأَتى بِكَ هٰهُنا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عارِفُ

فرفع لما أفرد لانه لم يدخله معنى غير الذي يوجبه اللفظ كما كان ذلك فى حال التثنية ، واذا قلت « حنانيك » فهو منصوب بفعل مضمر تقديره تحنن تحننا بعد تحنن لكنهم حذفوا الفعل لان المصدر صار بدلا منه كما كان ذلك فى سقيا لك ورعيا قال الشاعر

أَبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا ... حَنانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

والتحنن الرحمة والخير فمعني قول القائل حنانيك تحننا بعد تحنن أى كلما كنت فى رحمة وخير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولا بآخر من رحمتك ، وأما « لبيك وسعديك » فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء ولا يستعملان الا مضافين لما ذكرته لك من ارادة معني التكثير فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له فى الاصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة ليني‌ء عن ذلك المعنى ، فلبيك مأخوذ من قولهم ألب بالمكان اذا أقام به وألب على كذا اذا أقام عليه ولم يفارقه وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة ، واذا قال

الانسان لبيك فكأنه قال دواما على طاعتك واقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سعديك أى مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى لبيك داومت وأقمت وفي سعديك تابعت وطاوعت ، وليسا من قبيل سقيا لك ورعيا تقديره سقاك الله ورعاك الله اذ لا يحسن أن يقال ألب لبيك وأسعد سعديك اذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبهما اذ كانت غير متصرفة ولا هى مصادر معروفة كسقيا ورعيا ، وأما قولهم لبي يلبى فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا سبحل وحمدل من سبحان الله والحمد لله ، وقد ذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد غير مثنى وأن الياء فيه كالياء التى فى عليك ولديك وأصله لبب ووزنه فعلل ولا يكون فعلا لقلة فعل فى الكلام وكثرة فعلل فقلبت الباء التى هى لام من لبب ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت لبا ثم لما أضيفت الى الكاف في لبيك قلبت الالف ياء كما قلبت الالف فى الى ولدى اذا وصلتهما بالضمير فقلت اليك وعليك ولديك ، ووجه الشبه بينهما أن لبيك اسم ليس له تصرف غيره من الاسماء لانه لا يكون الا مضافا كما ان اليك وعليك ولديك لا تكون الا منصوبة المواضع ملازمة الاضافة فقلبوا ألفه ياء فقالوا لبيك كما قالوا لديك وعليك ، واحتج سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء فى لبيك بمنزلة ياء لديك واليك لوجب أنك متى أضفتها الى ظاهر أقررت ألفها بحالها كما انك اذا أضفت لدى وعلى والى الى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول هذا لبى زيد ولبى جعفر كما تقول لدى زيد والى عمرو وأنشد

دَعَوْتُ لِما نابَنِي مِسْوَرًا ... فَلَبِّىْ فَلَبِّى يَدَىْ مِسْوَرِ

فجعل لبي يدى مسور بالياء وان كان مضافا الى الظاهر الذى هو يدى دليل على أنه تثنية ولو كان مفردا من قبيل لدى وكلا لكان بالالف ، وبعض العرب يقول لب اب مبنية على الكسر ويجعله صوتا معرفة مثل غاق كأنه على صوت الملبي فاعرفه ؛ ومن ذلك قولهم « دواليك » كأنه مأخوذ من المداولة وهي المناوبة فدواليك تثنية دوال كما أن حواليك تثنية حوال ودوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التثنية قال الشاعر عبد بني الحسحاس

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ ... دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسُ

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك أى متداولين وذلك أن من عادة العرب كانت اذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد الآخر ثم تداولا على تخريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولها على شق البرد حتى لا يبقى فيه ملبس وقالوا « هذاذيك » والكلام عليه على ما تقدم وهو مأخوذ من هذَّ يهذُّ اذا أسرع في القراءة والضرب قال العجاج * ضرباً هذاذيك وطعناً وخضاً * كأنه يقول هذاً بعد هذ من كل جهة فضرباً منصوب على المصدر أى يضرب ضربا وهذاذيك نصب على المصدر وهو بدل من الاول وثني للتكثير كأنه يقطع الاعناق بضربه ويبلغ الاجواف بطعنه ، والوخض الطعن الجائف ، وأما قولهم « سبحان الله » فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فانه لم يستعمل الا منصوبا ولا

يدخله رفع ولا جر ولا الف ولام كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقي والرعي وهو من المصادر التي لا تستعمل أفعالها كأنه قال سبح سبحانا بتخفيف الباء كقولك كفر كفرانا وشكر شكرانا ومعناه التنزيه والبراءة ، وقد استعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك صرفه فقيل سبحان من زيد كأنه جعل علما على معنى البراءة وفيه الالف والنون زائدتان نحو قول الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفاخِرِ

وهو مثل عثمان فى منع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون ، فأما سبح يسبح فهو فعل ورد علي سبحان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا سبح زيد أى قال سبحان الله كما تقول بسمل اذا قال بسم الله ، وقد يجيء سبحان منونا فى الشعر قال الشاعر

سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحاناً نَعُوذُ بِهِ وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وفى تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثانى أن يكون معرفة الا أنه نونه ضرورة ، ويروى نعود به بالدال غير المعجمة أى نعاوده مرة بعد مرة ، وقالوا « معاذ الله وعياذ الله » وكلاهما منصوب علي المصدر تقول أعوذ بالله أى ألجأ الى الله عوذا وعياذا فهذان مصدران متصرفان تقول العوذ بالله والعياذ بالله وأما معاذ الله فلا يكون الا منصوبا ولا يدخله الالف واللام ولا الرفع والجر ، وأما قولهم «عمرك الله» فهو مصدر لم يستعمل الا في معنى القسم ونصبه على تقدير فعل وفى تقدير ذلك الفعل وجهان منهم من يقدر أسألك بعمرك الله وبتعميرك الله أي وصفك الله بالبقاء والعمر والعمر البقاء تقول بعمر الله كأنك تحلف ببقاء الله قال

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ بِعَمْرِ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضاها

ومنهم من يقدر أنشدك بعمر الله فيكون الناصب أنشدك وهم يستعملون أنشدك فى هذا المعني كثيرا ثم حذف الباء فوصل الفعل فنصب عمرك ثم حذف الفعل فبقي عمرك الله والله منصوب بالمصدر الذى هو عمرك كأنه قال بوصفك الله بالبقاء ، وقد أجاز الاخفش الرفع فى الله بالمصدر كانه قال يذكر الله إياك بالبقاء ، وقالوا « قعدك الله » بمعنى عمرك الله وفيه لغتان قعدك الله وقعدك الله ومعناه أسألك بقعدك أى بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله ، والاصل فى ذلك القعود الذى هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة معه ، ولا يستعمل عمرك الله وقعدك الله الا فى القسم ●

قال صاحب الكتاب « والنوع الثالث نحو دفراً وبهراً وأفَّة وتفة وويحك وويسك وويلك وويبك »

قال الشارح : وأما القسم الثالث وهو نحو « دفراً وبهراً وأفَّة وتفَّة » فهذه أيضاً من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث أنها غير متصرفة بأن تكون مرفوعة أو مجرورة أو بالالف واللام وأنها منصوبة بأفعال غير مستعملة الا أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل وهذه لا يؤخذ منها فعل البتة فاذا سئلت عنها مثلت بقولك نَتْناً لقرب معناهما وليس من أفة وتفة وبهراً ودفراً فعل وانما تردها الى نتناً لانه مصدر لفعل معروف وهو نتن نتنا ، وقد قالوا بهر القمر الكواكب اذا غطاها ومنه قول ذى الرمة

حتى

حَتَّى بَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَحَدٍ لاَ يَعْرِفُ الْقَمَرَا

ويقال بهراً في معنى عجباً ومنه قول عمر بن أبي ربيعة

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَا وَالتُّرَابِ

ويقال بهراً لفلان اذا دعى عليه بسوء كأنه قال تعساً له ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك الا سيبويه وتفسير دفراً نتناً أيضاً والدفر النتن ولذلك سميت الدنيا أم دفار ولم يستعمل منه فعل ، وأما قولهم « ويحك وويسك وويلك وويبك » فهى من المصادر التي لا أفعال لها كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلا لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل فى تصريف فعلها لو استعمل فاطرح لذلك وأجروها مجري المصادر المفردة المدعو بها وجعلوا الاضافة فيها بمنزلة اللام فى قولهم سقيا لك لانه لولا اللام في سقيا لك لما علم من يعنى وكذلك لولا الاضافة فى هذه المصادر لم يعلم المكلم من يعنى والاضافة فيها مسموعة ولا يجوز القياس عليها فلا يجوز أن تقول سقيك قياسا على ويحك لان العرب لم تدع به وانما وجب اتباع العرب فيما استعملوه ههنا ولم يجاوزوه لانها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلا من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء فلا يجوز تجاوزه لان الاضمار والحذف اللازم واقامة المصادر مقام الافعال حتى لا تظهر الافعال معها ليس بقياس مستمر فتجاوز فيه الموضع الذى لزموه ، فقد شبه سيبويه هذا الموضع بقولهم عددتك وعددت لك ووزنتك ووزنت لك وكلتك وكلت لك لا تتجاوز هذه الافعال فلا يقال وهبتك فى معنى وهبت لك ، واعلم أن مذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلها ويح وويل وويس وويب دخلت عليها كاف الخطاب ، وقال الفراء أصلها كلها وى فأما ويلك فهى وى عنده زيدت عليها لام الجر فاذا كان بعدها مضمر كانت اللام مفتوحة كقولك ويلك وويله وان كان بعدها ظاهر جاز فتح اللام وكسرها ففتح اللام مع الظاهر لغة وهو الاصل فيها والكسر علي قياس الاستعمال وأنشد

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْلَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

أنشده بفتح اللام وكسرها فالذين كسروا اللام تركوها على أصلها والذين فتحوها خلطوها بوى كما قالت العرب يال تيم ثم أفردت هذه اللام فخالطت بيائها كأنها منها ثم كثر استعمالها فادخلوا عليها لاماً أخري فقالوا ويل لك ، وأما ويح وويس وويب فكنايات عن الويل فويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ معروفة وكثرت حتى صارت للتعجب يقولها أحدهم لمن يحب ولمن يبغض ، وكنوا بالويس عنها ولذلك قال بعض العلماء ويس ترحم كما كنوا عن غيرها فقالوا قاتله الله ثم استعظموا ذلك فقالوا قاتعه الله وكاتعه وله نظائر ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الامر على ما قال الفراء لما قيل ويل لزيدبضم اللام والتنوين ، واعلم أن هذه المصادر اذا أضيفت لم تتصرف ولم تكن الا منصوبة لما ذكرناه ولانك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر فان أفردتها وجئت باللام جاز الرفع فتقول ويل لك وويح له فيكون الجار والمجرور الخبر ، ويجوز النصب مع اللام فتقول ويحاً له وويلا له قال جرير

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرَةً فى جُلُودِهَا فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

والفرق بين النصب والرفع أنك اذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وفيها ذلك المعنى أعني الدعاء كما أن حسبك فيه معنى النهى واذا نصبت كنت ترجاه فى حال حديثك وتعمل فى اثباته فاعرفه *

﴿ فصـل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهى على ضربين جواهر نحو قولهم تربا وجندلا وفاها لفيك وصفات نحو قولهم هنيئاً مريئاً وعائذاً بك وأقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب ﴾

قال الشارح : اعلم أن الاسماء على ضربين جواهر ومعان والمراد بالجواهر فى عرف النحو بين الشخوص والاجسام المتشخصة والمعانى هى المصادر كالعلم والقـدرة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعـل متروك اظهاره نحو ما تقدم من نحو سقيا ورعيا وحنانيك ولبيـك وويله وويحه وما أشبه ذلك مما دعى به من المصادر فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدعاء وذلك نحو قولهم « تربا لك وجندلا » ومعناه ألزمك الله أو أطعمك الله تربا أي ترابا وجندلا أى صخراً واختزل الفعل ههنا لانهم جعلوه بدلا من قولك تربت يداك وجندلت فان أدخلت لك ههنا وقلت تربا لك وجندلا لك كان دخولها كدخولها فى سقيا لك لبيـان من تمنى بالدعاء فان علم الداعى أنه قد علم من يعنى جاز أن لا يأتى به لظهوره وربما جاء به مع العلم تأكيداً وان لم يعلم المعنى بالدعاء فلا بد من الاتيان به ، وربمـا رفعت العرب هذا فقالوا ترب له فرفعه بالابتداء قال الشاعر

لَقَدْ أَلَّبَ الوَاشُونَ أَلْباً لِبَيْنِهِمْ فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ

وترب مبتدأ والخبر لافواه الوشاة وفيه معنى المنصوب فى الدعاء كما كان فى قولك سلام عليك معنى الدعاء ، وأما قولهم « فاها لفيـك » فقد حكى أبوزيد فاها لفيـك بمعنى الخيبة لك وأنشد لرجل من بلهجيم وهو أبوسدرة الاسدى

فَقُلْتُ لَهُ فَاهَا لِفِيكَ فإنَّها قَلُوصُ امْرِىءٍ قارِيكَ مَا أَنْتَ حاذِرُهْ

وانما يعنون به فم الداهية فالضمير يعود الى الداهية يدل على ذلك قوله

ودَاهِيَةٍ مِنْ دوَاهِي المَنُو نِ يَحْسَبُها النَّاسُ لاَ فا لَهَا

وفاها منصوب بمنزلة تربا وجندلا كأنك قلت تربا لفيك وانما يخصون الفم بذلك لان أكثر المتالف فيما يأكله الانسان ويشرب به وصـار فاها بدلا من اللفظ بقولك دهاك الله وانما قلنا بدلا من هـذا اللفظ تقريبا لانه فم الداهية فى التقدير فقدر الفعل المتصرف من الداهية وليس القصد الا تقدير فعل ناصب ليس شيئاً معينا لا يتجاوز وانما يقصد ما يلائم المعنى ويقرب اللفظ ، وقالوا « هنيئاً مريئاً » وهما صفتان تقول هذا شيء هنيءٌ مريءٌ كما تقول هذا رجل جميـل صبيح ونحوهما مما هو على فعيـل من الصفات ، ولم يأت من الصفات ما يدعى به الا هذان الحرفان وليسا بمصدرين انما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابهما بفعل مقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً فتكون حقيقة نصبه على الحال وذاك تقوله لشيء تراه عنده مما يأكل أو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول رحمـه الله ثم حذف

الفعل وجعل بدلا من اللفظ بقولهم يهنأك يدل على ذلك أنه قد يظهر يهنأك فى الشعر على سبيل الدعاء قال الاخطل :

إلى إمَامٍ تُفادِينا فَوَاضِلُهُ أظفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ

دعاء له بهنئ والظفر فاعله فصار يهنئ له الظفر بمنزلة هنيئاً له الظفر وصار اختزال الفعل وحذفه فى هنيئاً له كحذفه فى قولهم الحذر وتقديره احذر الحذر ، وقالوا « عائذا بك » قال الشاعر

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الذِينَ طَغَوْا وعائِذًا بك أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِى

وقالوا « أقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب » فان هذه أسماء فاعلين وهى منصوبة على الحال وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها على حد قولك أقياما والناس قعود و « أطربا وأنت قِنَّسْرِيٌّ » فكأنه قال أعوذ عائذا بك وأتقوم قائما وأتقعد قاعدا وحذفه استغناء ، وقد أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل فى اسم الفاعل اذا كان حالا من لفظ الفعل لعدم الفائدة اذ قد علم أنه لا يقوم الا قائماً ولا يقعد الا قاعدا لان الفعل قد دل عليه واذا ورد شيء من ذلك فتأوله بالمصدر فيكون تقدير عائذاً وقائما وقاعدا اذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياذ وقيام وقعود وهو رأى أبي العباس ، والذى قدره سيبويه لا يمتنع لان الحال قد يرد مؤكداً كما يرد المصدر مؤكداً وان كان الفعل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل قال الله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) فذكر رسولا وان كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد ، واعلم أنه لا يجوز اضمار الفعل الدال على الحال الا أن تكون الحال مشاهدة تدل عليه لو قلت مبتدئا من غير حال تدل عليه قائما أو قاعدا كما تقول فى المصدر قياما يازيد لم يجز لان المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دال على فعل معين وليس كذلك الحال لانه لا يدل على فعل مخصوص لانه يجوز أن تقول ثبت قائما أوجاء قائما أو ضحك قائما وانما جاز أن تقول أقائما وقد قعد الناس لما شوهد منه من أمارات القيام والتأهب له حتى صار بمنزلة الذى رآه فى حال قيام وقعود وكذلك عائذا بك كأنه رأى شيئاً يتقى فصار عنده نفسه فى حال استعاذته فقال عائذاً بك كأنه قال أعوذ عائذا بك واذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك اياه فأنت تعمل فى تثبيته فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن اضمار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظنى منطلق ، وما جاء فى الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا محتمل عندى أن يوجَّه على هذا ﴾

قال الشارح : قوله « ومن اضمار المصدر » يوهم أنه قد تقدم اضمار مصدر حتى عطف عليه والذي تقدم اضمار فعل عامل فى المصدر ، وقوله « عبدالله أظنه منطلق » فعبدالله مبتدأ ومنطلق الخبر والظن ملغي والهاء ضمير المصدر أضمر لتقدم ذكر الفعل والفعل دال على مصدره اذ كان من لفظه ومشتقا منه فصار تقدمه كتقدم المصدر فكما يكنى عن المصدر اذا تقدم فكذلك يكنى عنه اذا تقدم الفعل وذلك قولهم من كذب كان شراً له أى كان الكذب شراً له فكذلك تقول عبدالله ظننته منطلق فتكون الهاء

عائدة الى الظن قال الشاعر العبدي

فَجالَ عَلَى وحْشِيِّهِ وتَخالُهُ  على ظَهْرِهِ سِبًّا جَدِيدًا يَمانِيا

فالهاء فى تخاله عائدة على المصدر كأنه قال فتخال الخال ألا ترى انه أتى بمفعول تخال وهو الجار والمجرور الذى هو على ظهره وسبا فاستوفى الفعل مايقتضيه فلم يبق الا أن يكون ضمير المصدر ، واعلم انك اذا أتيت بضمير المصدر نحو عبد الله ظننته منطلق قبح إلغاء الفعل لان الاتيان بضمير المصدر كالاتيان به اذ كان كناية عنه والمصدر مؤكد للفعل وقبح الغاؤه بعد تأكيده ؛ وأقبح من ذلك أن تصرح بالمصدر ثم تلغيه نحو عبد الله ظننت ظنا منطلق لان التصريح بالمصدر كتكرير الفعل فلذلك كان أقبح ، ولو قلت ظننته عبد الله منطلقا لم يجز الالغاء البتة لانك اذا قدمت الفعل على مفعوليه لم يجز الالغاء فاذا أكد بالمصدر مع ذلك كان الغاؤه أجدر بالامتناع ؛ قال « وما جاء فى الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا » يجوز أن تكون الهاء عائدة الى ماتقدم لان من جملة الدعاء وأمتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحييتنا فيجوز أن تكون الهاء عائدة الى المذكور كأنه قال واجعل الامتاع الوارث منا ؛ قال ويمكن أن يوجه على اضمار المصدر كأنه قال واجعل الوارث منا أى أعضاءنا إشارة الى السمع والبصر جعلا ثم كنى عن الجعل ٭

## المفعول به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو الذي يقع عليه فعل الفاعل فى مثل قولك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدى ويكون واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ماسيأتيك بيانه فى مكانه ان شاء الله ؛ ويجيء منصوبا بعامل مضمر مستعمل اظهاره أو لازم اضماره ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان المصدر هو المفعول فى الحقيقة فاذا قلت قام زيد وفعل زيد قياما كانا فى المعنى سواء ألا ترى ان القائل اذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله ؛ والمفعول به ليس كذلك ألا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيدا لان زيدا ليس مما تفعله أنت وانما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله « هو الذى يقع عليه فعل الفاعل » يريد يقع عليه المصدر لان المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضرب زيد عمرا وأكرم محمد خالدا ؛ وقوله « هو الفارق بين المتعدى من الافعال وغير المتعدى » يعنى ان اعتبار المتعدى انما هو بالمفعول به لان جميع الافعال لازمها ومتعديها يتعدى الى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان وأما المفعول به فلا يصل اليه الا ما كان متعديا ؛ ومعنى التعدى أن المصدر الذى هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب منهما يلاقى شيئا ويؤثر فيه فيسمى متعديا وضرب منهما لايلاقى شيئا فيسمى غير متعد فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعدية وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أى هى لازمة للفاعل لاتتجاوزه نحو قام وقعد وسيوضح ذلك فى قسم الافعال « ويكون واحداً فصاعداً الى الثلاثة » يعني ان الفعل قد يتعدي الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمراً وقد يتعدى الى مفعولين

نحو

نحو أعطى وظن وقد يتعدى الى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح أمر ذلك فى فصل الافعال ، وقد يحذف العامل في المفعول وذلك على ضربين أحدهما مايجوز اظهاره وحذفه والثانى مالا يجوز ظهوره ولا يستعمل الا محذوف العامل وسيوضح ذلك فى فصل عقيب هذا الفصل فاعرفه *

## المنصوب بالمستعمل اظهاره

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو قولك لمن أخذ يضرب القوم أو قال أضرب شرّ الناس زيداً باضمار إضرب ولمن قطع حديثه حديثك ولمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء أ كلّ هذا بخلا باضمار هات وتفعل ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان قرائن الاحوال قد تغني عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعني بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وان لم يؤت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل ، وهو فى ذلك على ثلاثة أضرب ضرب لايجوز حذف العامل وضرب يجوز حذفه واثباته وضرب يحذف ولا يجوز إثباته ، فالاول أن تقول زيداً مثلا وتريد إضرب زيداً وليس ثم قرينة تدل عليه فهذا لايجوز لاحتمال أن يكون المراد اضرب زيداً أوأكرم زيداً أو اشتم زيداً أوغير ذلك ممالايحصى فهذا يكون إلباساً فلذلك لايجوز مثله ، والضرب الثانى وهو مايجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلا يضرب أو يشتم فتقول « زيداً تريد اضرب زيداً » ويجوز اظهاره فتقول اضرب زيدا أو قال أضرب شر الناس فقال بعض السامعين زيداً أى اضرب زيدا فانه شر الناس ، وكذلك اذا كان رجل فى حديث ثم حضر من قطع الحديث من أجله فتقول « حديثك معناه هات حديثك » أو أتم حديثك ، وكذلك « اذا صدرت من انسان أفاعيل البخلاء » مثل أن يطلب منه ماجرت العادة أن لايرد من مثله أو يخبر عنه بمثل ذلك فتقول « أ كلّ هذا بخلا » معناه أتفعل كل هذا بخلا ، وهذه الاشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف الدلالة عليه ولو ظهر لجاز *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه قولك لمن زكنت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولمن سدد سهماً القرطاس والله وللمستهلين اذا كبروا الهلال والله تضمر يريد ويصيب وأبصروا ولرائى الرؤيا خيراً وما سر وخيراً لنا وشرا لعدونا أى رأيت خيرا ولمن يذكر رجلا أهل ذاك وأهله أي ذكرت أهله ومنه قوله

لَنْ تَرَاها ولوْ تأمَّلْتَ إلاَّ  وَلَها فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

أى وترى لها ، ومنه قولهم كاليوم رجلا باضمار لم أر قال أوس * كاليوم مطلوبا ولا طلبا * ﴾

قال الشارح : قوله « ومنه » يريد مماحذف منه الفعل ويجوز اظهاره فان حذفته فللاستغناء عنه وان أظهرته فلتأكيد البيان ، فمن ذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجه الحاج قاصدا فى هيئة الحاج قلت « مكة والله » كأنك قلت يريد مكة والله وان شئت أضمرت لفظ الماضى كأنك قلت أراد مكة كأنك أخبرت

بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس ولو أظهرت ماأضمرت لجاز ؛ وكذلك اذا رأيت أن رجلا قد سدد سهماً قبل القرطاس فقلت « القرطاس والله » أي يصيب القرطاس كأنك لما شاهدت اجادة التسديد فحدست الاصابة وكذلك لو سمعت وقع السهم فى القرطاس قلت القرطاس والله أى أصاب القرطاس ؛ ومن ذلك لو رأيت ناسا يرتقبون الهلال وأنت متباعد منهم فكبروا لقلت « الهلال والله » أى أبصروا الهلال والله ؛ ومن ذلك اذا قص انسان عليك رؤيا رآها فعبرتها له قلت « خيرا لنا وما سر وخيرا لنا وشرا لعدونا » تقول ذلك على سبيل التفاؤل كأنك قلت رأيت خيرا وأبصرت خيرا ورأيت ماسر أى الذى سر ورأيت خيرا لنا وشرا لعدونا وما أشبه ذلك ؛ ومن ذلك اذا ذكر رجل فأثني عليه خير أو شر فقلت « أهل ذاك أو أهله » معناه ذكرت أهل ذاك أو أهله والهاء تعود الى الذكر أو الثناء كأنك قلت ذكرت أهلا لذاك الذكر أو الثناء لانه في ذكره فحمله على المعنى ؛ وأما « قول الشاعر * ان تراها الخ * فقد ذهب سيبويه الى أنه منصوب على المعنى لانه لما قال ان تراها الا ولها في مفارق الرأس طيبا دل على ان الطيب داخل فى الرؤية فنصبه على هذا التأويل ومثله قوله

تَذَكَّرَتْ أرْضاً بِها أهْلُها أخْوالَها فِيها وأعْمامَها

لان الاخوال والاعمام قد دخلوا في التذكر ؛ وقد رد هذا وأشباهه أبو العباس المبرد وذكر ان مثل هذا لايجوز لانه لايحمل على المعنى الا بعد تمام الكلام الاول لانه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام الا بعد تمامه ؛ وأما التقدير ان تراها وان تأملت الا رأيت لها فى مفارق الرأس طيبا فهو منصوب باضمار فعل واليه ذهب صاحب هذا الكتاب *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ قال سيبويه وهذه حجج سمعت من العرب يقولون اللهم ضبعاً وذئباً واذا سألتهم ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً ؛ وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبي أى لمُ الصبيان ؛ وقيل لبعضهم أما بمكان كذا وجذ فقال بلى وجاذاً أى أعرف به وجاذا ﴾

قال الشارح : قوله « وهذه حجج سمعت من العرب » يعني شواهد من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل وذلك قولهم فى مثل من أمثالهم « اللهم ضبعاً وذئباً » كأن قائله يدعو على غنم غيره فاذا قيل ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً فأضمر العامل ؛ قال سيبويه كلهم يفسر ماينوى يعنى يقدر المحذوف على هذا الوجه ؛ قال أبو العباس سمعنا ان هذا دعاء لها لا دعاء عليها لان الضبع والذئب اذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم ؛ قال وأما ماوضعه سيبويه عليه فانه يريد ذئباً من ههنا وضبعاً من ههنا فلا يصل كل واحد منهما الى الآخر وان اجتمعا فى الغنم ؛ ومن ذلك ماحكاه سيبويه عن أبى الخطاب الاخفش وكان من مشايخ سيبويه أنه سمع بعض العرب وقد قيل له « لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبى » كأنه خاف أن يلام فقال لم الصبيان فأضمر ماينصب ؛ ومن ذلك ماحكاه سيبويه قال وحدثني من يوثق به أنه قيل لبعضهم « أما بمكان كذا وجذ » بالجيم المعجمة والذال المعجمة وهو نقرة فى الجبل تمسك الماء فقال « بلى وجاذا أى أعرف به وجاذا » فأضمر العامل *

المنصوب

## المنصوب باللازم اضماره

### ﴿ المنادى ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ منه المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه ، ولا يخلو من أن ينتصب لفظا أو محلا فانتصابه لفظا اذا كان مضافاً كعبد الله أومضارعا له كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويامضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين أو نكرة كقوله * فياراكبا إما عرضت فبلغن * ﴾

قال الشارح : اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات والاصل فى كل منادى أن يكون منصوبا وانما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعلة نذكرها والذى يدل على أن الاصل فى كل منادى النصب قول العرب يا اياك لما كان المنادى منصوبا وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلال سيبويه ، وقد قالوا يا أنت أيضاً فكنوا عنه بضمير المرفوع نظراً الى اللفظ كما قالوا يازيد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ قال الشاعر :

يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أَنْتَا أَنْتَ الَّذى طَلَّقْتَ عاماً جُعْتَا

فاذا قلت ياإياك كان تقديره يا اياك أعني ، ومن قال ان اياك مضاف على ما سيشرح في موضعه قال لم ينصب أنت لانه مفرد ونصب اياك لانه مضاف ، ومما يدل على أن أصل المنادى النصب نصبهم المضاف فى قولهم ياعبدالله والمشابه له من نحو ياخيراً من زيد والمنكور من نحو يارجلا ويارا كباً والناصب له فعل مضمر تقديره أنادى زيداً أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يا قد نابت عنه ولانك اذا صرحت بالفعل وقلت أنادى أو أريد كان اخبارا عن نفسك والنداء ليس باخبار وانما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الاخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيداً ، وكان أبو العباس المبرد يقول الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت امالتها ، وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه الى أن يا ليس بحرف وانما هو اسم من أسماء الفعل والمذهب الاول وهو مذهب سيبويه ، والمنصوب فى النداء على ضربين «منصوب فى اللفظ ومنصوب فى المحل» فالمنصوب في اللفظ على ثلاثة أضرب مضاف ومشابه للمضاف ونكرة فأما « المضاف » فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب كما بينا المعرفة والنكرة فى ذلك سواء فتقول فى المعرفة ياعبدالله أقبل وياغلام زيد افعل وتقول فى النكرة ياعبد امرأة تعال ويارجل سوء تب ، وأما « المضارع للمضاف » فحكمه النصب أيضاً كما كان المضاف كذلك وذلك قولك «ياخيراً من زيد وياضاربا زيدا ويامضروبا غلامه وياحسناً وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين» كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه أحدها أن الاول عامل فى الثاني كما كان المضاف عاملا فى المضاف اليه « فان قيل » المضاف عامل فى المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفا قيل الشيء اذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى ولولا

تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قادحة فى الشبه ، الوجه الثانى من المشابهة أن الاسم الاول مختص بالثانى كما أن المضاف يتخصص بالمضاف اليه ألا ترى أن قولنا ياضاربا رجلا أخص من قولنا ياضاربا ، الثالث أن الاسم الثانى من تمام الاول كما أن المضاف اليه من تمام المضاف ألا ترى أن الجار والمجرور فى قولك ياخيراً من زيد من صلة خير واذا كان من صلته ومتعلقا به كان من تمامه وكذلك ياضاربا زيدا فزيد منصوب بضارب فهو من تمامه وكذلك ياضروبا غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذى هو مضروب وكذلك ياحسنا وجه الاخ نصبت الوجه على الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لانه يفتقر الى عائد فهذه كلها منصوبة سواء جعلتها أعلاماً أو لم تجعلها فان جعلتها أعلاما نصبتها لشبهها بالمضاف وان جعلتها معرفة بالقصد فهى منصوبة لذلك وان كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات ، والتنوين فى جميع ذلك كحرف من وسط الاسم اذ كان ما بعده من تمامه وصلته فصارت الراء من خير والباء من ضارب بمنزلة الياء من الذى ، وأما قوله « ياثلاثة وثلاثين » فان سميت بهما وجعلتهما علماً نصبتهما كما لو سميت بزيد وعمرو لانك جعلتهما بازاء حقيقة واحدة فكان الثانى من تمام الاول وتابعاً له في اعرابه باشراك الواو فصار كأن الاول عامل فى الثانى فانتصب كما ينتصب ياخيراً من زيد بحرف النداء نصب الاسم الاول والثانى يتبعه فى الاعراب لزوماً لطريقته التي كان عليها قبل التسمية وهي متابعة المعطوف المعطوف عليه فى الاعراب ، فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت ياثلاثة وثلاثون وان شئت نصبت الثانى فقلت ياثلاثة وثلاثين كما تقول يازيد والحرث والحرثَ فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف على المحل لانهما اسمان متغايران كل واحد منهما بازاء حقيقة غير الاخرى وليس كذلك اذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة « الثالث النكرة » وهى منصوبة أيضاً فى النداء وذلك قولك يارجلا وياغلاماً فغلام ورجل فى هذا الموضع يراد به الشائع لانه لم يوجه الخطاب نحوهما مختصا بالنداء ، ومثال ذلك الاعمي يقول يارجلا خذ بيدي وياغلاماً أجزنى فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلا بعينه فالنصب فى هذه الاقسام الثلاثة من جهة واحدة ، وأما قول الشاعر وهو عبد يغوث

فيَارَاكِباً إمَّا عرضْتَ فبلِّغَنْ  نَدَامايَ مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تلَاقيا

فالشاهد فيه نصب راكب لانه منادى منكور اذ لم يقصد قصد راكب بعينه انما أراد راكباً من الركبان يبلغ خبره ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ، وانما قال هذا لانه كان أسيراً *

قال صاحب الكتاب ﴿ وانتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة كقولك يازيد وياغلام ويأيها الرجل أو داخلة عليه لام الاستغاثة أو التعجب كقوله * يا لعطافنا ويالرياح * وقولهم ياللماء ويا للدواهي أو مندوبا كقولك يا زيداه ﴾

قال الشارح : « وأما انتصابه محلا » فاذا كان المنادى مفردا معرفة فانه يبنى على الضم ويكون موضعه نصباً وذلك على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والثانى ما كان متعرفاً فى النداء ولم يكن قبل ذلك كذلك نحو يازيد ويا رجل فرجل نكرة فى الاصل وانما صار معرفة فى النداء وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك اياه بالخطاب دون غيره قال الاعشى

قالت

قالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زائِرَها ويْلِي عليْكَ ووَيْلِي منْكَ يارَجُلُ

لما أرادت رجلا بعينه بناه على الضم وأما يازيد وياحكم فهى معارف أيضاً « فان قيل » هل التعريف الذى فى يا زيد و يا حكم فى النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب أن المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا قول أبى العباس المبرد ، وقد خالفه أبو بكر بن السراج أي خلاف الصواب وزعم أن قول أبي العباس فاسد قال وذلك أنه قد وقع في الاسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيره نحو فرزدق وزعم أن معني تنكير اللفظ أن تجعله من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه ، والقول ما قاله أبو العباس وما أورده أبو بكر فغير لازم لانه ليس ممتنعاً أن يسمى الرجل ابنه أو عبده الساعة فرزدقا فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد ، ونظير ذلك أن الشمس والقمر من أسماء الاجناس فتعرفهما بالالف واللام واذا نزعناهما منهما صارا نكرتين وان لم يكن لهما شريك فى الوجود فانما ذلك بالاستعداد لانه ليس مستحيلا أن يخلق الله مثلهما واذا جاز ذلك فى أسماء الاجناس كان فى الاعلام أسوغ فصح بما ذكرناه أنك اذا ناديت العلم تنكر ثم جعل فيه تعريف آخر قصدي غير التعريف الذى كان فيه وصار ذلك كاضافة الاعلام ومن المعلوم أنك لما أضفتها فقد ابتززتها تعريفها وحصل فيها تعريف الاضافة وذلك نحو زيدكم وعمركم فكذلك ههنا فى النداء ، « وان قيل » اذا قلت يازيد وياخالد أمبني هو أم معرب وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة إعراب فالجواب أنه مبني على الضم والذى يدل على ذلك حذفهم التنوين منه ولو كان معرباً لما حذف التنوين منه كما لم يحذف من النكرة نحو * فيارا كبا إما عرضت * ومما يدل أنه غير معرب أن موضعه نصب ألا ترى ان المضاف اذا وقع موقعه يكون منصوباً نحو ياعبد الله وأن نعت المفرد والمعطوف عليه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب نحو يازيد الظريف والظريف ويازيد والحرث والحرث قال الشاعر

ألا ياقَيْسُ والضَّحَّاكُ سِيرَا وقد جاوَزْتُما خَمَرَ الطَّرِيقِ

يروى برفع الضحاك ونصبه ولولا ان موضعه نصب لما جاز النصب في نعته وما عطف عليه وذلك أن العامل اذا عمل عمله من رفع أو نصب أو جر لم يكن لذلك الاسم موضع سوى ما ظهر ألا تري ان المضاف لما لم يكن له موضع سوى ما هو عليه لم يجز فى نعته غير النصب فبان بذلك أنه مبني مضموم ، وقد ذهب قوم الى أنه بين المعرب والمبني والمذهب الاول الا ان حركته وان كانت حركة بناء الا انها مشبهة بحركة الاعراب من أجل ان كل اسم متمكن يقع فى هذا الموضع يضم فأشبه من أجل ذلك المرفوع بقام ونحوه من الافعال لان كل اسم متمكن يسند اليه الفعل فهو مرفوع ولذلك حسن أن يتبعه النعت على اللفظ فتقول يازيد الطويل كما تقول قام زيد الطويل « فان قيل » فلم بنى وحق الاسماء أن تكون معربة فالجواب أنه انما بنى لوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى انه وقع موقع المضمر والمتمكنة من الاسماء انما جعلت للغيبة فلا تقول قام زيد وأنت تحدثه عن نفسه انما اذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول قمت والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب فالقياس في قولك يازيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه اذا كان مقبلا عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكني فيناديه بالمكني على الاصل فيقول يا أنت قال الشاعر

يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أنْتَا　　أنتَ الَّذي طلَّقْتَ عاماً جُعْتَا

غير أن المنادي قد يكون بعيداً منك أو غافلا فاذا ناديته بأنت أو اياك لم يعلم انك تخاطبه أو تخاطب غيره فجئت بالاسم الذى يخصه دون غيره وهو زيد فوقع ذلك الاسم موقع المكنى فتبنيه لما صار اليه من مشاركة المكنى الذى يجب بناؤه « فان قيل » فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذي ذكرته من حيث انهما مخاطبان فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن المنادى المفرد المعرفة انما بني مع وقوعه الموقع الذى وصفناه لانه في التقدير بمنزلة أنت وأنت لا يكون الا معرفة غير مضاف فخرج المنكور اذ كان مخالفا لأنت من جهة التنكير والمضاف لان أنت غير مضاف فلم يبن لذلك مع تمكنه بالاضافة ، والوجه الثانى ان المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر فى المضاف والنكرة فالمضاف معرفة بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرة فى حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وما أشبهه فى حال النداء معرفة بالاشارة والاقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر فى بنائه ، « فان قيل » فلم بنى على حركة ولم كانت حركته ضمة فالجواب أما تحريكه فلأن له أصلا فى التمكن فوجب أن يميز عن ما بنى ولا أصل له فى التمكن فبني على حركة تمييزاً له عن مثل من وكم وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب ، وخص بضم لوجهين أحدهما شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المنادى اذا أضيف أو نكر أعرب واذا أفرد بني كما ان قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيان فى غير ذلك فكما بنى قبل وبعد على الضم كذلك المنادى المفرد يبني علي الضم ، والثانى أن المنادى اذا كان مضافاً الى مناديه كان الاختيار حذف ياء الاضافة والاكتفاء بالكسر منها واذا كان مضافاً الى غائب كان منصوباً وكذلك اذا كان منكوراً فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبنى جعل له فى حال البناء من الحركات مالم يكن له فى غير حال بنائه وهو الضم فذلك علة بنائه على الضم ، وانتصابه محلا قولهم « يا أيها الرجل » فأى منادى مبهم مبنى على الضم لكونه مقصوداً مشاراً اليه بمنزلة يارجل وها تنبيه والرجل نعت والغرض نداء الرجل وانما كرهوا ايلاء أداة النداء مافيه الالف واللام فأتوا بأى وصلة الى نداء مافيه الالف واللام فصار أى وها وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة ، وكان الاخفش يذهب الى أن أيا من قولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بعدها صلتها قال لان أيا لا تكون اسما فى غير الاستفهام والجزاء الا بصلة وهو قول فاسد لانه لو كان الامر على ماذكر لما جاز ضمه لانه لا يبنى فى النداء ماكان موصولا ألا ترى انه لا يقال ياخير من زيد بالضم انما تقول ياخيراً من زيد بالنصب لان من زيد من تمام خير فكذلك الرجل من تمام أي ، واعلم ان حقيقة هذا النعت وما كان مثله فى نحو هذا الرجل انما هو عطف بيان وقول النحويين أنه نعت تقريب وذلك لان النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه وهذه أجناس فهى شرح وبيان للاول كالبدل والتأكيد فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتا ، ومما هو منصوب في التقدير والموضع وان لم يكن لفظه منصوباً ما دخل عليه « لام الاستغاثة » نحو يالزيد اذا استغثت به لغيره ودعوته لنصرته وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لانها لام الاضافة ولام الاضافة تكون مكسورة مع الظاهر نحو قولك المال لزيد غير انه وقعت هذه اللام لمعنيين

أحدهما المستغاث به والآخر المستغاث من أجله فلم يكن بد من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق فاذا قلت يالزيد بالفتح علم أنه مستغاث به واذا قلت يالزيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله قال الشاعر

تَكَنَّفَنِي الوُشاةُ فأزْعَجُونِي فيا لَلنَّاسِ لِلْوَاشِي المُطاعِ

فتح اللام الأولى من الناس لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية لانه مستغاث من أجله ، ومنه مايروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما ضر به العلج قال يالله للمسلمين ، وموضع هذه اللام المفتوحة نصب والعامل فيها العامل في المنادي المضاف النصب وهو ماينوب عنه حرف النداء من الفعل فاذا قال يا لزيد فكأنه قال أدعوكم لزيد وكان اللام المكسورة مفعولا ثانياً ، وأما قوله * يا لعطّافنا ويا لرياح * فهو اشارة الى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب

يا لَقَوْمِي مَنْ لِلْعُلَى والمَساعِي يا لَقَوْمِي مَنْ لِلنَّدَى والسَّماحِ

يا لَعَطَّافِنا ويا لَرِياحٍ وأبِي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

يرثي رجالا من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بهما بعدهم ، والنفاح الكثير العطاء ويروى الوضاح من الوضح وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه ، وأما « دخول اللام للتعجب » فنحو قولهم « ياللماء » كأنهم رأوا عجباً وماء كثيراً فقالوا تعال ياعجب ويا ماء فانه من إبانك ووقتك ، وقالوا « ياللدواهي » أي تعالين فانه لايستنكر لكن لانه من أحيانكن وكل قولهم هذا في معنى التعجب والاستغاثة ومثله قول الشاعر

لَخَطَّابُ لَيْلَى يالَبُرْثُنَ مِنْكُمُ أدَلُّ وأمْضَى مِنْ سُلَيْكِ المَقانِبِ

كأنه رأى عجبا من كثرة خطاب ليلى وإفسادها عليه فقال يالبرثن على سبيل التعجب أي مثلكم من يدعى للعظيم ، وقال الخليل هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك تتعاقبان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراهما واحد لانك لاتدعو أحداً منهما ليستجيب في الحال كما في النداء ، وقال الفراء أصل يا لفلان يا آل فلان وانما خفف بالحذف وهو ضعيف لان الآل والأهل واحد فلو كان الاصل ماذكره لجاز أن يقع موقعه الاهل في بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرفه ، ومن ذلك « قولهم في الندبة وا زيداه » ووا عمراه موضعه نصب وهو في تقدير مضموم حيث كان معرفة مفردا وانما فتح آخره لمجاورة ألف الندبة كما يكسر لمجاورة ياء الاضافة في قولك يازيدي وسيوضح ذلك في موضعه ،

—﴿ تم الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش ﴾—

﴿ ويليه ان شاء الله تعالى الجزء الثاني وأوله توابع المنادى ﴾

# فهرست الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش